

DR. BASEM AHMAD ALMBAIDIN

العلاقات العامة

وأثرها في تعزيز

القدرة التنافسية في منظمات الأعمال



محكم
علميا

الدكتور

ياسم أحمد المبيضين



دار الفلّاح للنشر

العلاقات العامة وأثرها في تعزيز القدرة التنافسية في منظمات الأعمال

تأليف

الدكتور باسم أحمد المبيضين

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2009/12/5419)

659.2

المبيضين، باسم محمد

العلاقات العامة وأثرها في تعزيز القدرة التنافسية في منظمات الأعمال / باسم أحمد المبيضين عمان : دار
جليس الزمان، 2009 .

ر.أ.: (2009/12/5419)

الواصفات: العلاقات العامة // المنظمات // إدارة الأعمال

• أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

ردمك ISBN 978-9957-81-075-7

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للناشر

لا يجوز بيع أو نشر أو اقتباس أو التطبيق العملي أو النظري لأي جزء أو فكرة من هذا الكتاب ، أو
اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه ، أو بأي طريقة ، سواء أكانت إلكترونية ، أو
ميكانيكية ، أو بالتصوير ، أو بالتسجيل ، أو بخلاف ذلك ، دون الحصول على إذن الناشر الخطي وبخلاف
ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية والقضائية

الطبعة الأولى

2011

الناشر

دار جليس الزمان للنشر والتوزيع

شارع الملكة رانيا- مقابل كلية الزراعة- عمارة العساف- الطابق الأرضي، هاتف:

0096265 5343052 -- فاكس 0096265356219

إهداء

إلى روح والديّ في الملا الأعلى.
إلى من وقفت بجانبني وأمدتني بالطموح والأمل وانتظرت ثمرة جهدي بفارغ
الصبر. إلى زوجتي العزيزة/ حباً وكرامة.
إلى أولادي محمد وهبة ويوسف، الذي أن يكون هذا العمل حافزاً لهم.

د. باسم أحمد مبيضين

فهرس المحتويات

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

9	1.1 المقدمة
11	1.2 مشكلة الدراسة
12	1.3 أهمية الدراسة
13	1.4 أهداف الدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

17	1.2 الإطار النظري
59	2.2 الدراسات السابقة
68	2.3 أسئلة الدراسات وفرضياتها

الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات

73	1.3 المنهجية
73	2.3 مجتمع الدراسة
74	3.3 عينة الدراسة
75	4.3 أداة الدراسة
77	5.3 صدق وثبات الدراسة
79	6.3 المعالجة الإحصائية
79	7.3 مصطلحات الدراسة

83	الفصل الرابع: عرض النتائج
	الفصل الخامس: الخاتمة والمناقشة والتوصيات
175	1.5 الخاتمة
176	1.6 2.5 المناقشة
184	1.7 3.5 التوصيات
	المراجع والمصادر
187	أ- المراجع العربية
190	ب- المراجع الأجنبية
193	الملاحق

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة:

تسعى معظم منظمات الأعمال ومنها البنوك إلى تعزيز مركزها التنافسي- في السوق المصرفي، سعياً نحو تقديم خدمة متميزة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، والمتمثلة في البقاء والنمو والإستمرار، وتحقيق مستويات متصاعدة ومتزايدة في الأرباح. وتوسع البنوك إلى امتلاك قدرة تنافسية في أدائها الشمولي في مجال العمل المصرفي من خلال تقديم خدمة مصرفية ذات ثلاثة أبعاد تنافسية هي السرعة والدقة والكلفة وفي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وتطور نظم المعلومات فإنه لا بد من إجراء التكيفات البيئية لاكتساب قدرة تنافسية وإمكانية تطويرها.

وزاد من هذا التحدي تفاقم التنافس بين البنوك، وقد تمثل فيما شهدته من تطورات في البيئة الاقتصادية وتسارع كبير في تطور خدمات البنك وتشابها وانتشارها في المناطق والإحياء كافة، فضلاً عن سهولة الحصول على خدماتها من قبل العملاء في أسلوب متطور.

لقد ادت كل هذه التطورات إلى زيادة التنافس بين هذه البنوك لاجتذاب وجذب الزبائن إليها بما يكفل استمرار زبائنها الحاليين والحصول على زبائن جدد وزيادة حصتها السوقية وحصولها على أكبر عدد من العملاء للإستمرار في العمل والنمو في ظل التنافسية الشديدة.

وتسعى البنوك لتغيير أساليبها الإدارية التقليدية والبحث عن وسائل جديدة لتعزيز مكانتها التنافسية، لتتناسب مع المتغيرات الحديثة ولتحقيق الكفاءة والفاعلية والتميز في الأداء، حيث تلجأ هذه البنوك إلى تسخير كافة مواردها المادية والبشرية المتاحة لتحقيق أهدافها، وذلك بدعم عناصر التمييز، وتحسين صورة وسمعة البنك وهيبته المؤسسية، وإعادة هيكلة وتطوير المنتجات المصرفية، بما يكفل تلبية رغبات واحتياجات العملاء بصفتهم الهدف الاستراتيجي.

وفي خضم هذا التنافس الهائل، برزت أهمية العلاقات العامة كأحد الموارد المتاحة أمام البنوك لاستغلالها في سبيل تحقيق أهدافها وتعزيز القدرة التنافسية لها. إن المهمة الأساسية للعلاقات العامة هي تعميق الصلة ما بين البنك وعملائه وبين البنك ووسائل الإعلام والجمعيات، والرأي العام، ليظهر البنك كمؤسسة مالية واقتصادية تقدم خدمات عامة متميزة، وتنقل رغبات واحتياجات الزبائن إلى كافة إدارات البنك، والعمل على متابعة تحقيقها بما يعطي البنك ميزة تفضيلية عن غيره من البنوك.

وتساعد وظائف العلاقات العامة في إيجاد أسواق جديدة لمنتجات المنظمات وجعلها أكثر انتشاراً، لذا فإن إستراتيجية العلاقات العامة في البنوك ينبغي أن تهتم بدراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة فيها، وأن تتضمن هذه الإستراتيجية أنشطة متكاملة ومتميزة من أجل تحقيق خدمة فاعلة للعملاء، وهذا لا يتحقق إلا بخلق حالة من المواءمة والتكيف بين أنشطة العلاقات العامة في البنوك والبيئة التي تعمل فيها من خلال التركيز على

احتياجات العملاء ورغباتهم واستخدام تكنولوجيا اتصال فاعلة لتعزيز العلاقة معهم وخدمة مصالحهم.

وجدير بالذكر إن هذه الدراسة تناولت قطاع البنوك الذي يتعامل مع كافة المواطنين، وأن الكثير منهم قد رسم لها صورة ذهنية معينة، أدت إلى تعاملهم معها في إطار هذه الصورة الذهنية.

ولكي تنجح البنوك في مجال التنافسية فإن عليها الاهتمام بحاجات ورغبات المستهلكين وذلك بتطوير الخدمات المقدمة لهم - حصراً - الفجوة بين رغبات العملاء الحاليين والمحتملين وإدارات هذه البنوك.

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى معرفة طبيعة العلاقة التكاملية بين أهمية العلاقات العامة كوسيلة إتصال فاعلة وكفاءة وأثرها في بناء قدرة تنافسية وإمكانية تعزيزها، مما ينعكس على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنوك، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تكمن فيما يلي:

(1) هل أهداف وغايات العلاقات العامة واضحة في البنوك الأدرنية خاصة في مجال تعزيز قدرتها التنافسية.

(2) هل الدور الذي يمكن أن تؤديه إدارة العلاقات العامة ضمن إطار الرؤيا المتكاملة مع بقية الإدارات في البنك وباتجاه تعزيز القدرة التنافسية واضح لهذه البنوك.

- (3) هل شبكة الاتصالات التكنولوجية مع العملاء والتي يمكن أن تحدد اتجاهاتهم ورغباتهم، والتي تسهم في إرساء دعائم القدرة التنافسية ضعيفة لدى البنوك.
- (4) هل استراتيجية تطوير مهارات وقدرات الموظفين في إدارة العلاقات العامة، وبما يمكنهم في المساهمة جدياً في إرساء وتعزيز القدرات التنافسية في البنوك الأردنية غائبة لدى البنوك.

3.1 أهمية الدراسة:

إن الدراسة تتصدى لموضوع حيوي في ظل المتغيرات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تتنوع فيه تقنيات الإتصالات ووسائل التسويق وطرق إيصال الخدمات إلى أكبر قدر من العملاء، وسعي المنظمات والمؤسسات إلى زيادة الحصة السوقية بما يضمن لها الاستمرار والبناء والتكيف مع متغيرات البيئة الخارجية والداخلية لهذه المؤسسات. لعل أهمية الدراسة تبرز في الجوانب التالية:

- (1) تنبع أهمية الدراسة من كونها من أوائل الدراسات في الأردن التي تجرى على البنوك الأردنية من حيث أنها تربط العلاقات العامة والقدرة التنافسية (حسب علم الباحث)، وندرة الدراسات في هذا الموضوع في المكتبة العربية كونها أضافت متغيرات تساعد وتساهم في مجال تعزيز القدرة التنافسية لدى البنوك.
- (2) حاجة القطاع المصرفي الأردني لدراسات متخصصة في موضوع العلاقات العامة والقدرة التنافسية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات العامة كأحد الوسائل المتاحة أمام البنوك الأردنية لتعزيز القدرة التنافسية فيها، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- أ. التعرف على آراء العملاء والعاملين في البنوك الأردنية لدور العلاقات العامة في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الأردنية.
- ب. التعرف على ماهية الوسائل المتاحة في العلاقات العامة كمهارات الموظفين ووسائل الإتصال وجودتها وكلفتها وتوقيتها، ومدى التفاعل مع هذه الوسائل في سبيل تحقيق القدرة التنافسية للبنوك الأردنية.
- ت. التعرف على طبيعة أهداف وغايات إدارة العلاقات العامة في البنوك الأردنية بما يضمن تعزيز القدرات التنافسية لها.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسات السابقة

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

أ. مفهوم العلاقات العامة وأهميتها:

تعد العلاقات العامة علماً متكاملًا، إذ يهدف إلى التعرف على آراء الأفراد واتجاهاتهم، بطريقة علمية، وذلك بهدف وضع السياسات الخاصة للتعامل معهم ولتحقيق التفاهم والانسجام بين المنشآت المتعددة.

ولعل من أهم دعائم العلاقات العامة ارتكازها على الاتصال بال جماهير لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم ورغباتهم ومشكلاتهم، ثم تعديل سياسة المؤسسات بما يتفق ونتائج تلك الاتصالات، وتقوم العلاقات العامة من جهة أخرى بإعلام الجماهير بما تقوم به المنشآت من أعمال، وما تؤديه من مهام وخدمات. فأهداف عملية الاتصال تتمثل في الإقناع وتحقيق الفهم المتبادل، وذلك من خلال وسائل التوصيل المؤثرة والفعالة والتي تستطيع التصرف على مدى تفهم الجماهير للمعلومات المقدمة إليهم. (البكري، 2001: 9).

إن جملة من العوامل أدت إلى زيادة الاهتمام بالعلاقات العامة بوصفها علماً ووظيفة إدارية، ومن هذه العوامل:

ازدياد تشابك العلاقات العامة في المجتمع ونمو العلوم الاجتماعية التي تهتم بالإنسان وقيام المنظمات والحكومات على خدمته، وانتشار الثقافة والتعليم، والتقدم التكنولوجي وسرعة الانتقال والاتصال، والاتجاه نحو

المساواة في الحقوق والواجبات من ناحية، والمساواة في الحصول على المنفعة وتبادلها من ناحية أخرى. (أبو إدريس، 1998: 16).

وبهذا تؤدي العلاقات العامة دوراً إيجابياً، فهي تسلك طريقاً ذا اتجاهين، وبذلك فهي تختلف عن النشر الذي يقتصر على طريق باتجاه واحد يهدف إلى سرعة التأثير دون أن تلقي ردود أفعال الأفراد موضوع التأثير.

ولهذه الأسباب نمت وتطورت العلاقات العامة، وبرزت أهميتها في المنظمات سواء أكانت حكومية أم خاصة وفي مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

ويقصد بالعلاقات العامة وفقاً لمفهوم جمعية العلاقات العامة الدولية (International Public Relation Association) أنها: "وظيفة إدارية ذات طابع مخطط ومستمر تهدف من خلالها المنظمات - بإختلاف أنواعها وأوجه نشاطها - إلى كسب تفاهم وتعاطف وتأييد الجماهير الداخلية والخارجية، والحفاظ على إستمراره، وذلك بدراسة الرأي العام وقياسه للتأكد من توافقه مع سياسات المؤسسة وأوجه نشاطها، وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة بين المؤسسات وجماهيرها بإستخدام والمعلومات المخططة" (حسين، 1980: 8).

أما (Pex، 1976: 36) وظيفة إدارية متميزة تساعد الإدارة على إقامة وصياغة خطوط اتصال متبادلة وتفاهم وقبول وتعاون بين منظمة ما وجماهيرها، كما تحيط الإدارة علماً بالموضوعات والقضايا والمشكلات وتساعد في الوقوف على الرأي العام والاستجابة له، وتؤكد مسؤولية الإدارة في خدمة الصالح العام، كما أنها تساعد الإدارة على التكيف مع

المتغيرات والاستفادة منها بفعالية، من خلال عملها كجهاز إنذار للاتجاهات المتوقعة واستخدامها البحث ووسائل الاتصال الفعالة كأدوات ضرورية لها"....

وفي ضوء ما تقدم فإن العلاقات العامة هي علم متكامل له خصائصه ومقوماته ومضامينه، كما أنها وظيفة إدارية شمولية ومتكاملة تهتم بدراسة وتحليل اتجاهات وسلوكيات أصحاب المصالح الحقيقية في المنظمة وبما يضمن تحقيق أهدافهم وغاياتهم، كما أنها تهتم بنقل هذه الاتجاهات والميول والغايات إلى الإدارة العليا في المنظمة، بهدف إعداد وتكييف استراتيجياتها وأهدافها وبما يضمن بناء قدرة تنافسية متميزة في البيئة التي تعمل فيها.

ب. الخصائص الأساسية للعلاقات العامة:

للعلاقات العامة خصائص أساسية منها:

تعد العلاقات العامة وظيفة رئيسية من الوظائف الإدارية لأية منظمة، شأنها في ذلك شأن التخطيط والتنظيم والرقابة والتحفيز، والتي تعمل معها باتساق لتحقيق الأهداف الكلية للمنظمة وهي وظيفة ذات أنشطة مستمرة، لذا لا يمكن اعتبارها وظيفة عورضية لمعالجة المشكلات والأزمات، وإنما ذات طابع وقائي وعلاجي في الوقت نفسه. وتعد وظيفة اتصالية ذات تأثير متبادل، حيث تنقل وجهة نظر الجماهير للإدارة العليا، وتنقل وجهة نظر الإدارة للجماهير المعنية كافة وتعتمد على المعلومات والحقائق، وتقوم على الصراحة والأخلاق الفاضلة، ولا مجال فيها للخداع أو الكذب أو التضليل. والرأي العام هو مجال عمل العلاقات العامة وهدفها الأساسي، من خلال التأثير في اتجاهاته لكسب تعاطفه وتأديبه، بما يحقق الصالح العام، وبما يحقق التوازن بين

أهداف المنظمة من ناحية، والأهداف الشخصية للعاملين بها من ناحية أخرى، وأهداف جميع الأطراف المرتبطة بها من ناحية ثالثة. وأنها ظاهرة اجتماعية تحدد وتؤكد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات نحو المجتمع الذي تتواجد فيه. وتعد وظيفة متميزة ذات طبيعة خاصة، فهي ليست مهمة الإدارة العليا، وإنما هي مهمة المنظمة التي تأخذ بها ككل ومهمة جميع العاملين بها.

ج. وظائف العلاقات العامة:

تتولى إدارة العلاقات العامة في معظم منظمات الأعمال وظائف متعددة، وربما تختلف هذه الوظائف من منظمة لأخرى حسب أهدافها واستراتيجياتها.

وتحدد وظائف العلاقات العامة من منظور بيئة المنظمة بالآتي: (1985 Gutlip).

- 1) فهم واستيعاب وتطوير طبيعة العلاقة بين المنظمة وجماهيرها المختلفة والدائمة.
- 2) صياغة البرامج المخططة والمستمرة والتي تدار بوساطة الإدارة العليا.
- 3) توجيه الاهتمامات، والآراء، والاتجاهات، والسلوك المتعلقة بأعمال المصرف داخل وخارج المنظمة.
- 4) تحليل السياسات والإجراءات والأفعال التي نجم عنها صراع بين المنظمة وجماهيرها.
- 5) تكييف السياسات والإجراءات التي تحدث صراعاً بين المنظمة وجماهيرها.

(6) إدارة وإقامة سياسات وإجراءات وأفعال جديدة متبادلة تحقق الكسب بين المنظمة وجماهيرها.

(7) إقامة طرق للإتصالات المتبادلة (الصاعدة والنازلة) بين المنظمة وجماهيرها المختلفة.

(8) إحداث تغييرات خاصة في الاهتمامات والآراء والاتجاهات بين المنظمة وجماهيرها.

إن وظيفة العلاقات العامة هي التي تدعم وتساند الوظائف الأخرى في المنظمات، وذلك عن طريق الاتصال مع المجتمع بافراده وهيئاته، وتدعيم علاقات إيجابية مع فئات الجمهور المتعاملين مع المنظمة، من موردين ومستهلكين وموزعين ومنافسين وأجهزة حكومية وغيرها.

أما الوظائف الخاصة بالعلاقات العامة والتي تنشدها كثير من المنظمات فهي:

(1) تنمية التصور الإيجابي الخاص بالعمل بإيجاد أسواق جديدة للمنتجات وجعلها واسعة الانتشار.

(2) التخطيط بهدف الارتقاء بالحملات الترويجية وللتسويق ومحاولة تحقيق رفاهية المجتمع.

(3) استمرارية تزويد الإدارة بالمعلومات الحديثة والخدمات الاستشارية المطلوبة.

(4) التنسيق بين البرامج والخدمات التي تعتمد عليها المنظمة والمقررة قانونياً.

الاستعداد الدائم لإدارة الأزمات عند وقوعها بالخبرات والقدرات المطلوبة (البكري، 2001: 22).

أما على صعيد إدارة العلاقات العامة في البنوك فإن مهامها ومسؤولياتها ووظائفها تتميز بأهمية كبيرة، كون البنوك على صلة مباشرة بعدد كبير من أصحاب المصالح، وأهمهم المودعون الذين يمثلون مصدر تمويل رئيس في هذه البنوك، وكذلك المقترضون والباحثون عن التسهيلات الائتمانية المصرفية والذي يمثلون مصدر الربحية الرئيس لهذه البنوك، فضلاً عن التعامل مع المستثمرين في السوق المالي والصرفي، كما تلعب إدارة العلاقات العامة دوراً استثنائياً في تدعيم الموقف التنافسي للبنك في السوق التنافسية المصرفية. كما تحتاج الجهات الحكومية إلى أن تعزز ثقتها بالقدرة المالية والتنافسية لهذه البنوك، ولذلك تكمن مهمتا ووظائف إدارة العلاقات العامة في البنوك بما يلي:

- (1) تنمية الوعي المصرفي وإبراز أهميته لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- (2) توجيه الاهتمامات والآراء والاتجاهات والسلوكيات داخل وخارج البنوك، والعمل على تمتين روح التعاون والتفاعل ما بين موظفي البنك والعملاء.
- (3) إقامة علاقات متميزة ومستمرة مع جميع العملاء وإمكانية استخدام تقنيات الاتصالات المتطورة لمعرفة آرائهم وميولهم تجاه استراتيجيات البنك وشبكة خدماته المصرفية.

- (4) العمل على توضيح أهم المزايا التنافسية للخدمات التي يقدمها البنك لعملائه والتركيز على جودة هذه الخدمات مقارنة بالمنافسين العاملين في السوق المصرفي.
- (5) القيام بإصدار النشرات والكتيبات وكل ما يتعلق بالسياسة والترويجية، وهما يضمن معرفة العملاء على خدمات البنوك المقدمة للعملاء.
- (6) مساعدة الإدارة في تحديد الأهداف التي تسعى إلى زيادة التفاعل والتكامل بين البنك وعملائه.
- (7) القيام بإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بقياس اتجاهات الرأي بين الموظفين في البنوك وعملائه.
- (8) اعتماد أساليب تنسيقية تكاملية مع بقية الإدارات في البنك وهما يضمن تنفيذ استراتيجية البنك بفاعلية وكفاءة وإمكانية حل التناقض بين سياسات هذه الإدارات.
- (9) إعداد برامج تدريبية لتنمية مهارات العاملين في إدارة العلاقات العامة لرفع درجة كفاءتهم.

د. أهداف العلاقات العامة

تتطلع إدارات الأقسام للعلاقات العامة في أية منظمة عامة أو خاصة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن تقسيم أهداف العلاقات العامة المعاصرة على النحو الآتي: (أبو إدريس، 1998: 25).

أ- الهدف الأساسي:

ويتمثل في توفير مناخ ملائم يساعد المنظمة على تكوين صورة ذهنية وانطباعات إيجابية عنها لدى كافة الأطراف المرتبطة بها - سواء في داخلها أو من خارجها - وبالتالي يتحقق لها البقاء والاستمرار والنمو.

ب- الأهداف الفرعية المنبثقة من الهدف الأساسي:

ويتمثل في: التعرف على اتجاهات الرأي العام الداخلي والخارجي تجاه نشاط المنظمة. وتوصيل المعلومات عن اتجاهات وردود أفعال الجمهور إلى الإدارة العليا. وتحقيق التكامل بين السياسات الإدارية واتجاهات ومطالب وتفضيلات الجمهور. وإقناع الجمهور وتعديل الاتجاهات السلبية لديهم إلى اتجاهات بناءة إيجابية. وتنمية التعاون الاختياري بين فئات الجماهير المرتبة بالمنظمة، وبما يساهم في حل المشكلات الطارئة التي تواجهها والازمات المفاجئة التي تتعرض لها. وحماية المنظمة من كافة صور الهجوم التي تتعرض لها، نتيجة نشر أخبار غير صحيحة، مع تهيئة البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة وذلك لعدم التأثر بأخبار يمثل هذه الأمور. وتزويد فئات الجمهور المختلفة بكافة المعلومات الصحيحة والبيانات الصادقة، لمساعدتها على تكوين آرائها استناداً إلى الحقائق. والإلمام بالمفاهيم الإدارية والتكنولوجية الحديثة، والعمل على توعية المعنيين بها، وإقناع الإدارة العليا بالمزايا المترتبة

على تطبيقها، وبما يسهم في توفير بيئة مواتية لتطوير المنشود، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمنظمة ذاتها.

ويرى (البكري، 2001: 55) أن الأهداف الرئيسة للعلاقات العامة تتمثل في تحقيق السمعة الطبية للمنظمة وتوضيح وتدعيم صورتها ومكانتها وترويج المبيعات وتنشيط الخدمات وكسب تأييد المجتمع المحلي والفوز بثقة المجتمع الخارجي. مراحل خطة العلاقات العامة:

1. **البحث:** تُعدّ البحوث هي الأساس، وتمثّل القاعدة الرئيسة لتصميم أية خطة ناجحة، حيث أية خطة متكاملة لا بُدّ وأن تتركز على قاعدة معلوماتية سليمة ودقيقة وتستند العلاقات العامة خاصة في البنوك على قاعدة هي أنه لكي تصل إلى جمهورك وتقنعه، فإنه لا بُدّ من معرفة هذا الجمهور وفهمه، وهذا يتحقق عن طريق إجراء البحوث العلمية.

2. **التخطيط:** إنّ التخطيط هو التهيؤ للمستقبل عن طريق حُسن الاختيار، فنتيجة لحدوث مجموعة من التغيرات على الصعيد المحلي والدولي والتي أثّرت في فعاليات وأنشطة المنظمات، فقد ظهرت مجموعة من النتائج الجديدة والتي ينبغي أن يضعها المخططون ورجال العلاقات العامة في اعتبارهم ومنها التطوّر التكنولوجي الهائل والذي أصبح يؤثّر في التصنيع والتصميم والتوزيع والتعريف بالمنتج والتغير في الأذواق، وتغيّر الاتجاهات، ونشأة حالة من الطلب الجديد لبعض السلع والخدمات التي توقّر جهداً ووقتاً. وارتباطها بالجمهور واتجاهاته وهي صفات دائمة التغير

والتحوّل لظهور بعض الظروف الجديدة التي لم تكن معروفة ويصعب التنبؤ بها.

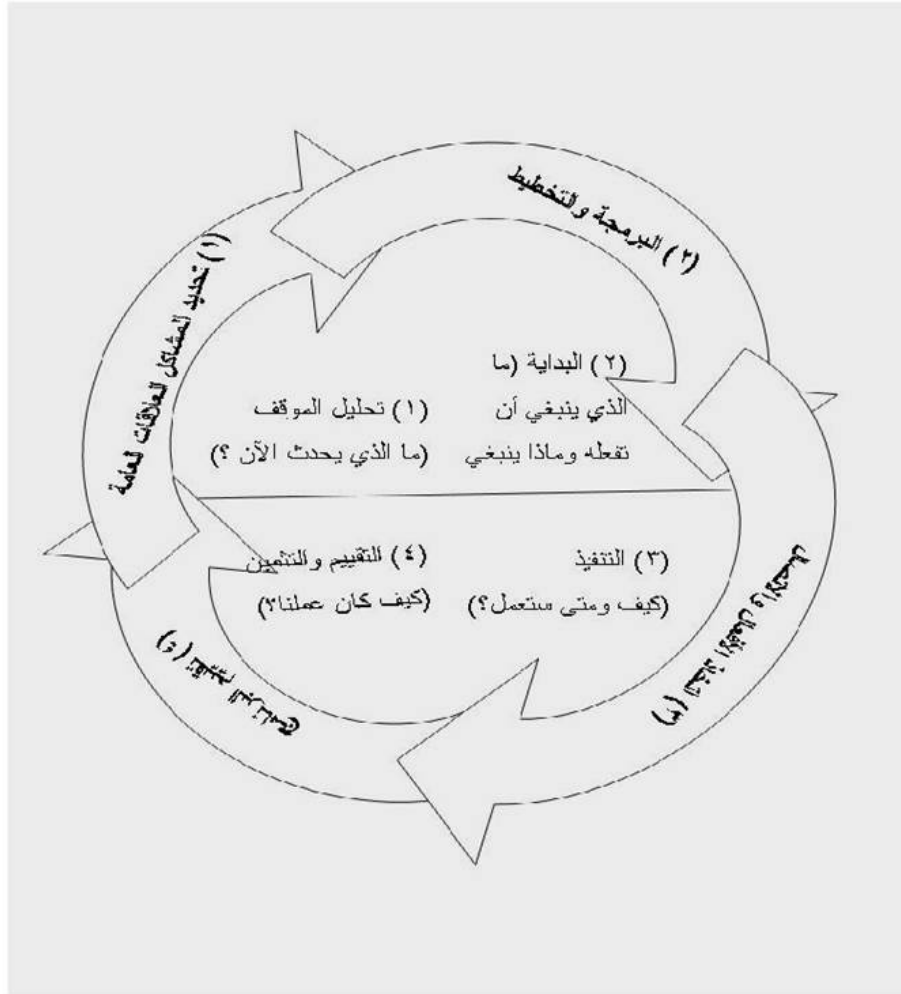
3. **التقويم:** يُعدّ التقويم النشاط المتمم لعلم العلاقات العامة، وهو من أهم الخطوات التي يمكن فمن خلالها يمكن معرفة نتائج الأعمال والمنجزات التي حققتها العلاقات العامة، إذ لا يمكن تحسين الأداء المستقبلي إلا عن طريق تقييم النتائج، وعادة ما يتم طرح اسئلة في عملية التقييم مثل كيف قمنا بالعمل؟ وهل كان يمكن الوصول إلى نتائج أفضل فيما لو اتبعت طرق بديلة؟

ويعتمد التقويم على النتائج المتحققة من رسائل وسائل الاتصال، لذا فهو يعتمد على الاتصال ذي الاتجاهين وليس الاتصال ذا الاتجاه الواحد. فالتغذية العكسية التي يحققها التقويم تمكن الفرد من تقييم أدائه، ومن ثمّ تحسين هذا الأداء، ممّا يؤدي إلى تطوير المهام الفنية والإدارية والمهنية، (حجاب ووهبي، 2001: 13 - 177).

كما أن مراحل العلاقات العامة يتضمّن أربع مراحل رئيسة، وهي كما بينهما الشكل (1).

1- تحديد مشكلات العلاقات العامة وهذه تتضمّن تحسّس ومعرفة مستوى المعرفة والآراء والاتجاهات والسلوكيات والتي تواجه الأفعال والسياسات الخاصة بالمنظمة، وهذه تتمثّل بالبحث وإيجاد الحقائق، وهذه بالحقيقة تمثّل وظيفة أساسية للمنظمة والتي تتطلب تحديد "ما الذين يحدث الآن؟

- 2- التخطيط والبرمجة: وهذه تتضمن إمكانية الاستفادة مما تم معرفته وتحسّسه في المرحلة السابقة ووضعه في شكل سياسات وبرامج للمنظمة، وما يتم اتخاذه من قرارات تتعلق ببرامج الجمهور والأهداف والإجراءات والاستراتيجيات التي تؤثر في المصلحة الرئيسة لاهتمامات المنظمة، وأن هذه المرحلة سوف تجيب عن التساؤل الآتي: ما الذي ينبغي أن نفعله وكيف؟
- 3- القيام بالفعل وتحقيق الاتصال: وهذه المرحلة تشتمل على تنفيذ الخطط والبرامج من خلال الأفعال والاتصال، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة المرتبطة بالغاية الأساسية للبرنامج ولكل فئة من الجمهور، ويتمثل السؤال هنا كيف تم تنفيذ ذلك، وما هي الإجابة عنه؟
- 4- تقويم البرامج: وتشتمل هذه المرحلة على تحديد نتائج البرنامج بالإضافة إلى تقدير (تحديد) فاعلية البرامج المُعدّة والتي تم تنفيذها، وفي ضوء ذلك قد يتم إجراء التعديلات والتحسينات على البرامج، أو إيقاف تنفيذها، ويكون التساؤل هنا "كيف قمنا بالعمل؟



الشكل رقم (1)

مراحل العلاقات العامة (Clutilip. P. 200)

المصدر: 5th Effective Public Relation (1978), Clutip. S. M. and Center AH,

New Jersey: prentice-Hall, Inc, 194

إنَّ كل مرحلة هي مهمة ومرتبطة مع بعضها البعض، ولكن بداية العلمية تتم من خلال التحسُّس (الشعور) بتشخيص المشكلة، وأنَّ المراحل اللاحقة إمَّا تستند بالأسباب على عملية تطوير الفهم والمعلومات التي يتم الحصول عليها في المرحلة الأولى. وفي الواقع العملي فإنَّ التشخيص والتخطيط والتنفيذ والتقييم لا بُدَّ أن يتم بدقَّة متناهية؛ وذلك لصعوبة التحديد الدقيق لسلوكيات وميول واتجاهات الجمهور، والمخطط التالي يوضِّح عمليات أو مراحل العلاقات العامة.

طرق تقويم برامج العلاقات العامة:

تشتمل عملية تقويم برامج العلاقات العامة على درجة كبيرة من الصعوبة، حيث تتأثَّر بدرجة الموضوعية أو الحكم الشخصي ومن منظمة لأخرى، وعليه فإنَّ من أهم طرق التقويم المتَّبعة ما يلي:

- 1- التقويم باستخدام المقاييس الكمية، حيث يتم مقارنة بيانات فعلية بأهداف محدَّدة ومعبر عنها كميًّا، وبالتالي يمكن تحديد الأغراض بدقَّة، ومن أمثلة ذلك:
 - أ. تحليل العلاقة بين أنشطة العلاقات العامة والمبيعات الفعلية.
 - ب. تحليل العلاقة بين أنشطة العلاقات العامة وزيادة الإيرادات والأرباح.
 - ت. تحليل عناصر نفقات العلاقات العامة ومقارنتها بالفترات السابقة.
 - ث. تحليل حصَّة المنظمة من الفئات المختلفة من الجماهير ومقارنة ذلك بالمنظمات المنافسة.

ج. تحليل التطور في بنود النشاط، مثل عدد البحوث المنجزة، وعدد المناسبات المقامة، وعدد الملصقات والكتيبات وأدلة المنظمة التي تم توزيعها.

2- التقويم عن طريق المقارنة بالمقاييس: وتتم من خلال صياغة مقاييس محدّدة لكل نشاط، ومن ثمّ مقارنة الأداء الفعلي بهذه المقاييس، وبالتالي الحكم على مدى الفاعليّة، ومن أبرز هذه المقاييس:

أ. المعايير الخاصة بأعداد المتخصّصين في العلاقات العامة وتناسب أعدادهم مع حجم النشاط.

ب. المعايير الخاصة بأعداد الشكاوي ومقارنتها بعدد العملاء.

ت. المعايير الخاصة بتكمال أعمال العلاقات العامة مع باقي أعمال المنظمة.

ث. المعايير الخاصة بتفاعل إدارة العلاقات العامة مع المعلومات المرسلة إليها.

ج. معايير الصفات والخصائص الخاصة بالمختصين بالعلاقات العامة.

3- التقويم عن طريق التقدير الشخصي: وتعتمد هذه الطريقة على التقدير الشخصي لمسؤول العلاقات العامة، حيث توجد بعض العوامل التي لا يمكن قياسها، إلا عن طريق الملاحظة الشخصية ومنها:

أ. تحليل المقارنة الثنائية لنشاط العلاقات العامة مع عملائها مع غيرها من المنظمات الناجحة الأخرى.

- ب. تحليل مدى تعاون الإدارة في تحقيق أهداف خدمات العملاء.
- ت. تحليل الإجراءات التي تتبّع في مجال تصميم برامج العلاقات العامة.
- ث. تحليل إمكانات نظام المعلومات في مجال توفير المعلومات والبيانات اللازمة ورفعها إلى الجهات المختصة في الوقت المناسب.
- ج. تحليل درجة معرفة العملاء والجهات المسؤولة بالأنشطة المختلفة التي تقدّمها المنظمات وما يطرأ عليها من تعديلات.
- ح. تحليل المهارات الإدارية في مواجهة المشكلات الخاصة بالعلاقات العامة. (المصريين 1997: 179).

أمّا على صعيد المقاييس المستخدمة في تقويم برامج العلاقات العامة، فمنها:

- 1- الرأي العام: حيث يستخدم في الرأي العام، مقاييس خاصة بقياس الاتجاه العام لدى الجمهور تجاه موضوع معيّن. وتبين ومعدّل التغيّر الذي يطرأ عليه من فترة لأخرى، وينبغي مراعاة بعضا لعوامل عند استخدام هذا المقياس، وهي أن يكون المناخ السائد قبل القياس وبعده موحداً، والتأكد من أنّ نفس الجمهور الذي تمّ سؤاله قبل القياس هو الذي تمّ سؤاله بعد القياس، وأن تكون العينة المختارة هي ممثلة للمجتمع تمثيلاً صحيحاً ودقيقاً.
- 2- الإنتاج: يمكن إعداد تقرير مفصّل عن كل أداة من الأدوات التي استخدمت في أنشطة العلاقات العامة، وذلك بشكل رقمي مثل إحصائيات الإنتاج التي توضّح عدد الكتيّبات التي طبعت، والأفلام

التي أنتجت، والخطابات التي أرسلت، والندوات والمؤتمرات والإعلانات وغيرها.

3- التوزيع: ويوضح هذا المقياس، ما الذي حدث بالنسبة للمنتجات السابقة، فهو يوضح كم مادة من مواد النشر أرسلت ولمن أرسلت؟ وما حدث لكتيبات بعد طباعتها؟ ومن حضر المقابلات؟ وهل يوضح هذا المقياس ما إذا كان العمل قد تم بالفعل أم لا؟

4- الاهتمام: هنالك دراسات متعددة لقياس اهتمامات الجمهور في مجالات القراءة والاستماع للراديو ومشاهدة التلفزيون وغيرها، وهذه الدراسات توفر مؤشرات عامة عن الاهتمام النسبي بوسائل الاتصال والموضوعات والقضايا لدى الجمهور، وبالتالي يمكن تحديد نوعية الوسائل والموضوعات التي تحظى باهتمام الجمهور.

5- الوصول: وتشتمل المقاييس التي تهتم بالتأكد من مدى وصول المعلومات، وهل وصلت إلى الجمهور المناسب والمستهدف بالفعل أم لا؟

6- الفهم والاستيعاب: وفيها يتم معرفة درجة تأثير الرسالة في الجمهور، وهنا ينبغي التأكد من فهم الجمهور للرسالة بعد وصولها إليه واستيعاب جوهرها ومضمونها إيجاباً أو سلباً. (النجار، 1991: 235-245).

وسائل الإتصال في البنوك الأردنية:

يمكن تقسيم الوسائل الاتصالية المستخدمة في تنفيذ سياسات المنظمة إلى قسمين رئيسيين هما: وسائل الاتصال العامة: وهي وسائل الاتصال الجماهيرية من صحف وتلفزيون وإذاعة وتخطب الجماهير على اختلاف أنواعها وتستخدم على المستوى القومي ووسائل الاتصال الخاصة: وهي الوسائل الخاصة بالمنظمة وهي التي يقوم المسؤولون بإعدادها وتنظيمها وتوجيهها إلى جمهور المنظمة بصفة أساسية. أما على صعيد العلاقات العامة، فإنه يمكن تقسيم وسائل الاتصال إلى ثلاث وسائل رئيسية هي:

أ- الوسائل المكتوبة أو المطبوعة:

وتتمثل بالصحافة والكتب والكتيبات والدوريات والنشرات والملصقات واللافتات والتقارير ولوحة الإعلانات والإرشادات. ويؤكد العديد من الباحثين أن هذه الوسائل تتفوق على الوسائل الأخرى وذلك لمقدرتها على عرض التفاصيل الدقيقة والتي تساعد على توضيح الأمور للقارئ وتهيئ له إمكانية الدراسة المتأنية، بالإضافة إلى إمكان قراءتها في الوقت والمكان المناسبين مما يضيف عليها صفة الخصوصية، إذ إن القارئ يختار الوقت المناسبة للقراءة والقدرة على إتاحة الفرصة له لمزيد من الفهم والتعمق ويمكن أن تعبّر عن فئات خاصة يمكن أن تُعبّر الأقليات عن آرائها الخاصة من خلال الصحف والمجلات وهو ما يصعب تحقيقه في الوسائل الأخرى تضيف هذه الوسائل على كتابها مكانة مرموقة لدى الأفراد، الأمر الذي ينعكس على إمكان تأثيرهم بهؤلاء الكتاب، ولأنّ الوسائل المطبوعة هي أقدم وسائل

الاتصال الجماهيرية فقد يصبح هنالك ارتباط تقليدي بينها وبين الثقافة.
(عليوه، 2001: 69).

وقد تتعرض هذه الوسائل إلى بعض العيوب، فقد تكون ذات تكاليف مرتفعة التأخر أحياناً في استلام التغذية العكسية مقارنة بالوسائل المسموعة والمرئية، فضلاً عن عدم إمكانية صياغة الفكرة من الناحية اللغوية لكي تحقق الفهم الشمولي من قبل جمهور المنظمة. وتقوم البنوك الأردنية بإصدار كتيبات وأدلة للخدمات التي تقدمها.

ب- الوسائل المسموعة أو المنطوقة:

تتخذ الكلمة المسموعة صيغاً متعددة، منها الأحاديث والخطب والاجتماعات والمحاضرات والمناقشات والمؤتمرات وغيرها من الوسائل التي تعتمد على الكلمة المنطوقة، إلى جانب الإذاعة والتي تُعدُّ بمفردها وسيلة من أهم الوسائل. ولما كان الصوت هو الوسيلة الرئيسة للكلمة المسموعة فإنه من المفضل أن يكون صوتاً مناسباً لنقل الأفكار والآراء والمشاعر حتى يحدث تأثيره المطلوب، حيث يفضل أن يكون الصوت قوياً ومؤثراً ومُقنعاً.

ج. الإعلان:

عُرِفَ الإعلان من قبل الجمعية البريطانية للإعلان على أنه: "المساحة أو الوقت المدفوع الأجر بهدف إقناع الأفراد بتبني سلوك أو اتجاه معين أو وجهة نظر معينة، أو دفع الأفراد لشراء سلعة أو الإقبال على خدمة ما، والمحدد المميز للإعلان أنه مدفوع الأجر، فلكي تصل الرسالة للجمهور يقوم المعلن بدفع مقابل". (السلمي، 1977: 10).

ويمثل الإعلان شكلاً من أشكال الاتصال التي تستخدمها المنظمات لمخاطبة جمهورها والوصول إليه لتحقيق أهدافها، كما تساعد العلاقات العامة الإعلان على الوصول إلى أهدافه وزيادة المبيعات بما تحقق الصورة الحسنة في أذهان الجمهور. وتُمثل الهدف الرئيس للإعلان بنشر المعلومات وتغير المواقف والتأثير في الأفعال وذلك لصالح المعلن، والإعلان هو نشاط غير شخصي- تقوم به المنظمة للترويج لخدماتها وسلعها، ومما يعزز ذلك هو التأكيد على تحديد مفهوم الإعلان، فالإعلان "هو عملية اتصال غير شخصي- من خلال وسائل الاتصال العامة بواسطة معلنين يدفعون ثمناً لتوصيل معلومات معينة إلى فئات من المستهلكين حيث يفصح المعلن عن شخصية في الإعلان (السلمي، 1977: 10).

وكذلك فالإعلان "هو نشر المعلومات مدفوعة الأجر، يهدف إلى البيع أو العمل على بيع السلع والخدمات أو الحصول على الموافقة على أفكار يمكن أن تدفع الناس إلى التفكير بطريقة معينة" وغالباً ما يتم تقسيم الإعلان في العلاقات العامة إلى الإعلان التجاري الذي يساعد ويهدف إلى ترويج السلع والخدمات وإلى الإعلان الإعلامي والذي يهدف إلى ترويج الأفكار ورسم الصورة الذهنية الحسنة عن المنظمات المختلفة، ورغم ما قد يبدو من اختلاف أهداف كلا النوعين إلا انهما معاً يبغيان الوصول على تحقيق أهداف ثابتة وطويلة الأمد، وهي توطيد مكانة المنظمة وإنجاح أعمالها ومساعدتها على الاستمرار والنحو، وقد سبق الإعلان الإعلامي الإعلان التجاري في الظهور وفي تأكيد الأهداف وكسب السمعة الطيبة للمنظمة ويمهّد للإعلان التجاري عند الإعلان عن السلعة أو الخدمة أو التوسع في الأعمال (البكري، 2001: 2003).

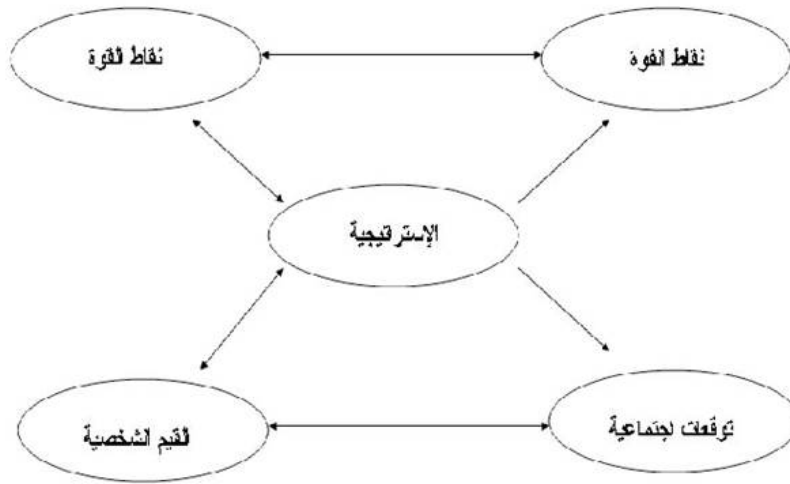
وتقوم البنوك بإعلان بالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون عن خدماتها وعن الجوائز والتسهيلات التي تقدمها هذه البنوك الأردنية.

القدرة التنافسية للمنظمات

سوف يتم التعرف عن مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها إذ يتفق معظم رؤاد الأدب الإستراتيجي ومنهم (Porter, 1996) على أن الغرض الأساسي من اعتماد المنطق الإستراتيجي هو ضمان بقاء المنظمات في قطاع أعمالها وإمكانية تحقيق النمو والاستمرار، ولذلك يرى Porter بأن الإستراتيجية التنافسية هي: "بقاء وإقامة دفاعات ضد القوى التنافسية، أو إيجاد موقع في الصناعة، حيث تكون القوى أضعف ما يكون (الحسيني، 2000: 17)، وأن لكل منظمة إستراتيجية تنافسية إستراتيجية شاملة تمثل خليطاً من الأهداف المستخدمة ووسائل معينة لتحقيق هذه الأهداف وتعتمد عملية صياغة الإستراتيجيات التنافسية على أربعة عوامل محدّدة وهي:

- 1- نقاط القوة، والضعف للمنظمة.
- 2- القيم الشخصية للمديرين في المنظمة.
- 3- الفرص والتهديدات.
- 4- التوقعات الإجتماعية، وتمثل ما يتوقعه المجتمع من مساهمات للمنظمة في حياة المجتمع.

والشكل رقم (2) يوضح العوامل المؤثرة في صياغة الاستراتيجية التنافسية.



شكل رقم (2)

العوامل المؤثرة في صياغة الإستراتيجية التنافسية

المصدر: Porter, Michacl, (1996), "What is strategy"

Harvard business Review Journal, No. 7. Dec.

ويشير (Porter 1996) إلى أنَّ الإستراتيجية التنافسيَّة هي خلق المواءمة من أنشطة المنظَّمة والتكيّف مع البيئة، وأنَّ نجاح الإستراتيجية إمَّا يقوم على أداء أشياء متعدّدة وبشكل متميِّز وليس فقد تحقيق التكامل بينهما، وفي حالة عدم وجود المواءمة بين الأنشطة فليس هنالك إستراتيجية متميِّزة ولا ديمومة، وأنَّ المواءمة الإستراتيجية هي ضروريَّة ليست فقط لخلق الميزة التنافسية ولكن لديمومتها أيضاً حيث يصعب على المنافسين تقليدها، وتقليد مجمل الأنشطة المترابطة، ولكن من السهل عليهم تقليد نشاط محدد. وذلك حدّد (Porter) مفهومه للإستراتيجية التنافسيَّة على أنَّها "هي عملية خلق مركز متفرّد للمنظَّمة، يكون ذا قيمة لعملائها من خلال تصميم مجموعة أنشطة مختلفة عمَّا يؤدّيه المنافسون".

1- دعم كل نشاط للإستراتيجية العامة، فمثلاً إذا كانت إستراتيجية المنظمة تتمثّل في خفض التكاليف، فإن جميع الأنشطة والوظائف تصمَّم للحدّ من الفاقدن وذلك ينبغي أن تراعي إدارة العلاقات الامة موضوع الكلف عند تصميم برامجها الترويجيَّة أو اخيار وسائل الاتصال مع الجمهور ومنها مسألة إعداد بحوث العلاقات العامة.

2- التنسيق بين الأنشطة ودعم بعضها بعضاً، حيث يمكن محاربة التقليد الناجم عن المنافسين من خلال خلق سلسلة من الأنشطة، تُعدُّ كل حلقة فيها أقوى حلقاتا، وبهذا ينبغي أن تتكامل وتتناسق أنشطة العلاقات مع بقية أنشطة الأقسام الأخرى في البنوك، إذ ينبغي تقديم خدمات مصرفيَّة متميِّزة، وفي هذا الاتجاه فإنّه ينبغي اعتماد التنسيق بين أنشطة إدارة العلاقات العامة في البنوك سواء من حيث اعتماد وسائل الاتّصال مع الجمهور أو في كفيَّة الترويج للخدمات المصرفية

المقدمة، ومدى مساهمة هذه الإدارة في بلورة صورة ذهنية متميزة لهذه الخدمات لدى العملاء.

3- تكثيف الجهود من خلال تبادل المعلومات عبر جميع أنشطة ووحدات المنظمة، وهذا يتطلب بناء قنوات اتصال متفاعلة بين إدارة العلاقات العامة وبقية الإدارات المصرفية، ومعرفة طبيعة ومزايا الخدمات المقدمة للعملاء، كما ينبغي أن تتمكن إدارة العلاقات العامة من أن تزود معلوماتها إلى بقية الأقسام بالاحتياجات الفعلية للعملاء، وما هي رغباتهم الحالية والمستقبلية لكي تتمكن هذه الأقسام من ترجمة هذه المعلومات إلى صيغة عملية على شكل خدمات مصرفية متفردة.

4- توفير مزايا تنافسية ناتجة عن تفاعل جميع الأنشطة، فإذا كان احتمال نجاح المنافس في تقليد ميزة تنافسية قائمة على نشاط واحد هو (0.9) فإن احتمال نجاح هذا المنافس في تقليد ميزة تنافسية ناتجة عن تكامل أربعة أنشطة هو حاصل ضرب (0.9) في نفسها أربع مرات؛ أي (0.656)، وهذا يقلل من احتمال تقليد الميزة التنافسية كلما زاد عدد الأنشطة المحققة لها، وبالتالي ازداد احتمال بقائها.

الميزة التنافسية:

قبل تعريف الميزة التنافسية، فإنه لا بد من تحديد بعض المفاهيم الأساسية ذات العلاقة، منها المنافسة، ويقصد بها قدرة الشركات على بيع منتجاتها وتقديم الخدمات المربحة في الأسواق المحلية والخارجية، وأن معرفة القوى التنافسية يساعد الشركة على أن تجد لها مكاناص قوياً داخل صناعتها أو تجارتها ويقلل من تعرضها للهجوم والانتقاد.

أما التنافسيّة: "فهي الدرجة أو المستوى الذي تستطيع فيه المنظّمة في ظروف آليات السوق الحرّة العادلة أن تنتج السلع وتقدّم الخدمات والتي تقابل احتياجات وأذواق المستهلكين في الأسواق (Porter, 1995: 10)

وتحقّق الميزة التنافسيّة للمنظّمة عندما تنجز الأنشطة بكفاءة أكبر من منافسيها وتقدّم لمشتري سلعاً أو خدمات ذات قيمة أكبر ممّ يقدّمه المنافسون لهم. والميزة التنافسيّة "هي تلك القدرة في المنظّمة التي يمكن بواسطتها جعل كلفة أنشطة القيمة أدنى، أو القيمة المقدّمة للمشتريين أعلى مقارنة بالمنافسين. ويرى آخرون أنّ الميزة التنافسيّة تتحقّق عندما يرى المشترون أنّ منتجات أو خدمات المنظّمة هي أفضل من البدائل المنافسة (في القيمة والسعر) وشراء ما يكفي منها بسعر يفوق الكلفة بحيث تحقّق المنظّمة قيمة للمساهمين.

ولذلك فإنّه يعرف الميزة التنافسيّة بأنّها: "خاصيّة أو مجموعة من الخصائص في المنظّمة يمكن الاحتفاظ بها لفترة طويلة تحقّق المنفعة لها وتمكّنها من التفوّق على منافسيها فيما تقدّمه للمستهلكين". (الروسان، 1999: 75).

ويستخلص (الروسان) بعض التوصيفات لهذه الميزة التنافسية وهي:

- 1- نسبية التحقق: أي تحقّق بالمقارنة وليست مطلقة.
- 2- تؤدّي إلى تحقيق التفوّق والأفضليّة على المنافسين.
- 3- تنبع من داخل المنظّمة وتحقّق لها قيمة معيّنة.
- 4- تنعكس من كفاءة أداء المنظّمة لأنشطتها، أو في قيمة ما تقدّم للمشتريين أو كليهما.
- 5- يجب أن تؤدّي للتأثير في المشتري وإدراكهم للأفضليّة فيما تقدّمه المنظّمة وتحفزهم للشراء منها.

6- تحقّق لفترة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتمّ تطويرها وتجديدها. وللميزة التنافسية مصادر متعدّدة يمكن إيجادها والمحافظة عليها المصادر حيث يقَدّم (RinDova & fombrun, 1999, : 691-710) يحدّد فيه مصادر الميّزة التنافسيّة، ويمكن تقديم هذا النموذج ومن ثمّ تحديد آليات عمله:

المنظمة	ميدان عمل المنظمة (البيئة)		
الموارد	الأسواق		
الموجودات المادية	- الحواجز للدخول	الموارد المادية National Resources	
	- التركيز		
	- تمايز المنتج		
- المعرفة			
- المعتقدات	- السمعة الجيدة		
- الخصائص الذاتية	- المستويات المعرفية	التفسير البشري Human Interpretation	
	مقاييس النجاح		
ثقافة المنظمة			
	الثقاف العامة		

الشكل رقم (3)

مصادر الميزة التنافسية

المصدر:

RinDova, Violina p. and fornBrun Charles J., "Constrcting Competitive Advantage:
The role of Firon-Constituion
Strategic Management Journal, State Mami, L. interactions",
20: 691-710, 1999,:

يرى الباحثان بشكل عام أنه يمكن خلق الميزة التنافس من خلال ثلاثة مجالات هي:

- 1- توزيع الموارد المتاحة بين وحدات المنظمة.
- 2- تحديد وتعريف مجالات النجاح في المنظمة.
- 3- تطوير قدرات وإمكانات المنظمة لخلق قيمة معينة للعملاء.

ويشتمل النموذج السابق على بعدين أساسيين هما الموارد المادية، وطبيعة المنظمة، فالمنظمة تشتمل على جانبين أساسيين وهما الموجودات المادية (الإستراتيجية)، والثقافة التنظيمية والتي تشمل القيم والمعتقدات والخصائص الذاتية لأفراد المنظمة، كما يشتمل النموذج على البيئته التنافسية وهي ميدان عمل المنظمة وتشتمل هذه على مكونين، هما الأسواق وتشمل الحواجز التي تحول دخول منافسين جدد، وإستراتيجية التركيز على فئة معينة من المستهلكين أو التركيز على منتج أو خدمة معينة، وكذلك إستراتيجية التمايز (الاختلاف)؛ أي ما يتميز به المنتج من خدمة معينة، وكذلك إستراتيجية التمايز (الاختلاف)؛ أي ما يتميز به المنتج من خصائص وصفات تميزه عن منتجات المنافسين، وهاتان الإستراتيجيتان للباحث (Porter) هما إستراتيجيتان تنافسيتان، كما تشتمل البيئة التنافسية بعوامل بشرية وهي مستويات الفهم والإدراك والتفسير البشري لمجموعة من الخصائص، ومنها سمعة المنظمة الجيدة، ولغويات التعلم والثقافة الإجتماعية؛ أي ما يمتلكه الأفراد من قيم ومعتقدات وسلوكيات، وكذلك ما يؤمنون به من مقاييس للنجاح؛ أي ما هو المؤشر الذي يؤمن به المستهلك للتمييز بين النجاح الفشل، وهذا يتبلور من خلال أداء السلعة وما تحققه له من قيمة مضافة.

والمدخل الآخر لتحديد مصادر الميزة التنافسية هو نموذج سلسلة القيمة (Value Chain)، وهو يمثل أسلوب منهجي لفحص كل الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، وكيفية تفاعلها كأساس لتحليل مصادر الميزة التنافسية والمستوى المطلوب لتكوين سلسلة القيمة هو أنشطة المنظمة في صناعة أو تجارة معينة، وسلسلة القيمة أداة يحتاجها واضعو السياسات لتشخيص وتعزيز الميزة التنافسية، كما إنه يساعد المحلل على أن يحدّد الأنشطة التي تمارسها الشركة في التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع والخدمة، وهي الأنشطة التي ينتج عنها الميزة التنافسية (Porter, 1985: 20).

ويتطلّب توافر عدد من المستلزمات الأساسيّة لاستخدام نموذج سلسلة القيمة في تقييم مراحل المنتج أو الخدمة، وهي:

- 1- أن يساهم هذا المنتج أو الخدمة في تقديم قيمة مضافة يدركها العميل.
- 2- يركّز مفهوم سلسلة القيمة على أنّ فكرة المنتج أو الخدمة تمرّ من خلال وظائف وأنشطة متعدّدة في المنظمة لتنفيذها. ففي البنوك نبدأ بالبحوث والتطوير وتصميم الخدمة المصرفية وتسويقها وخدمة العميل، والهدف هنا هو مضاعفة أنشطة القيمة المضافة وتقليل الأنشطة التي لا تضيف قيمة للخدمة في نظر العميل.
- 3- تكوين أهداف لكل إدارة أو قسم، حيث إنّ لكل إدارة في البنوك لها أهداف ومقاييس تتعلّق بأدائها لمسؤولياتها.
- 4- الأبعاد الزمنية لعملية سلسلة القيمة، حيث إنّ الزمن يمثّل عنصراً تنافسياً مهماً، فلا بُدّ من إدراك أهمية الوقت، ومعرفة الوقت الذي

يستخدم لتقديم الخدمة المصرفية وكيفية ترويجها، وما هو دور العلاقات العامة في ذلك؟

وبذلك فإن سلسلة القيمة هي هيكل إطار، وأن مضامينها الفعلية وأنشطتها المحددة تمثل مصدراً إستراتيجياً للميزة التنافسية.

وتشتمل سلسلة القيمة على نوعين من الأنشطة، فهناك الأنشطة الرئيسة، وتشتمل على الآتي:

أولاً: الأنشطة الرئيسة:

وتتضمن ما يلي:

1- نشاط التسويق والمبيعات.

2- الخدمة.

3- التوزيع المادي الداخلي (لوجستيك موجه للداخل).

4- العمليات التوزيع المادي الخارجي (لوجستيك للخارج).

ثانياً: الأنشطة المساعدة (الساندة):

وهذه تشتمل على ما يلي:

1- البنية الأساسية للمنظمة، وتشتمل على التخطيط الإستراتيجي، والمالية والمحاسبة، والشؤون القانونية، ونظم المعلومات، والهيكل التنظيمي، وإدارة الجودة.

2- إدارة الموارد البشرية، وتشتمل على التعيين، والاختيار، والتدريب، والمكافآت، والأجور والمكافآت.

3- التطوير التكنولوجي، ويشتمل على البحوث والتطوير، وتحسين المنتجات والخدمات، والأساليب والإجراءات.

4- التدبير، ويشتمل على شراء مستلزمات الإنتاج والخدمات والتجهيز.

إنَّ سلسلة القيمة لـ (Porter, 1985: 21) هي لتحليل نواحي القوة والضعف في البيئة الداخلية للمنظمة ومنها البنوك، فهي أداة يحتاجها المخططون الإستراتيجيون لتشخيص وتعزيز الميزة التنافسية، حيث تركز سلسلة القيمة على أنشطة المنظمة الرئيسة والمساعدة ومحاولة إضافة قيمة مضافة للعميل، وذلك لزيادة قدرة المنظمة على المنافسة؛ أي تعزيز قدرتها التنافسية. والشكل رقم (4) يمثل سلسلة القيمة وحسب أنشطتها.



الشكل رقم (4)
مخطط لسلسلة القيمة حسب أنشطتها

المصدر:

Thompson, Johnl, (1994), strategic Management: Awareness and Change 2nd Ed, chapman & hall, London, 431.

ويمكن استخدام هذا النموذج في إمكانية بناء الميزة التنافسية وتدعيم القدرة التنافسية في إدارة العلاقات العامة في البنوك، وكما يلي:

- 1- البنية التحتية للشركة، وهذه تتضمن ضرورة إيجاد قسم خاص للعلاقات العامة يستند بالدرجة الأساس على بناء نظام معلومات متكامل ومتناسق مع بقية الإدارات، وأن تحدّد مسؤولياته ومهامه بوضوح.
- 2- إدارة الموارد البشرية في قسم العلاقات العامة، حيث ينبغي العمل على استقطاب أفراد بمهارات وقابليات متميزة ويتمّ تدريبهم وتأهيلهم من أجل زيادة قدراتهم، وللعاملين في العلاقات العامة مواصفات خاصة من حيث اللياقة وأسلوب التعامل والقدرة على الاستشعار بالفرص ولهم ثقافة متميّزة وأن يجيدوا أكثر من لغة.
- 3- التطوير التكنولوجي، وهذا يتطلب أن يتمّ تدعيم قسم العلاقات العامة بوسائل وأساليب تكنولوجية متطورة تضمن إمكانية الاتصال والإعلان والتفاعل مع الجمهور المستهدف والعملاء الحاليين وبما يضمن إيصال الرسالة بدقة ووضوح وبسرعة.
- 4- التدبير، وهذا يتمثل بتهيئة كافة مستلزمات موظفي العلاقات العامة من أجهزة ومعدّات ووسائل نقل وتجهيزهم بكل متطلّبات عملهم.
- 5- التنويع المادي الداخلي أي العمليات اللوجستية الموجه للداخل. ففي الشركات الصناعية تمثّل استلام المواد الخام ونظم المناولة والتخزين وتحويل المدخلات إلى مخرجات، أمّا على صعيد البنوك، فإنّها تمثّل بالعمليات المالية وهذه أساساً تتمثّل في رأس المال والنقد والودائع

بوصفها مصدر تمويل أساسي للبنوك وآليات الاحتفاظ بها وإدارتها بكفاءة وفعالية. أما على صعيد إدارة العلاقات العامة، فإنها تمثل بتهيئة الكوادر البشرية المؤهلة وتحفيزها واستلام توجيهات الإدارة العليا والتنسيق مع بقية الإدارات والأقسام في البنك وطبيعة السياسة الترويجية وأنواع الرسائل والتي ينبغي إيصالها إلى العملاء وما يطمح إليه البنك من بلورة صورة ذهنية لدى هؤلاء العملاء؛ أي المادة الإعلانية وطريقة العمل والأساليب الإتصالية التي يمكن لموظفي العلاقات العامة استخدامها.

6- أما العمليات، فهي كيف يمكن لموظفي العلاقات العامة من تحويل أهداف وغايات وإستراتيجية البنك من صيغة مكتوبة إلى صيغة عملية، كتصميم البرنامج الإتصالي، ومع أي شريحة من العملاء، وفي أي سوق ومتى وكيف؟ وما هي وسيلة الاتصال الملائمة، هل مكتوبة عن طريق النشرات، هل مسموعة عن طريق الإذاعة، هل مباشرة من خلال المؤتمرات واللقاءات أم من خلال البحوث وغيرها؟

7- التوزيع المادي الخارجي (لوجستيك موجّه للخارج)، وهي البدء العملي في تنفيذ ما ورد في فقرة العمليات؛ أي السعي إلى إيصال الرسائل إلى العملاء وتحقيق الاتصال الفعلي معهم وإطلاعهم على ما يهدف إليه البنك، وكذلك نقل آرائهم وميولهم واتجاهاتهم إلى البنك وأقسامه المختلفة.

8- التسويق والمبيعات، وعلى صعيد البنك، فهو تقديم الخدمات المصرفية المتعددة إلى العملاء، ويعمل قسم العلاقات العامة على تنمية زيادة حجم العملاء الذين يطلبون خدمات البنك.

9- الخدمة، وتتمثل في تقديم خدمات العلاقات العامة إلى كل من العملاء وبقية إدارات البنك. فالخدمة المقدمة إلى العملاء تتمثل في تعريفهم بكل ما ترغب به إدارة البنك في إيصاله إلى العملاء، والتركيز على حالة التميز والتفرد الموجودة في خدمات البنك عن منافسيه في السوق المالي، ونقل آرائهم وتوجهاتهم وانطباعاتهم عن خدمات البنك إلى بقية الأقسام والإدارات المصرفية لغرض تطوير وتحسين جودة الخدمة وتلبية احتياجاتهم والسعي لدعم العملاء وإضافة قيمة متميزة في الخدمات لهم.

مقاييس الميزة التنافسية:

قدّم (Patrick McNamee) مجموعة المقاييس ومداخل مختلفة لتقدير وتثمين الميزة التنافسية، والجدول التالي يوضح من الجدول أعلاه أنّ هناك أحد عشر- مقياساً للميزة التنافسية في منظمات الأعمال، وجميع هذه المقاييس هي ذات طبيعة مالية وكمية، ومن خلال استعراض الجوانب النظرية الخاصة بالميزة التنافسية وكما أشار (Porter, 1996: 206) في مقالته "ما هي الاستراتيجية؟"، فإنّ المركز الإستراتيجي الفريد يحقق مزايا تنافسية للشركة؛ أي أنّ الميزة التنافسية إنّما تنبع وتتضح من خلال المركز الإستراتيجي، ولذلك فإنّ الدراسة سوف يتطرق إلى المركز الإستراتيجي للبنوك، وسيعمل في

الفصول على تحليل المركز الإستراتيجي المالي للبنوك عينة البحث على أساس أنَّ القدرة التنافسية إنما تنبع من الميزة التنافسية ويكون التسلسل هو:

مركز إستراتيجي ← ميزة تنافسية ← قدرة تنافسية (إستراتيجية).

ويمكن إجمال مقاييس الميزة التنافسية كما يلي:

مصدر الوسيلة	الأهداف	وحدة القياس	المتغيرات الإستراتيجية	وحدة التحليل	الوسيلة
الاقتصاديين	حرية المنافسة وعدالتها وتحقيق التوازن	الربح	الكلفة والسعر	افتراضي / شركة ذات منتج واحد	اقتصادية
BCG مجموعة بوسطن الاستشارية	المركز التنافسي	النقد	الحجم، نسبة الكلفة، نسبة الحصة السوقية	وحدة الأعمال في السوق	منحنى الخبرة
BCG	الميزة التنافسية عند وحدة الأعمال الاستراتيجية	النقد	الحجم، نسبة الكلفة، نسبة الحصة السوقية، معدل نمو السوق	المنشأة، وحدة الأعمال الإستراتيجية	محفظة المنتج / السوق Ansoft
Shell	الميزة التنافسية عند وحدة الأعمال الاستراتيجية	النقد	القدرة التنافسية	المنشأة، وحدة الأعمال الإستراتيجية	مصفوفة السياسة التوجيهية (الإرشادية) D.P.M

مصفوفة القيمة / القاعدة	المنشأة، وحدة الأعمال الإستراتيجية	نمو الصناعة، المركز الإستراتيجي العائد على الإستثمار	النقد	الميزة التنافسية عند وحدة الأعمال الإستراتيجية	Arthur D-little
PIMS أثر الربح في الحصة السوقية	وحدة الأعمال الإستراتيجية	كثافة الإستثمار، الإنتاجية، المركز السوقي، الجودة، الابتكار، التكامل، الجهد الإستراتيجي	العائد على الاستثمار	الميزة التنافسية لوحة الأعمال الإستراتيجية	G.E.C جنرال إلكتريك
ثروة المالكين (قيمة الأسهم المملوكة)	الشركة، وحدة الأعمال الإستراتيجية	العائد على المبيعات، نمو المبيعات، كثافة رأس المال	التدفقات النقدية المخصومة NPV	الميزة التنافسية من خلال زيادة ثروة المالكين	الأكاديميين
تحليل المحفظة	الشركة، وحدة الأعمال الإستراتيجية	مركز السوق، المنتج، الموارد، قوة المستهلكين، القوة التكنولوجية.	النقد، ثورة المالكين	الميزة التنافسية من خلال محافظ متعددة، التداؤبية (synergy)	Wallace, Smith, Trust Co. Ltd.

الإستراتيجية التنافسية	المجموعة الإستراتيجية	قوة المشترين قوة المجهزين، الداخلين الجدد، السلع البديلة، حدة المنافسة (القوى التنافسية البروتر)	العائد على الاستثمار ROI	الميزة التنافسية من خلال هيكلية المركز التنافسي في الصناعة	بورتر Porter
المصدر: MicNamee, Patrick, "Developing Strategies for Competitive Advantage", Pegramon Press Plc, 1990, P. 2-3.					

المركز الإستراتيجي

ويقصد بالمركز الإستراتيجي المنظمات "بأنه موقف المنظمات في علاقتها مع بقية المنظمات والتي تتنافس معها على نفس الموارد والمستهلكين المتواجدين في نفس البيئة، ويتحدد المركز الإستراتيجي باعتماد أدوات تحليلية إستراتيجية متعدّدة، منها تحليل المنافسين، وتحليل المجموعات الإستراتيجية، وتحليل تقسيم الأسواق وقوة السوق، وتحليل الحصة / النمو، وتحليل الجاذبية الذي يهتم بدراسة المركز التنافسي- في علاقته مع جاذبية الأسواق. وأنّ المركز الإستراتيجي "هو الوضع الذي تتمتع به الشركة في الأسواق المحلية والدولية وقدراتها التنافسية وإمكانية المحافظة على حصّتها السوقية ومواجهة التهديدات الناجمة عن المنافسين، وقدرتها على استثمار الفرص المتاحة في قطاع أعمالها". وأنّ عملية تحديد المركز الإستراتيجي ضرورية لتحديد طبيعة العلاقة التفاعلية والتكاملية بين مجمل العمليات التخطيطية والتنفيذية والرقابية وتقييم

الإستراتيجية. فالمركز القوي إنما يعني صحة وصواب التوجّهات الإستراتيجية للمنظمة، ويعكس قدرتها في الحصول على عناصر قوة متميّزة وإمكانية في استثمار الفرص المتاحة في البيئة، إضافة إلى القدرة في السيطرة على نقاط ضعفها لمواجهة التحدّيات البيئية وخاصة تلك الناجمة عن المنافسين في السوق.

وتعد عملية تحديد المركز الإستراتيجي هي عملية مستمرة لكافة المنظّمات، ولا بدّ أن تحدّد المنظّمات موقفها في السوق مقارنة بالمنافسيء وأنّ عملية تحديد المركز الإستراتيجية إنّما يسبق جميع الأنشطة الإستراتيجية الأخرى والتي تعزّزها عملية التحليل البيئي الداخلية والخارجية وما تفرزه من نقاط قوة وضعف وفرص وتهديدات SWOT. (الخطيب & الحسيني، 2002: 14).

وفي هذه الدراسة تم استخدام مفهوم المركز الإستراتيجي للبنوك المبحوثة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، لاستخراج نقاط القوة والضعف.

القدرة التنافسية:

يشير (Stalke, et. al., 1992) إلى أنه بدلا من الاعتماد على الكفاءة أو المقدرة في تحقيق النجاح الإستراتيجي فإنّه يمكن الإعتماد على القدرة والتي تمكن الشركة من القيام بفاعلية في مواجهة المنافسين، وإنّ بناء شبكة أعمال متكاملة سوف تمكّن من تقديم مستوى متفرد ومتميّز من الخدمات؛ أي تحقيق الفاعلية، وبمستوى منخفض من التكلفة؛ أي الكفاءة، وأنّ هذه العمليات سوف تساهم في تطوّر وتقدّم المنظمة بشكل شمولي بدلاً من التركيز على منتج واحد، وهذه الأعمال ستعتمد بقوة على نظم للمعلومات وعلى التكنولوجيا.

يركز معظم الباحثين ومنهم (Johnson & Kevan , 1993: 119) على دراسة القدرة التنافسية من خلال علاقتها بالموارد التنظيمية المختلفة، ويقسمون الموارد إلى أربعة أنواع وهي:

1- الموارد المادية، وتشمل المعدات والأبنية والطاقة الإنتاجية للمنظمة، وهنا ينبغي تحديد العمر الافتراضي لهذه المعدات والمكائن وظروف تشغيلها وموقع غيرها.

2- الموارد البشرية، وتشمل أنواع المهارات والكفاءات والخصائص الشخصية لكل فرد من المنظمة، وعند تحليل هذه الموارد ينبغي دراسة حالة التكيف وقدرة هؤلاء الأفراد في استيعاب وفهم ظروف بيئة المنظمة وإمكانية الاندماج في إطارها.

3- الموارد المالية، وتشمل الأموال المتاحة للمنظمة سواء على شكل رأس مال أو مساهمات أو قروض، وكذل ينبغي الاهتمام بإدارة النقدية والرقابة على الالتزامات المالية سواء تجاه الدائنين أو المدينين، وإدامة العلاقة مع المالكين.

4- الموارد غير الملموسة، حيث إنه من الأخطاء السائدة في تحليل الموارد هو تجاهل طبيعة الموارد غير الملموسة، حيث لا يوجد شك في أن للموارد غير الملموسة قيمة معينة مثل الشهرة.

إن الطرق التقليدية في عمليات التحليل الإستراتيجي كانت تركز في تحليلها على البيئة الخارجية للمنظمة، وتعتبرها الأساس في عملية إعداد وصياغة الإستراتيجية، وتتجاهل أهمية المواد في عملية التحليل في حيث إن التحليل يعد أساساً وضرورياً في فهم وتقدير القدرة الإستراتيجية (التنافسية)

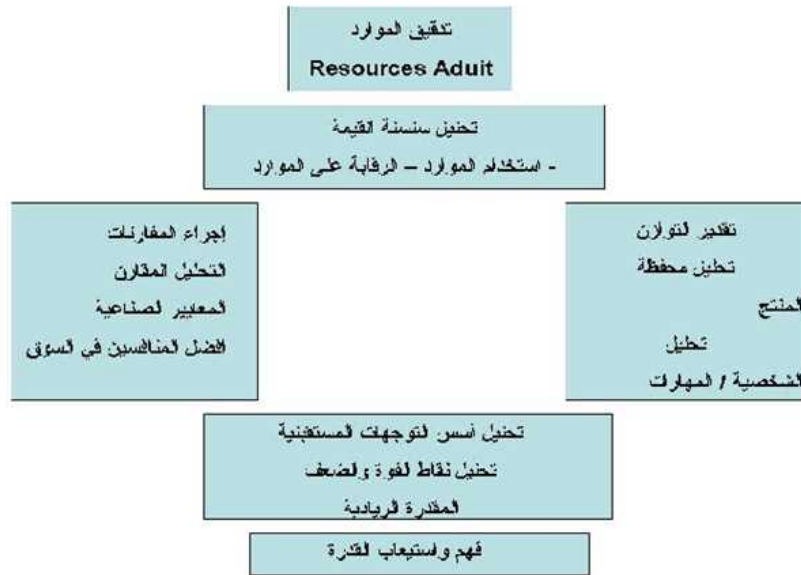
للمنظمة، ولذلك كان دائماً يُثار التساؤل التالي "كيف يمكن لعملية تحليل الموارد أن تساهم في فهم واستيعاب القدرة التنافسية، وهذا يتطلب تحديد المقدرة الريادية للمنظمة، والقدرة التنافسية تتأثر بشكل قوية بالموارد الخارجية للمنظمة والتي تتكامل مع سلسلة أو مجموعة الأنشطة داخل المنظمة، ولذلك تظهر العلاقة بين عمليات الإنتاج وتصميم الخدمة وبين التسويق وعملياته.

وتدخل في علمية دراسة وتحليل العلاقة بين القدرة التنافسية والموارد مجموعة من أدوات التحليل الإستراتيجي وهي: (Johnson & Scholes 1993: 115)

- 1- تدقيق الموارد.
 - 2- تحليل سلسلة القيمة
- وهذه تشمل الأنشطة ذات العلاقة بالموارد وتتضمن ما يلي:
- أ. استخدام الموارد
 - ب. تحليل كفاءة الكلفة.
 - ت. الرقابة على الموارد
 - ث. تحليل الفاعلية
 - ج. التحليل المالي
- 3- تحليل عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات SWOT Analysis.
 - 4- تحليل المقدرة (الجدارة) الريادية.

حيث إن تحليل نقاط القوة والضعف (العوامل الداخلية) يكون مفيداً عند مقارنته مع المنافسين، وهذا يمكن أن يتم باستخدام مفهوم المقدرة الريادية، حيث يتم التركيز على تحديد نقاط القوة بشكل خاص والتي تمنح المنظمة ميزة أو خاصية على منافسيها، وأن ذلك سوف يمكن المنظمة من تلافي ضعفها، وهذا يتطلب تحليل موارد المنافسين. ولغرض تحليل القدرة التنافسية في منظّمات الأعمال، فإنه يمكن اعتماد الإطار المنهجي التالي والذي يوضحه الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5)



تحليل القدرة الإستراتيجية

المصدر:

Johnson, Gerry and Scholes, Kevan, (1993), "Exploring Corporate Strategy: Text and Cases", N. Y., Prentice-Hall, :118

يتضح من الشكل أعلاه أنَّ الوصول إلى تحديد القدرة التنافسيَّة هي ما تمتلكه المنظمة من إمكانيات مادية ومالية وبشرية في تدعيم مركزها الإستراتيجي وقدرتها على مواجهة التهديدات البيئية والقدرة على استثمار الفرص المتاحة في البيئة من خلال ما تمتلكه من عناصر قوة وقدرة على تلافي أو تجاوز نقاط الضعف. فالقدرة التنافسية تركّز على العوامل الداخلية من إمكانيات وطاقات وقدرات ومهارات وتوظيفها لامتلاك عناصر قوة متميّزة، وهذه تزيد وتفعّل إمكانيات المنظمة في مواجهة المنافسين، ويتطلّب امتلاك مركز إستراتيجية مالي، وميزة تنافسية واضحة ومحدّدة وقدة على إدامتها والمحافظة عليها. ولغرض تقدير أو قياس القدرة التنافسية، فإنّه لا بدّ من إجراء المقارنات مع مجموعة من المؤشّرات والمعايير، وفيما يلي شرحاً لمضامين إطار تحليل القدرة التنافسية للمنظّمات.

1- تدقيق الموارد:

وتمثّل الموارد المتاحة لأية منظمة، وهذه تدعم قدراتها وتساندها في تنفيذ الإستراتيجيات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي (البيئة التنافسية)، وهنا ينبغي أن ينظر إلى الموارد نظرة شمولية، فتؤخذ الموارد الكمية والنوعية (فيما يتعلّق بالموارد البشرية).

2- تحليل سلسلة القيمة:

وهذا الإطار مفيد في تحقيق التكامل والترابط بين الموارد واستخداماتها الإستراتيجية، وهنا ينبغي أن نفهم وموضوعية أين سيتمّ استخدام هذه الموارد، وما هي آليات تخصيصها على الأنشطة الرئيسة والأنشطة الساندة، وكيف ستتمّ عملية الرقابة على هذه الموارد لتحقيق أفضل أداء إستراتيجي.

3- إجراء المقارنة:

حيث يكون من الصعوبة بمكان تقدير القدرة التنافسية للمنظمة في عبارة محدّدة، فإذا كان التركيز على الميزة التنافسية أو قيمة النقود، فإنّه من الممكن تقديرها في وحدات نسبية، ولقياس القدرة التنافسية فإنّه يمكن استخدام أسلوب المقارنات، حيث يتم استخدام التحليل المقارن، وهذا يؤكّد على مقارنة أداء المنظمة من سنة لأخرى وهو التحليل التاريخي لمؤشرات الأداء الإستراتيجي، كما يكن أن تجري المقارنة بالمعايير القطاعية؛ وهي المعايير السائدة في قطاع أعمال المنظمة والمحدّدة من قِبَل هيئات متخصصة كالسوق المالي (البورصة)، أو الهيئة القطاعية، أو الجهات الرقابية الحكومية والخاصة وغيرها. والأسلوب الثالث لقياس القدرة الإستراتيجية وهو مقارنة مؤشرات الأداء الإستراتيجية للمنظمة بأقوى المنافسين في السوق من خلال أسلوب المقارنة المرجعية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في القدرة الإستراتيجية للمنظمة.

4- التوازن:

ويقصد به هنا تحقيق الموازنة (التوازن) والتناسق للموارد، حيث في كثير من الأحيان تكون القدرة التنافسية ضعيفة وهذا ليس بسبب المشاكل والمعوقات الناجمة عن أنشطة الأفراد والموارد، ولكن بسبب عدم الملائمة أو التناسب في التوازن لهذه الموارد، حيث قد تمتلك موارد بشرية مؤهلة وكفؤة، إلّا أنّها تعاني من العجز في التمويل، أو التركيز في تخصيص الموارد على نشاط معين وإهمال عملية التخصيص لنشاط مهم آخر، ويمكن أن يعتمد أسلوب تحليل محفظة المنتج، وتحليل الشخصية / المهارات والتحليل المرن.

5- تحديد التوجهات المستقبلية:

إنّ تحليل الموارد قد يكون من الصعب إجراؤه وتحقيقه، وذلك لتحديد أسس (مفاتيح) التوجهات المستقبلية وهي تحديد نقاط القوة والضعف وذلك قبل إجراء التحليلات الأخرى. إنّ هذه التوجهات مهمة، فهي وسائل لتحديد بُعد النظر والرؤيا المستقبلية الإستراتيجية والتي يمكن الوصول إليها بإجراء أساليب تحليلية أخرى. (Johnson & Scholes 1993: 115).

2.2 الدّراسات السابقة

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات في مجال العلاقات العامة والقدرة التنافسية إلى وجود عدد قليل من الدراسات الميدانية بصورة عامة ومن هذه الدراسات:

أولاً: الدّراسات العربية:

دراسة قام بهذا (عبد الباسط، 1987): بعنوان "تقييم نشاط وواقع إدارة العلاقات العامة في البنوك التجارية الأردنية"، وقد هدفت الدراسة إلى التعريف بالعلاقات العامة، وتقييم واقع إدارة العلاقات العامة في البنوك التجارية الأردنية، وكذلك التعرف على المشاكل التي تواجه أجهزة العلاقات العامة وتحليلها.

وقد سعت الدراسة لإختبار فرضية أساسية مفادها "إنّ أجهزة العلاقات في البنوك الأردنية لم تصل إلى المستوى المطلوب من الكفاءة والفعالية، وذلك بسبب عدم توافر الخبرات الكافية والعناصر البشرية المؤهلة والمدربة في مجال العلاقات العامة".

وتوصّلت الدراسة إلى وجود تباين في تسميات جهاز العلاقات العامة، ووجود نقص في الموظفين اللازمين للعمل في النشاطات المختلفة للعلاقات العامة، وقد اتّسمت هذه الأجهزة في البنوك بالضعف وعدم القدرة على إنجاز ما يفترض أن تقوم به من أنشطة، وضعف الدورات التدريبية للعاملين في هذا النشاط.

دراسة قام بها (الروسان، 1999): بعنوان: "أثر الخيار الإستراتيجي في الميزة التنافسية: دراسة تحليلية في شركات الأدوية الأردنية"، حيث اختار الباحث متغيرين أساسيين هما الخيار الإستراتيجي، والميزة التنافسية.

وقد هدفت الدراسة لبيان أثر متغي الخيار الإستراتيجي في متغير الميزة التنافسية في الواقع الميداني لشركات الأدوية الأردنية، وذلك لمعالجة مشكلة الضعف إدراك العلاقة بين حلقات المسار الإستراتيجي (الخيار والميزة) من خلال فرضية رئيسة مفادها وجود علاقة بين الخيار الإستراتيجي والميزة التنافسية، وقد اختار قطاع الأدوية الأردنية باعتباره واجهة تنافسية للصناعة الأردنية.

وقد حدّدت الدراسة مصادر الميزة التنافسية من خلال الكلفة، والنوعية، والاعتمادية، والمرونة، والابتكارية متمثلة في تقديم منتجات جديدة.

وقد شملت عينة الدراسة على (30) شخصاً من أعضاء المجلس إدارة شركات الأدوية المشمولة بالبحث. وتوصّلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أنّ شركات الأدوية الأردنية تميل على اعتماد متغيرات إستراتيجية التمايز أكثر من إستراتيجية الكلفة، وأنّ هذه الشركات تسعى إلى تحقيق الميزة التنافسية غير السعرية من خلال النوعية والتسليم والمرونة والابتكار والتي تمكّن هذه الشركات من تحقيق التفوّق على منافسيها.

ومن أبرز التوصيات لهذه الدراسة إنه يجب على الشركات في عينة البحث الاهتمام بتحليل أنشطة سلسلة القيمة لمعرفة جوانب القوة للشركات والسعي لبناء الميزة التنافسية من خلالها، وأكّد على ضرورة اعتماد إستراتيجية

قيادة الكلفة والاهتمام بكلف الإنتاج غير المباشرة أو الكلف كمصدر للميزة التنافسية السعرية.

دراسة قام به (الطروانة، 2001): بعنوان "الجودة الشاملة والقدرة التنافسية: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الدوائية في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الجودة الشاملة في شركات الصناعات الدوائية في الأردن، ومعرفة السياسات التنافسية التي تستخدمها هذه الشركات، ودراسة العلاقة بين الجودة والسياسات التنافسية، وكذلك العلاقة بين السياسات التنافسية والقدرة التنافسية. كذلك التعرف على مدى الإهتمام بأبعاد الجودة الشاملة ومدى استخدام السياسات التنافسية والعلاقة بين السياسة التنافسية والقدرة التنافسية.

وقد بلغ حجم العينة عشر شركات للفترة (1995-1999)، وتم استخدام خمسة مقاييس للقدرة التنافسية وهي الإنتاجية، ونمو المبيعات، ونمو الصادرات، والحصة السوقية، ومعدل العائد على الاستثمار. واستخدمت مؤشرات متعددة للسياسات التنافسية منها، الأسعار، والتكاليف، والجودة، وكفاءة التشغيل، والرويج، والتوزيع، ودراسات السوق، وتنويع المنتجات، والإبداع والابتكار، وتكامل العمليات وغيرها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، كان أبرزها تطبيق الشركات الدوائية لأبعاد الجودة الشاملة بدرجة متفاوتة، وعدم وضوح معالم السياسات التنافسية التي تعتمدها هذه الشركات، ووجود علاقة معنوية بين معظم أبعاد الجودة الشاملة والسياسات التنافسية المستخدمة، وعدم وجود علاقة معنوية بين السياسات التنافسية وجوانب القدرة التنافسية.

وقدّمت مجموعة من التوصيات أبرزها، ضرورة أن تسعى الشركات لزيادة قدرتها التنافسية كهدف إستراتيجي، وضرورة أن تحدّد الشركات أهدافها الإستراتيجية والمرحلية، واختيار السياسات والأساليب المناسبة لتحقيقها.

دراسة (عقل، 1996): بعنوان: استخدام المعلومات كأداة تنافسية في المصارف الأردنية "دراسة حالة البنك الإستثماري العربي الأردني حث وجد أن البنك يستخدم أنظمة المعلومات كأداة تنافسية وأن هذه الأنظمة تعطي البنك ميزة تنافسية من خلال تحليل القيمة المستلسلة، وأن البنك يستخدم الكثير من أنظمة المعلومات التشغيلية التي تدعم عمليات المصرف اليومية بشكل كبير كما تستخدم أنظمة المعلومات الإدارية في دعم عملية صنع القرار في مختلف المستويات الإدارية.

وقد أوصت الدراسة بالعمل على دعم وتعزيز الشبكة الموحدة وأجهزة الصرف الآلي لما لها من دور هام في رفع ولاء العملاء، ولما لها من تأثير إيجابي في العملاء ورفع قدرته التنافسية، وكذلك العمل على إدخال أنظمة متطورة لتسهيل وصول العملاء إلى خدمات المصرف، وجعل المصرف ينتشر- بطرق جديدة ومتميزة. واستخدام أنظمة معلومات داعمة للقرار لتعزيز عملية التخطيط وإيصال المعلومات إلى أكبر إلى العملاء حول تكنولوجيا وأنظمة المعلومات الحالية في المصرف من خلال الإعلان والمنشورات والصلات الداخلية في الفروع. وكذلك التركيز على مقارنة التكنولوجيا الحالية في المصرف مع التكنولوجيا المتوفرة في المصارف الأخرى، وذلك لجعل

التكنولوجيا تلعب دوراً أكبر في التأثير على اختيار العملاء للتعامل مع المصرف وجذبهم إليه.

دراسة (الدويك، 1999): بعنوان: "آثار الإندماج والتشريعات على جودة الخدمات المصرفية والقدرة التنافسية للمصارف التجارية الأردنية" دراسة تطبيقية حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار الإندماج والتشريعات على جودة الخدمات المصرفية، والقدرة التنافسية للمصارف التجارية الأردنية، وتبين من الدراسة عدم وجود علاقة مدركة بين الإندماج وجودة الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الأردنية، ووجود علاقة مدركة بين الإندماج والقدرة التنافسية في المصارف التجارية الأردنية، وكذلك وجود علاقة مدركة بين التشريعات الحكومية وجودة الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الأردنية التنافسية. ووجود اختلاف في القدرة التنافسية تبعاً لاختلاف في التشريعات الحكومية، بحث كانت إتجاهات المشاركين في الدراسة إيجابية نحو متغيرات الأندماج، والتشريعات الحكومية، وجودة الخدمات المصرفية والقدرة التنافسية.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة إجراء تطوير جذري وشامل لجميع التشريعات والأنظمة الحكومية الخاصة بإدارة ومراقبة القطاع المصرفي والمالي في الأردن. وضرورة توجه الحكومة نحو إيجاد بيئة مناسبة ومشجعة للإقبال على عمليات الإندماج بين المصارف، ودراسة مدى جدوى إحداث إندماجات، بين مصارف أردنية وأخرى عربية أو أجنبية من قبل القطاع المصرفي والمالي في الأردن.

دراسة (رمضان، 1988): بعنوان: "واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني، كما تراها وتمارسها إدارات تلك المؤسسات، وهدفت الدراسة إلى التعرف على قنوات الإدارة العليا تجاه أجهزة العلاقات العامة، والتعرف على الممارسات ذات الصلة بالعلاقات العامة، وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث وأربعين مصرف، واحتوت العينة على اثنتين وثلاثين مصرفاً.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أنه لا يوجد نمط معين لتنظيم العلاقات، وأنه لا يزال يوجد عدد من مؤسسات المصرفي الأردني لا يحتوي هيكلها التنظيمي على من يقوم بوظيفة العلاقات العامة، وأن غالبية المؤسسات تهمل أسلوب الندوات والاجتماعات بالنسبة للجمهور الخارجي، وفيما يتعلق بقنوات الإدارة العليا، فإن أقلية بسيطة تحمل قنوات مغلوبة عن العلاقات العامة، واستناداً للنتائج أوصت الدراسة بضرورة إنشاء أجهزة للعلاقات العامة في المؤسسات التي تفتقد لهذا النشاط، وعقد ندوات تهدف إلى تعميق مفاهيم العلاقات العامة.

دراسة (القاضي، 1998): بعنوان: "أجهزة العلاقات العامة في الشركات المساهمة ومؤسسات الأعمال الخاصة في الأردن، ودراسة ميدانية للوظائف الإدارية". وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وجود أجهزة متخصصة تمارس وظيفة العلاقات العامة في الشركات والتعرف على مسميات هذه الأجهزة، والجوانب التنظيمية لها، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أدوات الإتصال المستخدمة، وهل يوجد تخطيط وتقويم لأنشطة العلاقات العامة. وقد تكون مجتمع الدراسة من (165) شركة، أما العينة فقد

اقتصرت على (12) وحدة من تلك الشركات تم أخذها بناءً على وجود جهاز علاقات عامة يعمل به موظفين اثنين على الأقل، وأن يكون الجهاز قد استحدث قبل عام (1991).

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن (75%) من تلك الشركات تستخدم مصطلح العلاقات العامة أما الباقي (25%) فتضيف له مصطلحات أخرى كذلك (75%) من تلك الأجهزة ليست لها موازنات مستقلة، كما أن (75%) من الأجهزة لا تخطط لأنشطتها، ولا تستخدم وظيفة التقويم، وبناءً عليه فقد أوصت الدراسة بضرورة الإسراع باستحداث أجهزة للعلاقات العامة في الشركات التي لا يوجد بها، وضرورة تحديد موازنات مستقلة للعلاقات العامة بالإضافة لتوجيه الاهتمام بالتخطيط والتقويم لنشاط العلاقات العامة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة قام بها (Bill Mc Mivily and Arbar Zaheer, 1999): بعنوان:
(Bridging Ties; A Source of Form Heterogeneity in Competitive Capabilities).

أجريت الدراسة في الولايات المتحدة حول جسور الاتصال (الترابط) كموارد الشركة ودورها في إمكانية بناء القدرات التنافسية. حيث تشير الدراسة إلى ضرورة إيجاد الروابط (الاتصال) في شبكات الأعمال مع الجمهور وفي مناطق جغرافية متعددة ومختلفة، كوسيلة للحصول على قدرات تنافسية، حيث تضمن هذه الاتصالات إمكانية الحصول على معلومات حديثة، وأفكار، وفرص.

واعتمد الدراسة عينة عشوائية مؤلفة (227) مركزاً صناعية، موزعة في وسط غرب الولايات المتحدة، وكانت الوسيلة الرئيسة لجمع المعلومات من خلال تصميم استمارة استبيان أُعدت لهذا الغرض. ورُكزت الدراسة بشكل أساسي على فوائد المعلومات التي يكن الحصول عليها من شبكات اتصال مع الجمهور، وهذه تعتبر مصدر رئيس في بناء القدرة التنافسية.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ ضعف شبكات الاتصال مع الجمهور لا يمكن أن يحقق إمكانية الحصول على معلومات جديدة ولا يحقق القدرة على استثمار الفرص المتاحة في البيئة، وبالتالي فإن المراكز الصناعية التي تمتلك قنوات اتصال متميزة يمكنها من امتلاك قدرات تنافسية. كما توصلت الدراسة إلى أنَّ شبكة الاتصال للشركات يمكن أن تمثل الجسر الذي يحقق الترابط مع القدرات التنافسية وتحسن الأداء، كذلك توصلت إلى وجود اختلاف في المعرفة والفهم لكيفية امتلاك القدرات التنافسية.

دراسة (Kitchen, 2003): بعنوان: "العلاقات العامة في المزيج الترويجي تحليل ثلاثي المراحل للبنوك الإنجليزية" هدفت الدراسة إلى التعرف إن كان هنالك تأكيد وإتفاق على العلاقات العامة بهدف زيادة تنافسيتها وما هي طبيعة العوامل المتعلقة بالتوجهات نحو المزيج التسويقي. وقد توصلت الدراسة إلى اقتراح تغييرات لتأخذ مكانها في المزيج التسويقي وخصوصاً في مجال العلاقات العامة كأداة ديناميكية في المزيج التسويقي، ودفعها للأمام بما يكفل استخدام هذه الأداة الجديدة والتكامل ما بين التسويق والعلاقات العامة لتحقيق أهداف المؤسسة.

دراسة (Kitchen 2002): بعنوان: "العلاقة ما بين التسويق والعلاقات العامة" وقد هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة ما بين التسويق والعلاقات العامة واقتراح وتحديد الوظائف المتبادلة بينهما، وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة ما بين التسويق والعلاقات العامة علاقة قوية ولا بد من أخذها بعين الاعتبار لتسويق منتوجات المؤسسة وجعلها أكثر شعبية، كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة ما بين التسويق والعلاقات العامة هي علاقة ضبابية واقترحت أن يكون إجلاء لهذه الضبابية، بحيث تكون العلاقة تكاملية بينهما.

3.2 أسئلة الدراسة وفرضياتها:

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1) ما هي تصورات كل من العملاء والعاملين حول دور العلاقات العامة.
- 2) ما هي تصورات كل من العملاء والعاملين حول أنشطة العلاقات العامة (مهارات وقدرات الموظفين، تكنولوجيا الاتصال، تكامل إدارة العلاقات، جودة وسيلة الاتصال، تكلفة وسيلة الاتصال، التوقيت الزمني لإيصال الرسالة، التفاعل في العملية الاتصالية).
- 3) ما هي تصورات المبحوثين (العملاء والعاملين) لمستوى القدرة التنافسية للبنوك المبحوثة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير العلاقات العامة على القدرة التنافسية للبنوك الأردنية من وجهة نظر العملاء والعاملين.
وينبثق منها الفرضيات الفرعة التالية:

- (1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية تكامل إدارة العلاقات العامة مع بقية إدارات البنوك.
- (2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهارات موظفي العلاقات العامة في البنوك الأردنية على القدرة التنافسية لهذه البنوك.
- (3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوسائل الإتصال التكنولوجية المستخدمة في البنوك على القدرة التنافسية.
- (4) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية جودة وسيلة الاتصال المستخدمة في البنوك الأردنية على القدرة التنافسية.
- (5) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية تكلفة وسيلة الاتصال المستخدمة في البنوك الأردنية على القدرة التنافسية.
- (6) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتفاعل في عملية الاتصال في البنوك الأردنية على القدرة التنافسية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا تختلف آراء وتصورات أفراد العينة من العملاء لمتغيرات الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، النشاط، القطاع، وسنوات ممارسة النشاط)، وسنوات التعامل مع البنك).

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 المنهجية:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتضمن استخدام الأسلوب الميداني لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال استبيان صمم لهذه الغاية، وتحليل البيانات بالطرق والوسائل الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

كما تضمنت الدراسة مسحاً مكتيباً لدراسة الأبعاد النظرية للعلاقات العامة وأثرها في تعزيز القدرة التنافسية، والاطلاع على الدراسات السابقة وتصميم الإستبيان المعد لهذه للدراسة.

وقد تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لاحتساب المؤشرات المالية الخاصة بالبنوك الأردنية.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من مراكز وفروع البنوك الأردنية والبالغ عددها (430) فرعاً و (152) مكتباً منتشرة في مناطق المملكة كافة، تتبع لستة عشر- بنكاً، حيث تم اختيار عينة من العاملين في هذه البنوك وعملائها والمبينة في ملحق (1) مؤسسات الجهاز المصرفي في نهاية عام 2002.

3.3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة على مرحلتين، تم في المرحلة الأولى اختيار (3) ثلاثة بنوك أردنية من أصل (16) ستة عشر بنكاً أردنياً، هي بنك الإسكان للتجار والتمويل والبنك العربي وبنك الأردن، كونها تمثل أكثر البنوك من حيث عدد الموظفين فيها وعدد فروعها المنتشرة في جميع محافظات المملكة، وكبر حصتها السوقية في السوق المصرفي. حيث بلغ مجموع فروع بنوك العينة (170) فرعاً من أصل (430) فرعاً، و (85) مكتباً من أصل (152) مكتباً. وقد شكلت العينة (39.5%) و (55.9%) من الفروع والمكاتب في المملكة. وقد بلغ عدد الموظفين العاملين في البنوك الثلاث المشمولة بالعينة (3800) موظف وموظفة.

أما المرحلة الثانية فقد تم اختيار عنيتين ملائمتان، إحداهما من العاملين في هذه البنوك، شملت الإدارة العليا والمسؤولة عن صياغة الإستراتيجية المصرفية في تلك البنوك، والموظفين العاملين في العلاقات العامة في تلك البنوك. أما العينة الثانية فقد شملت عملاء تلك البنوك. حيث تم توزيع (200) استبيان على العاملين في فروع البنوك المشمولة في العينة، وقد استجاب منهم (170) موظفاً، حيث تم استبعاد (20) استبياناً من الإستيبيانات المستعادة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي أو لنقص بيانات فيها، وبذلك يكون عدد الإستيبيانات الصالحة للتحليل (150) استبياناً، أي بنسبة (75%) من الاستبيانات الموزعة.

كما ووزع (350) استبيان على عملاء عدد من الفروع الموزع عليها الإستيبيان، حيث استجاب منهم (325) عميلاً، وتم استبعاد (25) استبياناً من

الاستبيانات المستعادة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي أو لنقص في البيانات الواردة فيها، وبذلك يكون عدد الإستبيانات الداخلة في التحليل (300) استبيان، أي ما نسبته (89%) من مجموع الإستبيانات الموزعة، وبذلك يمكن اعتبار هذه الأعداد من الاستبيانات الداخلة في التحليل مقبولة ومناسبة جداً من وجهة النظر الإحصائية.

4.3 أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداتين رئيسيتين هما:

1- الإستبانة: تم تصميم استبانتين منفصلتين - ملحق (3، 4) - حول دول العلاقات العامة في تعزيز القدرة التنافسية في البنوك الأردنية، اعتماداً على الدراسات السابقة والإطار النظري، أحدها للعاملين في البنوك الأردنية، والأخرى لعملاء تلك البنوك وذلك لاختبار نموذج الدراسة وفرضياتها والإجابة عن أسئلتها.

أ- استبانة العاملين:

تكونت استبانة العاملين من الأجزاء التالية:

1. الجزء الأول: البيانات الشخصية والديموغرافية للعاملين في البنوك الأردنية، وشملت بيانات عن المستوى الاجتماعي، الوظيفة الحالية، والعمر، التحصيل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخدمة أو الخبرة ومدة العمل في الوظيفة الحالية.
2. الفقرات الخاصة بالعلاقات العامة والقدرة التنافسية للبنوك الأردنية، وقد تألفت من (37) فقرة موزعة على الأبعاد التالية:

البعد	الفقرات الخاصة بالعاملين	الفقرات الخاصة بالعملاء
1. الأبعاد المتعلقة بدور العلاقات العامة.	6-1	1
2. مهارات وقدرات العاملين في العلاقات العامة.	11-7	10-2
3. تكنولوجيا الاتصال مع العملاء.	18-12	17-11
4. تكامل إدارة العلاقات العامة مع باقي إدارات البنك.	21-19	19-18
5. جودة وسيلة الاتصال (الوضوح في المضمون).	27-25	22-20
6. تكلفة وسائل الاتصال.	24-22	25-23
7. التوقيت الزمني في إيصال الرسالة.	31-28	29-26
8. التفاعل في العملية الاتصالية.	35-32	33-30
9. القدرة التنافسية	37-36	35-34

ب- استبانة العملاء:

تكونت استبانة العملاء من الأجزاء التالية:

1. البيانات الديموغرافية، وشملت بيانات عن الجنس والعمر والتحصيل العلمي والقطاع والنشاط، وعدد سنوات ممارسة النشاط والمصارف التي تتعامل معها وعدد سنوات التعامل مع هذه البنوك.
 2. البيانات المتعلقة بالعلاقات العامة والقدرة التنافسية، وتضمنت هذه البيانات نفس الفقرات السابقة المذكورة في استبانة العملاء، لكن صيغة المتغيرات كانت تختلف عن تلك الواردة في استبانة الموظفين.
- وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي والذي يتدرج على النحو التالي: (أتفق تماماً، أتفقن لا أتفق تماماً، غير متأكد) لقياس آراء وتصورات أفراد العينة حول كل فقرة من فقرات الإستبيان.

5.3 صدق وثبات الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانتين الخاصين بالدراسة على محكمين من أعضاء هيئة التدريس المختصين في الجامعات الأردنية، وذلك للتحقق من مدى صدق محتوى فقرات الاستبانة، وإبداء آرائهم حول كل فقرة من فقرات الاستبانة وانسجامها مع موضوع الدراسة، وملاءمتها لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم تعديل الاستبانة وفقاً للملاحظات الواردة من المحكمين.

وكذلك تم عرضها على عينة اختبارية استطلاعية من عينة الدراسة للتعرف على

مدى وضوح وفهم فقرات الاستبانة من وجهة نظرهم، وقد تم

تعديل الاستبانة آخذين بعين الاعتبار ردود أفراد العينة الإستطلاعية لتكون أكثر فهماً ووضوحاً.

واستخدم اختبار معامل الثبات باستخدام قيم كرونباخ. ويبين الجدول رقم (1) التالي قيمة ألفاً للمتغيرات التي بني عليها نموذج الدراسة بالإضافة للمتغير التابع. وحث إن قيمة ألفاً يجب أن تكون أكبر من (0.06) حتى تكون درجة الثبات مقبولة لإجراء التحليل على البيانات، ويلاحظ من الجدول أدناه أن قيم المعاملات مرتفعة لجميع متغيرات الدراسة ومناسبة.

جدول رقم (1)

قيمة معامل الثبات (الاتساق الداخلي) كرونباخ ألفا لكل من متغير من المتغيرات
الدراسة والأداة لعينتي الدراسة من العملاء والعاملين في البنوك الأردنية

المتغيرات	عينة للعملاء	عينة للعاملين
مهارات وقدرات الموظفين	0.95120	0.9645
تكنولوجيا الاتصال مع العملاء	0.92500	0.9661
تكامل العلاقات العامة مع الإدارات الأخرى	0.89490	0.9055
جودة وسيلة الاتصال	0.9024	0.9462
تكلفة وسائل الاتصال	0.9533	0.9409
التوقيت الزمني لإيصال الرسالة	0.9006	0.8815
التفاعل في العملية الاتصالية	0.8199	0.9535
القدرة التنافسية	0.9610	0.9315

6.3 المعالجة الإحصائية:

- لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها والإجابة عن أسئلتها، فقد اعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي التحليل، حيث تم اعتماد الأساليب التالية:
1. الإحصاء الوصفي وذلك لوصف خصائص العينة ومتغيراتها باستخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.
 2. تحليل الانحدار المتعدد، وذلك لاختبار أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع.
 3. تحليل التباين الأحادي لاختبار أثر المتغيرات الديموغرافية في آراء وتصورات أفراد العينة حول المتغيرات المستقلة والتابعة.

7.3 مصطلحات الدراسة:

1. العلاقات العامة: هي وظيفة إدارية تسعى لتنشيط العمليات الإتصالية الإنسانية والعملية بين أعضاء المنظمة أو المؤسسة، من خلال الفهم المتبادل بينهم أو بينهم وبين المجتمع الخارجي، بما يزيد من التعاون المشترك الذي يعمل على إيجاد الثقة المتبادلة؛ لمعرفة الاحتياجات ومواجهة المشكلات واقتراح الحلول الملائمة، والتي تزيد من فاعلية المنظمة وتدعم موقفها التنافسي، وهي الأداء الصادق والإعلام عنه.
2. الميزة التنافسية: أما هذه الدراسة فتري أن الميزة التنافسية تمثل مجموعة من الخصائص والسمات التي تتمتع بها خدة مصرفية معينة لا يمتلكها

المنافسون الآخرون، أو هي مجموعة الميزات التي يَتميّز بها مصرف معيّن في أدائه عن بقية المنافسين في السوق المالي والمصرفي.

3. الكلفة: وتمثل كمية الموارد المالية المستخدمة لتقديم الخدمة مقاساً بوحدة نقدية محددة.

4. الجودة: وتمثل الاختلاف بين ما يتم التعهد به وما يقدم من مستوى الخدمة العملاء، كما أنها تمثل درجة المطابقة للمعايير والمواصفات المحددة.

5. الحصة السوقية: وتمثل النسبة أو الكمية التي يحصل عليها البنك من خدمة معينة أو نشاط محدد من مقدار الحجم أو النسبة الكمية من مجمل النشاط في السوق المالي والمصرفي.

6. المركز الإستراتيجي: ويمثل وضع البنك في السوق المالي والمصرفي مقارنة بالمنافسين العاملين في نفس السوق، ويقاس من خلال المؤشرات المالية المميزة للأداء.

7. كثافة الاستثمار: وتمثل حجم الاستثمارات المادية أو المالية المستخدمة لموجودات متداولة او موجودات ثابتة.

8. تكنولوجيا الاتصال: وتمثل جميع النظم المعلوماتية والوسائل والمعدات المستخدمة في إيصال رسالة معينة من البنك إلى العملاء أو إلى السوق المالي والمصرفي واستلام الاستجابات، أي ردود الأفعال على شكل معلومات وبيانات وسلوكيات معينة.

الفصل الرابع

عرض النتائج

الفصل الرابع

عرض النتائج

وصف خصائص عينة الدراسة:

لتوصيف عينة الدراسة فقد جمعت بيانات عن المتغيرات الديموغرافية لكل من العاملين والعملاء والتي تخدم أهداف الدراسة وهذه البيانات تتعلق بالمتغيرات (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والقطاع، والنشاط، وعدد سنوات ممارسة النشاط، والمصارف التي يتعامل معها، وعدد سنوات التعامل مع هذه المصارف) أما عينة العاملين فقد اعتمدت المتغيرات الديموغرافية التالية: (الوظيفة الحالية، والجنس، والعمر، والتخصص، وعدد سنوات الخدمة أو الخبرة، ومدة العمل في الوظيفة الحالية).

1- وصف خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (2)

خصائص عينة الدراسة (العملاء)

المتغير الديموغرافي	فئات المتغير	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	214 العمر	71.3
	أنثى	86	28.7
العمر	أقل من 25 سنة	42	14.0
	25 - 35	66	22.0
	36 - 45	78	26.0
	46 فأكثر	114	38.0

التحصيل العلمي	ثانوية	56	18.7
	دبلوم	72	24.0
	بكالوريوس	122	40.7
	دراسات عليا	50	16.7
القطاع	قطاع حكومي	76	25.3
	قطاع خاص	200	66.7
	قطاع تطوعي	24	8.0
النشاط	تجاري	164	54.7
	صناعي	66	22.0
	مقاولات	24	8.0
	زراعي	12	4.0
	تعليم	34	11.3
عدد سنوات ممارسة النشاط	أقل من 6 سنوات	42	14.0
	10-06	66	22.0
	15-11	120	40.0
	أكثر من 15 سنة	72	24.0
عدد سنوات التعامل	أقل من 5 سنوات	53	17.7
	10-5	113	37.7
	15-11	77	25.7
	أكثر من 15 سنة	57	19

ويبين جدول (2) خصائص عينة الدراسة للعمالء، إذ نجد أن (71.3%) من عينة الدراسة هم من الذكور وأن الباقي (28.7%) هم من الإناث. وهذا يعكس أن غالبية المتعاملين مع البنوك هم من الذكور. حيث نسبة الإناث اللواتي يمارسن الأنشطة الإقتصادية أو اللواتي يتطلب عملهن التعامل مع البنوك منخفضة.

أما متغير العمر، فنجد أن أعلى نسبة هي في الفئة العمرية أكثر من (46) سنة، حيث بلغت نسبتها (38%) يليها الفئة العمرية (36-45) سنة ونسبة مقدارها (26%) وتليها الفئة العمرية (25-35) ونسبة مقدارها (22%) أما الفئة العمرية أقل من (25) سنة فقط كانت نسبة من تقع أعمارهم ضمن هذه الفئة (14%) ويستدل من ذلك أن أفراد العينة موزعون على كافة الفئات العمرية.

أما التحصيل العملي فيلاحظ من الجدول المشار إليه أعلاه أن (40.7%) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس وأن (24%) من أفراد العينة هم من حملة الدبلوم كليات المجتمع بينما نجد أن

حملة الثانوية العامة وما دون وحملة الدراسات العليا هم يشكلون (18.7) و (16.7%) على التوالي.

أما فيما يتعلق بالقطاعات التي يعمل بها أفراد العينة من العملاء فهي موزعة على (3) قطاعات هي الحكومي والخاص والتطوعي وقد بلغت نسبة من يعملون في القطاع الخاص (66.7%) من أفراد عينة الدراسة بينما نجد أن العاملين في القطاع الحكومي كانت نسبتهم (25.3%) وأن (8%) فقط كانوا ممن يعملون في القطاع التطوعي.

أما توزيع أفراد العينة حسب النشاط الذي يمارسه أفراد العينة فإننا نجد أن (54.7%) من أفراد العينة هم ممن يعملون في القطاع التجاري يليه العاملون في القطاع الصناعي بنسبة (22%) وأن (11.3%) من أفراد العينة هم من العاملين في النشاط التعليمي وأن العاملين في مجال المقاولات شكلوا (8%) وأن العاملين في القطاع الزراعي شكلوا فقد (4%) وإن هذا يعكس أثر الخدمات المصرفية في القطاع الزراعي شكلوا فقط (4%) وإن هذا يعكس أثر الخدمات المصرفية في تنشيط الحياة الاقتصادية للقطاع الخاص والقطاع التجاري الذي هو في تماس يومي مع هذه الخدمات التي لا بد أن تكون هذه الخدمات ذات تكلفة وجودة عالية وتؤدي بأقل وقت ممكن، الأمر الذي يسهل أعمال القطاع الخاص عامة والقطاع التجاري خاصة.

أما فترة ممارسة أفراد العينة لنشاطاتهم الحالية فنلاحظ من الجدول رقم (1) أن (40%) من أفراد عينة الدراسة من العملاء تتراوح فترات ممارستهم لنشاطهم الحالي ما بين (11-15) سنة وأن (14%) منهم تقل فترة ممارستهم للنشاط عن 6 سنوات وأن (22%) تتراوح فترات ممارستهم لنشاطهم ما بين (6-10) سنوات، وأن ما نسبته (24%) كان أكثر من (15) سنة فنجد أن نسبتهم بلغت (19%) وأخيراً فإن نسبة ممن تقل فترات تعاملهم مع البنوك عن 5 سنوات كانت نسبتهم (17.7%).

ويلاحظ من تحليل المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من العملاء أن أفراد العينة تتوفر لديهم الخبرة والمعرفة والدراية من خلال تماسهم

اليومي مع البنوك حيث تتطلب بيعة أعمالهم اليومية التجارية التعامل المستمر مع البنوك، وأن خبرتهم وسنوات تعاملهم مع البنوك تعكس مقدرتهم على وضع وبناء آراء وتصورات عملية عن متغيرات الدراسة، والتعبير عن احتياجاتهم المختلفة من الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك.

جدول (3)

خصائص عينة الدراسة من العاملين في البنوك

المتغير الديموغرافي	فئات المتغير	التكرار	النسبة
الوظيفة الحالية	مدير	18	12
	رئيس قسم	36	24
	موظف علاقات عامة	30	20
	موظف في قسم آخر	66	44
النوع الاجتماعي	ذكر	108	72
	أنثى	42	28
العمر	35-25	32	21.3
	45-36	76	50.7
	46 فأكثر	42	28.0
التحصيل العلمي	ثانوية	0	0.0
	دبلوم	32	21.3
	بكالوريوس	110	73.3
	دراسات عليا	8	5.3

24.0	36	إدارة	التخصص
34.7	52	محاسبة	
29.3	44	حاسوب	
5.3	8	قانون	
4.0	6	إعلام	
2.7	4	هندسة	
0.0	0	أخرى	
10.7	16	أقل من 6 سنوات	عدد سنوات الخدمة
26.7	40	10-06	
28.0	42	15-11	
18.7	28	20-16	
16.0	24	أكثر من 20 سنة	
28.0	42	أقل من 5 سنوات	مدة العمل في الوظيفة الحلية
57.3	86	10-05	
14.7	22	أكثر من 10 سنوات	

يبين الجدول رقم (3) خصائص عينة الدراسة من العاملين في البنوك الأردنية حيث يشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة (20%) من أفراد عينة الدراسة هم من موظفي العلاقات العامة وأن (12%) هم من درجة مدير وأن (24%) هم م درجة رئيس قسم، كذلك نجد أن (44%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن يعملون في أقسام غير العلاقات العامة. أي أن (80%) من أفراد عينة الدراسة من غير العاملين في العلاقات العامة كما أن (36%) من أفراد العينة هم من العاملين في الإدارة. وهذا يدل على أن دور هؤلاء في تقييم دور العلاقات العامة في زيادة القدرة التنافسية غير متحيز.

أما عن توزيع أفراد عينة الدراسة من العاملين حسب الجنس فنجد أن (72%) من العينة هم من الذكور والباقي من الإناث، وهذا يعني أن الإقبال على العمل في البنوك لا يلاقي قبولا من النساء وأن العمل في البنوك يعتمد على الذكور بصورة عامة.

أما عن متغير العمر لأفراد العينة من العاملين في البنوك الأردنية فنجد أن نسبة (50.7%) ممن تقع أعمارهم في الفئة العمرية من (36-45) سنة يليها الفئة العمرية أكثر من 46 سنة وبنسبة مقدارها (28%) من أفراد العينة كما وأن (21.3) من أفراد العينة من العاملين في البنوك الأردنية ممن تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية من (25-35) سنة. وهذا يعكس أن البنوك الأردنية تعمل على رفد كوادرها سنوياً بالدماء الجديدة. وهذا يسهل نقل وتبادل الخبرة والمعرفة بين مختلف فئات الموظفين.

وكما يشير الجدول أدناه إلى أن غالبية أفراد العينة من العاملين في البنوك الأردنية هم من حملة البكالوريوس وبنسبة مقدارها (73.3%) وأن حملة

الدبلوم قد شكلوا (21.3%) كما وأن حملة الدراسة العليا (5.3%) وهذا يدل على أن العاملين في البنوك الأردنية هم من حملة الدرجات الجامعية أي أن لديهم التأهيل العلمي المناسب خصوصاً وأن عمل هؤلاء العاملين في الميدان والفروع والتي تتطلب تأهيلاً فنياً متخصص في مجالات معينة تختلف عن تلك التخصصات التي يتطلبها العمل في الإدارة العامة فهو لا يحتاج إلى إجراء الدراسات والأبحاث وهذا يعكس إنخفاض نسبة حملة الدراسات العليا.

ونلاحظ من الجدول (2) أن تخصصات أفراد العينة قد توزعت على تخصصات مختلفة فنية ومالية وإدارية وقد بلغت نسبة التخصصات الإدارية (24%)، كما أن (34.7%) من العاملين في البنوك هم من حملة تخصص المحاسبة، أما العاملون في الكمبيوتر (29.3%) والهندسة فقد بلغت نسبتهم (2.7%) من أفراد العينة وهي فئات فنية لم تكن موجودة في البنوك وهذا يدل على استخدام التقنيات الحديثة في أعمال البنوك الأردنية الأمر الذي ينعكس على تطور خدماتها ومواكبتها التطورات التقنية الحديثة.

أما العاملون في مجال الإعلام فنجد أن نسبتهم لا تتعدى (4%) فقط من أفراد العينة. ومما سبق نجد أن عينة الدراسة من العاملين في البنوك الأردنية هم ممن لديهم الخبرة والمعرفة بالأعمال المصرفية وهم مؤهلون للقيام بالأعمال المؤكدة إليهم عملياً وعلمياً. كما أن غالبيتهم (80%) من غير العاملين في العلاقات العامة وهذا يعكس الحيادية في وضع تصوراتهم حول متغيرات الدراسة وفقرات الاستبيان المخصص لأفراد العينة من العاملين في البنوك الأردنية.

أما فترات الخدمة في الوظيفة الحالية فقد توزع أفراد العينة من العاملين على كافة فئات الخدمة على كافة الفئات وبنسب متقاربة، أي يمكن أنها موزعة توزيعاً طبيعياً. حيث بلغت نسبة الذين تقل سنوات خبرتهم عن (6) سنوات (10.7%) فقط وأن الذين تزيد فترات خبرتهم عن (10) سنوات كانت (62.6%) كما أن (57.3%) من أفراد العينة ممن لديهم فترة عمل في الوظيفة الحالية (5-10) سنوات وهذا يدل على وجود الإستقرار الوظيفي في العمل المصرفي مما ينعكس إيجابياً على بناء علاقات بين العاملين في البنوك والعملاء المتعاملين مع هذه البنوك. إضافة إلى تنوع الخبرات مما يسهل عملية تناولها ونقلها من جيل لآخر.

الإجابة على أسئلة الدراسة:

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج المقياس المستخدم في الدراسة كما يلي:

أتفق تماماً	أتفق	لا أتفق	لا أتفق تماماً	غير متأكد
(4)	(3)	(2)	(1)	(0)

واستناداً إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة، سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
2.80 فما فوق	2.79-2	2.49 فما دون

وبناءً على ذلك فإن كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (2.80) فيكون مستوى تصورات المبحوثين مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.79-2) فإن مستوى التصورات متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

السؤال الدراسة الأول:

"ما تصورات كل من العملاء والعاملين حول دور العلاقات العامة في البنوك الأردنية".

يبين الجدول رقم (4) المتوسطات الحاسبية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة من العاملين حول الفقرات بدور العلاقات العامة في البنوك الأردنية.

جدول (4)

توزيع آراء عينة الدراسة من العاملين في البنوك حول دور العلاقات العامة

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
إهتمام البنك بإحتياجات العملاء	2.92	1.23	مرتفعة
توزيع محفظة الخدمات المصرفية	2.64	1.26	متوسطة
امتلاك البنك الأهداف الواضحة	3.17	1.12	مرتفعة
امتلاك البنك قسم خصص ومستقل للعلاقات العامة	1.05	0.36	منخفضة
وضوح أهداف وغايات العلاقات العامة	1.44	1.05	منخفضة
دور العلاقات العامة في رسم السياسة العامة	1.20	0.90	منخفضة

ويشير الجدول إلى أن البنوك الأردنية تهتم باحتياجات العملاء المصرفية بصورة مرتفعة حيث كان الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة من العاملين بالبنوك الأردنية على هذه الفقرة (2.92) كما وأن هنالك تبايناً في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة، وهذا يدل عليه الانحراف المعياري. حيث بلغت قيمة هذا الانحراف (1.234).

أما سعي إدارة البنك إلى توزيع وتنويع خدماتها المصرفية فإنها متوسطة، حيث كان الوسط الحسابي لتصورات أفراد العينة حول هذا المتغير هي (2.64) ولكن التباين في الإجابات على هذا المتغير كان واضحاً، إذ بلغ الانحراف المعياري (1.255)، وهذا يدل على أن البنوك الأردنية تحاول تنويع خدماتها المصرفية بصورة عامة لأن احتياجات العملاء أكثر تنوعاً وأن هذه الخدمات لا تفي باحتياجات كافة العملاء ولا تلبى كافة هذه الرغبات.

ومن الجدول المشار إليه أعلاه نجد ان البنوك الأردنية تمتلك أهدافاً واضحة في ممارستها لعملها المصرفي، وهذا يستدل عليه من إجابات أفراد العينة حول الفقرة المتعلقة بوجود أهداف واضحة للبنوك الأردنية، حيث إن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة يساوي (3.17)، وهي أعلى قيمة في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات المتعلقة بتطور العلاقات العامة في البنوك الأردنية كما أن الانحراف المعياري لها يساوي (1.112)، أي أن إجابات أفراد العينة تميل إلى إعطاء وزن كبير لهذه الفقرة.

إن امتلاك ووجود قسم خاص ومستقل للعلاقات العامة في البنك تعكس أهمية العلاقات العامة في البنوك الأردنية ونجد أن إجابات أفراد العينة من العاملين كان على هذه الفقرة (1.05) وهي أدنى قيمة، وهذا يعني أنه لا

يوجد أقسام متخصصة ومستقلة للعلاقات العامة في معظم البنوك الأردنية من وجهة نظر العاملين بالبنوك الأردنية والذين هم أدري بذلك من غيرهم في أمور التنظيم الإداري والهيكلية للبنوك. وإن هنالك اتفاقاً بين أفراد العينة على ذلك حيث إن الانحراف المعياري ممتخفض جداً (0.362) وهو أقل إنحراف معياري لهذه المجموعة من الفقرات ويمكن القول بأن البنوك الأردنية لا تملك أقساماً مستقلة أو خاصة بالعلاقات العامة كما يستدل من نتائج تحليل عينة العاملين في البنوك الأردنية.

ويرتبط بهذه الفقرة السابقة الفقرتان الأخيرتان من نفس الجدول، حيث إن إجابات أفراد العينة عليهما كانت منخفضة، حيث بلغ الوسط الحسابي لكل من وضوح أهداف وغايات العلاقات العامة في البنك ودور العلاقات العامة في رسم سياسة البنك العامة (1.44) و (1.2) على التوالي. وقد كانت الانحرافات المعيارية لهذه الإجابات (1.05) و (0.9) على التوالي لكل من هاتين الفقرتين، أي أن هنالك تبايناً في إجابات أفراد العينة حول هاتين الفقرتين.

وهذا يقودنا إلى الإستنتاج إلى أن عدم امتلاك البنوك لأقسام متخصصة ومستقلة للعلاقات العامة يؤدي إلى قيام أقسام ووحدات إدارية أخرى بأعمال العلاقات العامة وهذا التوزيع لمهام وواجبات العلاقات العامة على الأقسام الأخرى يؤدي إلى عدم وضوح أهداف وغايات العلاقات العامة في البنك وعدم وجود تأثير للأقسام ووحدات العلاقات العامة على السياسات العامة للبنك.

أما آراء وتصورات أفراد عينة الدراسة من العملاء حول امتلاك البنك الذي يتعاملون معه لأقسام متخصصة للعلاقات العامة فقد جاءت متطابقة مع نتائج عينة العاملين في البنوك الأردنية كما يشير إلى ذلك الجدول التالي.

جدول (5)

امتلاك البنك لأقسام العلاقات العامة حسب آراء عينة العملاء

المستوى	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
منخفض	1.447	1.99	يوجد لدى البنك قسم للعلاقات العامة

حيث بلغ الوسط الحسابي لها (1.99) وأن الانحراف المعياري لها كبير جداً وهذا يدل على وجود تباين في إجابات أفراد العينة من العملاء حيث البنوك التي توجد فيها أقسام للعلاقات العامة قليلة مما أدى إلى أن تكون إجابات أفراد عينة الدراسة من العملاء أو الذين يتعاملون مع بنوك فيها أقسام علاقات عامة قليلة ومتطرفة، إذ أنهم أجابوا باتفاق تماماً (منخفض) والذين لا توجد في البنوك التي يتعاملون بها أقسام علاقات عامة أو لا يعلمون بوجود مثل هذه الأقسام قد أجابوا لا أتفق تماماً أو غير متأكد. أي أنها على طرفي نقيض وبذلك نتج عن ذلك الانحراف المعياري الكبير حيث إن البنك الوحيد الذي توجد فيه وحدة (قسم) علاقات العامة هو بنك الإسكان، بينما نجد أن أنشطة العلاقات العامة في كل بنك الأردن والبنك العربي موزعة أو مدمجة مع أقسام أخرى، أي أن أنشطة العلاقات العامة لا تمارس بشكل واضح وصريح بالنسبة للعملاء، كما تدل هذه النتيجة على أن العملاء لا يلمسون أنشطة العلاقات العامة المقدمة في البنوك بصورة واضحة نظراً لتوزيعها على الأقسام الأخرى من البنك.

السؤال الثاني:

"ما تصورات كل من العملاء والعاملين حول أنشطة العلاقات العامة (مهارات وقدرات الموظفين، تكنولوجيا الاتصال، تكامل إدار العلاقات، جودة وسيلة الاتصال، تكلفة وسيلة الاتصال، التوقيت الزمني لإيصال الرسالة، التفاعل في العملية الاتصالية)".

أولاً: تصورات العاملين حول أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية:

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات العاملين عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية.

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
11-7	مهارات وقدرات الموظفين	2.03	0.55	7	متوسط
18-12	تكنولوجيا الاتصال	2.30	0.58	6	متوسط
21-19	تكامل إدارة العلاقات	3.09	0.69	3	مرتفع

24-22	تكلفة وسيلة الاتصال	3.52	0.70	1	مرتفع
27-25	جودة وسيلة الاتصال	3.15	0.53	2	مرتفع
31-28	التوقيت الزمني	2.83	0.57	4	مرتفع
35-32	التفاعل في العملية الاتصالية	2.75	0.69	5	متوسط
	المتوسط العام	2.81	0.43	-	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (6) ان المتوسط العام لأبعاد متغيرات الدراسة (أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية من وجهة نظر العاملين) كانت مرتفعةً حيث بلغ (2.81) وإنحراف معياري (0.43)، مما يدل على أن تصورات العاملين حول أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية جاءت بدرجة مرتفعة، واحتل بُعد (تكلفة وسيلة الاتصال) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.52)، تلاها في ذلك بُعد (جودة وسيلة الاتصال) بمتوسط حسابي بلغ (3.15). وجاء بُعد (تكامل إدارة العلاقات) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.09)، في حين جاء بُعد (التوقيت الزمني) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.83). وجاء بُعد (مهارات وقدرات العاملين) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.03). ومن خلال مطالعتنا للنتائج الإحصائية يتضح أن البنوك تتبع وسائل اتصال مكلفة وذات جودة عالية وأن

لها دور تحقيق في القدرة التنافسية إلا أن ذلك يحتاج إلى تطوير قدرات ومهارات العاملين.

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات العاملين عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق ببعد مهارات وقدرات العاملين.

رقم الفقرة	مهارات وقدرات العاملين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
7	تهتم إدارة البنك بتنمية مهارات العاملين في العلاقات العامة	1.92	0.88	2	منخفض
8	هناك برامج تدريبية وتطويرية خاصة للعاملين في العلاقات العامة.	1.67	0.90	3	منخفض
9	تتابع إدارة البنك أداء العاملين في العلاقات العامة.	1.66	0.94	5	منخفض

10	يتمتع موظفو العلاقات بمزايا معينة.	1.64	0.79	4	منخفض
11	يؤثر العاملون في العلاقات العامة في تعزيز القدرة التنافسية للبنك.	3.27	0.84	1	مرتفع
	المتوسط العام	2.03	0.55	-	متوسط

يتبين من الجدول رقم (7) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (مهارات وقدرات العاملين) كان متوسطاً حيث بلغ (2.03)، واحتلت الفقرة يؤثر العاملون في العلاقات العامة في تعزيز القدرة التنافسية للبنك المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.27)، تلاها تهتم إدارة البنك بتنمية مهارات العاملين في العلاقات العامة بمتوسط حسابي بلغ (1.92). وجاءت الفقرة هنالك برامج تدريبية وتطويرية خاصة للعاملين في العلاقات العامة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (1.67). في حين جاءت الفقرة يتمتع موظفو العلاقات بمزايا معينة في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.64). وهنا تبرز أهمية تطوير مهارات العاملين وقدراتهم من خلال إشراكهم في دورات تدريبية متخصصة في مجال العلاقات العامة بالإضافة إلى ضرورة توفير حوافز لتشجيعهم على العمل.

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العاملين عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق ببعد
تكنولوجيا الاتصال.

رقم الفقرة	تكنولوجيا الاتصال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
12	يعتمد موظفو العلاقات العامة أساليب متطورة للاتصال مع العملاء.	2.68	0.87	3	متوسط
13	يفضل موظفو العلاقات العامة استخدام الوسائل الشفهية للاتصال مع العملاء.	1.59	0.85	5	منخفض
14	يفضل موظفو العلاقات العامة استخدام الوسائل المسموعة للاتصال مع العملاء.	1.56	0.86	6	منخفض
15	يفضل موظفو العلاقات العامة استخدام الوسائل المكتوبة للاتصال مع العملاء.	3.47	0.79	2	مرتفع

16	يفضل موظفوا العلاقات العامة استخدام وسيلة الإنترنت للاتصال مع العملاء.	1.25	0.79	7	منخفض
17	يهتم موظفو العلاقات العامة بدراسة وسائل الاتصال بالعملاء من قبل البنوك المنافسة.	1.95	0.79	4	منخفض
18	تؤثر وسيلة الاتصال المستخدمة في تعزيز القدرة التنافسية للبنك.	3.59	0.85	1	مرتفع
-	المتوسط العام	2.30	0.58	-	متوسط

يتبين من الجدول رقم 8 أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (تكنولوجيا الاتصال) كان متوسطاً حيث بلغ (2.30)، واحتلت الفقرة تؤثر وسيلة الاتصال المستخدمة في تعزيز القدرة التنافسية للبنك المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.59)، تلاها يفضل موظفوا العلاقات العامة استخدام الوسائل المكتوبة للاتصال مع العملاء بمتوسط حسابي بلغ (3.47). وجاءت الفقرة يعتمد موظفو العلاقات العامة أساليب متطورة للاتصال مع العملاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.68). في حين جاءت الفقرة يفضل موظفوا العلاقات العامة استخدام وسيلة الإنترنت للاتصال مع العملاء بمتوسط حسابي بلغ (1.25). وقد يعود ذلك لعدم وجود وحدات مستقلة للعلاقات العامة ووضوح أهدافها وغاياتها وأن هذه الوسائل والتقنيات لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية للعملاء عند استخدامها.

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العاملين عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق
بباعد تكامل إدارة العلاقات.

رقم الفقرة	تكاملي إدارة العلاقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
19	هنالك تكامل واضح بين قسم العلاقات العامة وبقية الأقسام.	3.12	0.91	2	مرتفعة
20	يهتم قسم العلاقات العامة بالتنسيق مع بقية الإدارات لحل مشاكل العملاء.	2.93	0.92	3	مرتفعة
21	تؤثر عملية التكامل بين الأقسام في تعزيز القدرة التنافسية.	3.21	0.90	1	مرتفعة
-	المتوسط العام	3.09	0.69	-	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (9) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (تكامل إدارة العلاقات) كان مرتفعاً حيث بلغ (3.09)، واحتلت الفقرة تؤثر علمية التكامل بين الأقسام في تعزيز القدرة التنافسية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.21). في حين جاءت الفقرة يهتم قسم العلاقات العامة وبقية الأقسام بمتوسط حسابي بلغ (3.12). في حين جاءت الفقرة يهتم قسم العلاقات العامة بالتنسيق مع بقية الإدارات لحل مشاكل العملاء بمتوسط حسابي بلغ (2.93). وقد يعود ذلك أن تصورات العاملين في البنوك تشير إلى أن التكامل الكبير إذا أن أنشطة العلاقات العامة تمارس من قبل أقسام ووحدات إدارية مختلفة بالبنك وخصوصاً تلك التي تعمل في مجال التسويق والترويج.

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العاملين عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق
ببعد تكلفة وسيلة الاتصال.

رقم الفقرة	تكلفة وسيلة الاتصال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
22	تؤثر تكلفة وسيلة الاتصال في اختيار الوسيلة المناسبة للاتصال.	3.53	0.96	2	مرتفعة
23	يبحث موظفو العلاقات العامة في اختيار الوسيلة الأقل تكلفة في إيصال رسائلهم للعملاء.	3.48	0.99	3	مرتفعة

24	تؤثر تكلفة وسيلة الاتصال المستخدمة في البنك بتعزيز القدرات التنافسية	3.56	0.82	1	مرتفعة
-	المتوسط العام	3.52	0.83	-	مرتفعة

يتبين من الجدول رق (10) ان المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (تكلفة وسيلة الاتصال) كان مرتفعاً حيث بلغ (3.52)، واحتلت الفقرة تؤثر تكلفة وسيلة الاتصال المستخدمة في البنك بتعزيز القدرات التنافسية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.56)، تلاها تؤثر تكلفة وسيلة الاتصال في اختيار الوسيلة المناسبة للاتصال بمتوسط حسابي بلغ (3.53). في حين جاءت المفقرة يبحث موظفو العلاقات العامة في اختيار الوسيلة الأقل تكلفة في إيصال رسائلهم للعملاء بمتوسط حسابي بلغ (3.48). وقد يعود ذلك أن تصورات العاملين في البنوك تشير إلى أن البنوك تتبع وسائل إتصال مكلفة وأن دور هذه الوسائل له أثر في القدرة التنافسية.

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العاملين عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق
ببعد جودة وسيلة الاتصال.

رقم الفقرة	جودة وسيلة الاتصال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
25	يهتم موظفو العلاقات العامة بكفاءة وسيلة الاتصال (الوضوح في المضمون) مع العملاء.	3.11	0.88	2	مرتفعة
26	يسعى موظفو العلاقات العامة باستمرار لمعرفة تفضيلات العملاء للوسيلة الملائمة.	2.91	0.83	3	مرتفعة

27	تؤثر جودة الاتصال بدرجة كبيرة في القدرة التنافسية.	3.44	0.83	1	مرتفعة
-	المتوسط العام	3.15	0.70	-	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (11) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (جودة وسيلة الاتصال) كان مرتفعاً حيث بلغ (3.15)، واحتلت الفقرة تؤثر جودة الاتصال بدرجة كبيرة في القدرة التنافسية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.44)، تلاها يهتم موظفوا العلاقات العامة بكفاءة وسيلة الاتصال (الوضوح في المضمون) مع العملاء بمتوسط حسابي بلغ (3.11). في حين جاءت الفقرة يسعى موظفو العلاقات العامة باستمرار لمعرفة تفضيلات العملاء للوسيلة الملائمة بمتوسط حسابي بلغ (2.91). وقد يعود ذلك أن تصورات العاملين في البنوك تشير إلى أن البنوك تتبع وسائل لغايات التسويق والترويج وجذب العملاء ذات الجودة العالية.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العاملين عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق
ببعد التوقيت الزمني.

رقم الفقرة	التوقيت الزمني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
28	تهتم العلاقات العامة بالتوقيت الزمني لإيصال الرسالة إلى العملاء	1.65	0.86	4	منخفضة
29	يؤثر التوقيت الزمني للرسالة في فهمها واستيعابها من قبل العملاء.	2.93	0.87	3	مرتفعة
30	يؤثر التوقيت الزمني للرسالة في تحقيق الإستجابة المطلوبة.	3.11	0.90	2	مرتفعة

31	يؤثر التوقيت الزمني للرسالة في تعزيز القدرة التنافسية للبنك.	3.63	0.85	1	مرتفعة
-	المتوسط العام	2.83	0.57	-	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (12) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (التوقيت الزمني) كان مرتفعاً حيث بلغ (2.83)، واحتلت الفقرة يؤثر التوقيت الزمني للرسالة في تعزيز القدرة التنافسية للبنك المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.63)، تلاها يؤثر التوقيت الزمني للرسالة في تحقيق الإستجابة المطلوبة بمتوسط حسابي بلغ (3.11). وجاءت الفقرة يؤثر التوقيت الزمني للرسالة في فهمها واستيعابها من قبل العملاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.93)، في حين جاءت الفقرة تهتم العلاقات العامة بالتوقيت الزمني لإيصال الرسالة إلى العملاء بمتوسط حسابي بلغ (1.65). وقد يعود ذلك أن تصورات العاملين في البنوك تشير إلى أن البنوك تتبع توقيتاً ترسل فيه البنوك الأردنية رسائلها إلى العملاء لتحقيق الاستجابة المطلوبة.

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات العاملين عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق ببعد التفاعل في العملية الاتصالية.

رقم الفقرة	التفاعل في العملية الاتصالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
32	تهتم العلاقات العامة بتحقيق التفاعل مع العملاء.	3.13	0.91	2	مرتفعة
33	يسعى البنك لاستخدام وسائل اتصال تعمق من التفاعل مع العملاء.	2.33	0.88	4	متوسطة
34	تهتم الإدارة بالحصول على ردود فعل العملاء تجاه خدماتها والرسائل الموجهة إليها.	3.17	0.90	1	مرتفعة
35	تستجيب الإدارة لردود فعل العملاء وآرائهم واعتماد التغير في ضوء ذلك.	2.36	0.87	3	متوسطة
-	المتوسط العام	2.75	0.69	-	متوسطة

ويتبين من الجدول رقم (13) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (التفاعل في العملية الاتصالية) كان متوسطاً حيث بلغ (2.75)، واحتلت الفقرة تهتم الإدارة بالحصول على ردود فعل العملاء تجاه خدماتها والرسائل الموجهة إليها المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.17)، تلاها تهتم العلاقات العامة بتحقيق التفاعل مع العملاء بمتوسط حسابي بلغ (3.13). وجاءت الفقرة تستجيب الإدارة لردود فعل العملاء وآرائهم واعتماد التغير في ضوء ذلك في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.36)، في حين جاءت الفقرة يسعى البنك لاستخدام وسائل اتصال تعمق من التفاعل مع العملاء بمتوسط حسابي بلغ (2.33). وقد يعود ذلك أن تصورات العاملين في البنوك تشير إلى أن البنوك تهتم بردود أفعال العملاء تجاه خدماتها والرسائل الموجهة إليها وتحقيق التفاعل مع العملاء.

ثانياً: تصورات العملاء حول أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية:

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات

العملاء عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية.

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
10-2	مهارات وقدرات الموظفين	1.73	0.59	6	منخفض
17-11	تكنولوجيا الاتصال	1.85	0.48	5	منخفض
19-18	تكمّل إدارة العلاقات	1.642.13	0.70	7	منخفض
22-20	تكلفة وسيلة الاتصال	3.38	0.67	3	متوسط
25-23	جودة وسيلة الاتصال	2.06	0.53	1	مرتفع
29-26	التوقيت الزمني	2.65	0.63	4	متوسط
33-30	التفاعل في العملية الاتصالية	2.21	0.43	2	متوسط
33-2	المتوسط العام		0.52	-	متوسط

يتبين من الجدول رقم (14) أن المتوسط العام لأبعاد متغيرات الدراسة (أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية من وجهة نظر العملاء) كانت متوسطةً حيث بلغ (2.21) وانحراف معياري (0.52)، مما يدل على أن تصورات العاملين حول أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية جاءت بدرجة متوسطة، واحتل بُعد (جودة وسيلة الاتصال) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.38)، تلاها في ذلك بُعد (التفاعل في العملية الاتصالية) بمتوسط حسابي بلغ (2.65). وجاء بُعد (تكلفة وسيلة الاتصال) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.13)، في حين جاء بُعد (التوقيت الزمني) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.06). وجاء بُعد (تكامل إدارة العلاقات) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.64). ومن خلال مطالعتنا لنتائج الإحصائية يتضح أن البنوك تتبع وسائل اتصال ذات جودة عالية وضرورة التفاعل في العملية الاتصالية وأن لها دور تحقيق في القدرة التنافسية إلا أن ذلك يحتاج إلى تكامل وحدات إدارة العلاقات العامة.

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العملاء عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق ببعد
مهارات وقدرات العاملين.

رقم الفقرة	مهارات وقدرات العاملين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
2	يقوم موظفو العلاقات العامة بدور مهم في توضيح أهداف البنك للعملاء.	1.71	0.99	3	منخفض
3	يملك موظفو العلاقات العامة في البنوك مهارات متميزة في تحديد احتياجاتي كعميل.	1.65	0.97	5	منخفض
4	يهتم موظفو العلاقات العامة بدراسة اتجاهات العملاء.	1.82	0.98	2	منخفض
5	لموظفي العلاقات العامة قدرة على دراسة مشاكل العملاء.	1.04	1.05	9	منخفض
6	لموظفي العلاقات العامة قدرة على دراسة مشاكل العملاء.	1.69	1.01	4	منخفض
7	يتولى موظفو العلاقات العامة نقل المشاكل التي يواجهها العملاء إلى الإدارة العليا.	3.25	1.00	1	مرتفع
8	أبحث عن البنك الذي يتمتع موظفوه بمهارات متميزة في التعامل مع العملاء.	1.63	1.09	6	منخفض

9	موظفي العلاقات العامة رؤيا استراتيجية لتحديد الاحتياجات المستقبلية للعملاء.	1.35	0.99	8	منخفض
10	أشعر أن موظفي العلاقات العامة لهم دور في تعزيز القدرة التنافسية للبنك.	1.46	1.01	7	منخفض
	المتوسط العام	1.73	0.59	-	منخفض

يتبين من الجدول رقم (15) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (مهارات وقدرات العاملين) كان منخفضا حيث بلغ (1.73)، واحتلت الفقرة أبحث عن البنك الذي يتمتع موظفوه بمهارات متميزة في التعامل مع العملاء المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.25)، تلاها يهتم موظفو العلاقات العامة بدراسة اتجاهات العملاء بمتوسط حسابي بلغ (1.82). وجاءت الفقرة يقوم موظفوا العلاقات العامة بدور مهم في توضيح أهداف البنك للعملاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (1.71). في حين جاءت

الفقرة لموظفي العلاقات العامة قدرة على دراسة مشاكل العملاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حساسي بلغ (1.04). وهنا تبرز أهمية تأهيل وتطوير مهارات العاملين وقدراتهم من خلال جذب العملاء ووضع الخطط الاستراتيجية بالإضافة إلى لقدرة على حل مشاكل العملاء.

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العملاء عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق
بباعد تكنولوجيا الاتصال.

رقم الفقرة	تكنولوجيا الاتصال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
11	يستخدم البنك وسائل الاتصال متعددة معي كعميل للبنك.	1.19	1.00	7	منخفض
12	يستخدم البنك تكنولوجيا اتصال ملائمة في إيضاح الرسائل الموجهة للعامل.	1.27	0.99	6	منخفض
13	يثق العميل في وسائل الاتصال المستخدمة من قبل البنك.	1.37	1.00	5	منخفض
14	يستخدم البنك الوسائل المسموعة والمرئية في بث رسائله للعملاء (الإذاعة التلفزيون).	2.64	1.01	1	متوسط
15	يستخدم البنك الوسائل المكتوبة (النشرات، الكتيبات، لوحات الإعلان) في رسائله للعملاء.	2.48	1.00	2	متوسط

16	يستخدم البنك الوسائل الشفوية (اللقاءات، المؤتمرات، الاجتماعات، الزيارات، المعارض) في رسائله للعملاء.	1.95	1.00	4	منخفض
17	يستخدم البنك وسيلة الإنترنت في الاتصال مع العملاء.	2.06	0.97	3	متوسط
-	المتوسط العام	1.85	0.48	-	منخفض

يتبين من الجدول رقم (16) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (تكنولوجيا الاتصال) كان منخفضاً حيث بلغ (1.85)، واحتلت الفقرة يستخدم البنك الوسائل المسموعة والمرئية في بث رسائله للعملاء (الإذاعة والتلفزيون). المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.64)، تلاها يستخدم البنك الوسائل المكتوبة (النشرات، الكتيبات، لوحات الإعلان) في رسائله للعملاء بمتوسط حسابي بلغ (2.48). وجاءت الفقرة يستخدم البنك وسيلة الإنترنت في الاتصال مع العملاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.06). في حين جاءت الفقرة يستخدم البنك وسائل اتصال متعددة معي كعميل للبنك بمتوسط حسابي بلغ (1.19). وهذا يؤشر إلى أن هنالك ضعفاً في تكنولوجيا الاتصال وتقل رغبات واتجاهات العملاء نحو الخدمات التي تقدمها البنوك إلى

الإدارة العليا لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم والعمل على الأخذ بعين الاعتبار هذه الرغبات والاتجاهات عند إعداد خطط عمل البنك وصياغة سياساته.

جدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العملاء عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق ببعد
تكامل إدارة العلاقات.

رقم الفقرة	تكامل إدارة العلاقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير المتوسط الحسابي
18	أشعر بوجود تنسيق واضح بني إدارة العلاقات العامة وبقية الإدارات في البنك.	1.73	1.00	1	منخفض
19	ينقل موظفو العلاقات العامة آراء العملاء إلى الإدارات الأخرى وحسب التخصص	1.56	1.01	2	منخفض
-	المتوسط العام	1.64	0.73	-	منخفض

يتبين من الجدول رقم (17) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (تكامل إدارة العلاقات) كان منخفضاً حيث بلغ (1.64)، واحتلت الفقرة أشعر بوجود تنسيق واضح بين إدارة العلاقات وبقية الإدارات في البنك المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (1.73). في حين جاءت الفقرة ينقل موظفو العلاقات العامة آراء العملاء في الإدارات الأخرى وحسب التخصص بمتوسط حسابي بلغ (1.56). وقد يعود ذلك إلى أن أنشطة العلاقات العامة تمارس من قبل أقسام ووحدات إدارية مختلفة بالبنك وخصوصاً تلك التي تعمل في مجال التسويق والترويج وعدم معرفة ووعي العملاء لما يتم داخل البنك من إجراءات أو عدم وضوح في دور العلاقات مستقلة واضحة المعالم، وبالتالي أدى ذلك إلى غموض في دور العلاقات العامة داخل البنك حسب تصورات أفراد العينة من العملاء.

جدول رقم (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العملاء عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق ببعد
جودة وسيلة الاتصال.

رقم الفقرة	جودة وسيلة الاتصال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
20	تتميز وسائل اتصال البنك بجودة عالية.	1.71	1.01	2	منخفض
21	تعكس وسائل الاتصال المستخدمة من قبل البنك السهولة في فهم رسالة البنك.	1.44	1.00	3	منخفض
22	تساعد جودة الاتصال في تعزيز القدرة التنافسية للبنك.	3.26	1.01	1	مرتفع
-	المتوسط العام	2.13	0.67	-	متوسط

يتبين من الجدول رقم (18) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (جودة وسيلة الاتصال) كان متوسطاً حيث بلغ (2.13)، واحتلت الفقرة تساعد جودة الاتصال في تعزيز القدرة التنافسية للبنك المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.26). تلاها الفقرة تتميز وسائل اتصال البنك بجودة عالية بمتوسط حسابي (1.71)، في حين جاءت الفقرة تعكس وسائل الاتصال

المستخدمة من قبل البنك السهولة في فهم البنك بمتوسط حسابي بلغ (1.44). وقد يعود ذلك إلى أن هنالك طرقاً مختلفة تتبعها البنوك في الاتصال مع عملائها أو لجلب عملاء جدد، لكن هذه الوسائل ذات جودة متوسطة ولا بد من إعادة النظر فيها لتتناسب مع رغبات العملاء.

جدول رقم (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العملاء عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق ببعد
تكلفة وسيلة الاتصال.

رقم الفقرة	تكلفة وسيلة الاتصال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
23	يسعى البنك الذي أتعامل معه إلى استخدام وسائل اتصال ذات كلفة اقتصادية	3.34	0.90	2	مرتفعة
24	يهتم البنك بجانب الكلفة في رسائل اتصاله أكثر من درجة تأثير الوسيلة في العملاء.	3.33	0.97	3	مرتفعة
25	تساعد تكلفة وسائل الاتصال المستخدمة في تعزيز القدرة التنافسية للبنك.	3.48	0.96	1	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي	3.38	0.53	-	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (19) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (تكلفة وسيلة الاتصال) كان مرتفعاً حيث بلغ (3.38)، واحتلت الفقرة تساعد تكلفة وسائل الاتصال المستخدمة في تعزيز القدرة التنافسية للبنك المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.48)، تلاها يسعى البنك الذي أتعامل معه إلى استخدام وسائل اتصال ذات كلفة اقتصادية بمتوسط حسابي بلغ (3.34). في حين جاءت الفقرة يهتم البنك بجانب الكلفة في رسائل اتصاله أكثر من درجة تأثير الوسيلة في العملاء بمتوسط حسابي بلغ (3.33). وقد يعود ذلك أن تصورات العملاء في أن البنوك تتبع وسائل لغايات التسويق والترويج وجذب العملاء ذات الجودة والتكلفة العالية خصوصاً وقد يعود ذلك أن تصورات العملاء في أن البنوك تتبع وسائل لغايات التسويق والترويج وجذب العملاء ذات الجودة والتكلفة العالية خصوصاً إذا ما علمنا أن هذه البنوك تركز على الإعلان في التلفزيون وهو من أعلى وسائل الاتصال كلفة.

جدول رقم (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العملاء عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق ببعد
التوقيت الزمني.

رقم الفقرة	التوقيت الزمني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
26	تهتم العلاقات العامة بالسرعة بإيصال الرسالة.	1.59	1.00	3	منخفضة
27	اعتقد أن سرعة إيصال الرسالة لا يحد من تأثير هذه الرسالة في العملاء.	1.25	1.00	4	منخفضة
28	يؤثر التوقيت الزمني للرسالة في فهم واستيعاب مضمون الرسالة.	3.68	0.99	1	مرتفعة
29	إن وصول الرسالة في الوقت المناسب يؤثر في تعزيز القدرة التنافسية للبنك.	1.70	1.00	2	منخفضة
-	المتوسط العام	2.06	0.63	-	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (20) أن المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (التوقيت الزمني) كان متوسطاً حيث بلغ (2.06)، واحتلت الفقرة يؤثر التوقيت الزمني للرسالة في فهم واستيعاب مضمون الرسالة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.68)، تلاها إن وصول الرسالة في الوقت المناسب يؤثر في تعزيز القدرة التنافسية للبنك بمتوسط حسابي بلغ (1.70). وجاءت الفقرة تهتم العلاقات العامة بالسرعة بإيصال الرسالة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.59)، في حين جاءت الفقرة اعتقد أن سرعة إيصال الرسالة لا يحد من تأثير هذه الرسالة في العملاء بمتوسط حسابي بلغ (1.25). وقد يعود ذلك أن تصورات العملاء في أن البنوك يجب أن تعيد النظر في التوقيت الزمني للرسائل مما يعزز القدرة التنافسية.

جدول رقم (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية
لإجابات العملاء عن أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية فيما يتعلق ببعد
التفاعل في العملية الاتصالية.

رقم الفقرة	التفاعل في العملية الاتصالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	التأثير حسب المتوسط الحسابي
30	يهتم البنك بتحقيق التفاعل بين العملاء وأقسامه المتعددة.	1.59	0.99	3	منخفضة

31	تحقق وسائل الاتصال في البنك علاقات تفاعلية مستمرة بين العملاء وموظفو البنك.	1.49	0.96	4	منخفضة
32	تساهم عملية التفاعل في الاتصال في زيادة عدد عملاء البنك.	3.77	0.97	1	مرتفعة
33	تؤثر عملية تفعيل الاتصال في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك.	3.76	0.95	2	متوسطة
-	المتوسط العام.	2.65	0.43	-	متوسطة

يتبين من الجدول رقم (21) ان المتوسط العام لفقرات متغير الدراسة (التفاعل في العملية الاتصالية) كان متوسطاً حيث بلغ (2.65)، واحتلت الفقرة تساهم عملية التفاعل في الاتصال في

زيادة عدد عملاء البنك المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.77)، تلاها تؤثر عملية تفعيل الاتصال في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك بمتوسط حسابي بلغ (3.76). وجاءت الفقرة يهتم البنك بتحقيق التفاعل بين العملاء وأقسامه المتعددة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.59)، حيث جاءت الفقرة تحقق وسائل الاتصال في البنك علاقات تفاعلية مستمرة بين العملاء وموظفو البنك بمتوسط حسابي بلغ (1.49). وقد يعود ذلك أن تصورات العملاء في أن البنوك يجب أن تهتم بتحقيق التفاعل بين العملاء وأقسام البنوك المتعددة، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق علاقات تفاعلية مستمرة بين العملاء وموظفو البنك.

سؤال الدراسة الثالث:

"ما تصورات المبحوثين (العملاء والعاملين) لمستوى القدرة التنافسية للبنوك المبحوثة".

جدول رقم (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لتصورات (العملاء والعاملين) لمستوى القدرة التنافسية للبنوك المبحوثة.

الفقرة	العملاء	العاملين في البنوك		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القدرة التنافسية	2.03	1.15	3.36	0.78

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في جدول (22) إلى أن هنالك تبايناً في إجابات أفراد العينة من العملاء وأفراد العينة من العاملين حول دور العلاقات العامة في القدرة التنافسية للبنوك الأردنية لآراء وتصورات أفراد العينة من العملاء (2.03) بينما بلغ الوسط الحسابي لآراء أفراد العينة من العاملين (3.36) وقد يعود سبب انخفاض الوسط الحسابي لعينة العملاء إلى عدم وجود أقسام ووحدات خاصة بالعلاقات الوسط الحسابي لعينة العملاء إلى عدم وجود أقسام ووحدات خاصة بالعلاقات العامة في معظم البنوك الأردنية، وهذا يدل على وجود الوعي لأهمية العلاقات العامة في القدرة

التنافسية للبنوك الأردنية، وهذا يدل على وجود الوعي لأهمية العلاقات العامة في القدرة التنافسية للبنوك الأردنية من وجهة نظر العاملين، وأن الوعي لأهمية العلاقات العامة من وجهة نظر العملاء منخفض ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها عدم وجود أقسام خاصة بالعلاقات العامة وتوزع أنشطتها على الأقسام الأخرى مما يؤدي إلى ضبابية في أنشطة العلاقات العامة لدى العملاء.

الإجابة على سؤال الدراسة الرابع:

"ما ترتيب البنوك (عينة البحث من حيث مراكزها الإستراتيجية اعتماداً على المؤشرات المالية لهذه البنوك)".

وللإجابة على هذا السؤال فقد تم اعتماد أسلوب التحليل المالي الاستراتيجي للبنوك عينة البحث لتحديد مراكزها التنافسية الإستراتيجية، حيث تم استخدام مفهوم المركز الإستراتيجي، وذلك لغرض دراسة وتحليل المركز الإستراتيجي للبنوك عينة البحث باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، لاستخراج نقاط القوة والضعف لكل بنك من هذه البنوك.

حيث اعتمدت الدراسة على أحد عشر مؤشراً لتحديد القدرة الإستراتيجية والميزة التنافسية وهذه المؤشرات هي:

- 1- معدل العائد على الاستثمار ROI . (Return, on, Investment)
- 2- معدل العائد على حق الملكية ROE (Sharehol Ders, Eauity).
- 3- ربحية السهم الواحد (الدينار).

- 4- مفسوم الأرباح للسهم الواحد (الدينار).
- 5- الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.
- 6- كثافة الاستثمار في الموجودات الكلية بآلاف الدينانير.
- 7- كثافة الاستثمار في التسهيلات الائتمانية بآلاف الدينانير.
- 8- كثافة الاستثمار في الأوراق المالية بآلاف الدينانير.
- 9- الحصة السوقية للاستثمارات قصيرة الأجل.
- 10- الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية.
- 11- حجمو التسهيلات الإئتمانية / الودائع.

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية للبنوك الأردنية لاحتساب المؤشرات المشار إليها أعلاه للفترة (1998-2002) (ملحق 2) ولتحديد المركز الإستراتيجي لكل بنك من البنوك فقد تم استخراج الوسط الحسابي للفترة الزمنية 1998-2002. وقد استخرج الوسط الحسابي للمحفظة الإستثمارية مكونة من عينة من البنوك المشمولة بالعينة. وقد احتسبت نقاط القوة والضعف لكل بنك من البنوك الواردة في العينة على أساس قيمة معدل المؤشر للبنك مقارنة بالمتوسط العام لكافة البنوك، فإذا كانت قيمة المؤشر للبنك أقل من المعدل العام للمحفظة الإستثمارية لبنوك العينة اعتبر ذلك المؤشر نقطة ضعف، أما إذا كانت قيمة المؤشر أكبر أو تساوي قيمة المتوسط الحسابي العام للمحفظة الإستثمارية لعينة البنوك اعتبر ذلك المؤشر نقطة قوة، ومما هو جدير بالذكر أن الدراسة قد استخدمت مؤشرات جديدة لم يتم استخدامها في الدراسات العربية من قبل، منها تحليل كثافة الاستثمار في الموجودات الكلية والتسهيلات الإئتمانية.

وإن أهم المؤشرات المالية التي تم استخدامها لقياس المركز الإستراتيجي للبنوك عينة البحث للفترة قيد التحليل، ومن تحليل هذه المؤشرات يستدل ما يلي:

- 1- تراوح معدل العائد على الاستثمار لبنك الإسكان بين (2%) و(0.7%)، في حين استقرّ عند (1%) لثلاث سنوات وهي 1999، 2001، في حين استقرّ هذا المعدل للبنك العربي عند (0.009) خلال السنوات الأربع الأخيرة. أمّا على صعيد بنك الأردن، فقد كان هذا

المعدّل متذبذباً، حيث تراوحت قيمته بين (0.02) عام 2001، (0.0006) عام 1999.

2- كان معدّل العائد على حقّ الملكية لبنك الإسكان متذبذباً، حيث تراوح بين (11%) عام 1998، و (5%) عام 2000 ليستقرّ عدد السنتين الأخيرتين عند (8%). أما فيما يتعلّق بالبنك العربي، فإنّ قيمة هذا المؤشّر كانت تميل إلى الانخفاض، حيث انخفض من (15%) عام 1998 إلى (10%) عام 2002، أما على صعيد بنك الأردن فقد كانت قيمته متذبذبة، إلّا أنّه كان يميل إلى التحسّن خاصة خلال عام 2001، لتبلغ أعلى قيمة له (21%)، في حين كانت قيمته خلال السنتين 1998 و 1999 نحو (1%).

ويعود السبب إلى تذبذب قيام مؤشري معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقّ الملكية إلى عدم استقرار صافي الربح بعد الضريبة المتحقّقة طيلة السنوات قد التحليل.

3- أمّا على صعيد تحليل مؤشّر ربحيّة السهم الواحد، والذي يعكس قيمة النقود الصافية التي يحصل عليها المساهمون نتيجة الأرباح المتحقّقة، فقد تراوحت ربحيّة السهم الواحد المساهمي بنك الإسكان بين (0.118) دينار عام 2000، و (0.319) دينار لعام 1998، في حين استقرّ عند (0.219) دينار خلال السنتين 2001 و 2002.

4- يعكس مؤشّر مقسوم الأرباح الموزّع على المساهمين، هو نصيب السهم الواحد من الأرباح المقترح توزيعها، حيث غالباً ما يتمّ اللجوء إلى تخصيص الأرباح الصافية على الإحتياطيات وعلى حساب

الأرباح المحتجزة (المدوّرة) ويوزّع الباقي على المساهمين ويتّضح من التحليل أنّ بنك الإسكان للتجارة والتمويل قد وزّع للسهم الواحد مبلغاً تراوح بين (0.100) دينار عام 2000، و (0.150) دينار لثلاث سنوات هي 1998 و 1999 و 2002، في حين بلغ نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزّعة في البنك العربي (3.000) دينار لعامي 1998 و (4.000) دينار طيلة السنوات الثلاث، وهي تمثّل أعلى مستوى تمّ توزيعه على صعيد البنوك الثلاث عينة البحث. في حين لم يتمّ توزيع أي مبلغ من الأرباح على المساهمين في بنك الأردن خلال السنوات الثلاث 1990 - 2000، في حين تمّ توزيع (0.100) دينار للسهم الواحد خلال السنتين 2001 و 2002.

وتستند عملية التوزيع إلى السياسة التي يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة للمساهمين. وفي ضوء متغيّرات الأرباح المتحقّقة والإستراتيجية المستقبلية للبنك على صعيد النمو والتطوّر.

5- بعكس مؤشر الموجودات المتداولة قدرة البنك على تأدية التزاماته قصيرة الأجل، خاصة فيما يتعلّق بالودائع لآجال مختلفة وقدته على سداد القروض والحسابات الدائنة الأخرى، وغالباً ما تشتمل الموجودات المتداولة للبنوك النقد في خزانة البنك المركزي والبنوك الأخرى، والاستثمارات قصيرة الأجل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى العملاء، وعموماً فقد تراوحت قيمة هذا المؤشر في بنك الإسكان بين (1.2%) للسنوات 98-2000 و (1.18%) لعامي 2000 و 2001، أما في البنك العربي فقد كانت ثابتة عند (1.1%)

طيلة السنوات قيد التحليل، في حين بلغت (1.05%) للسنوات 1998-2000 و (1.08%) عام 2001، و (10.9%) عام 2002 في بنك الأردن، ويُستدل من ذلك أن قدرة بنك الإسكان على تأدية التزاماته من خلال تسهيل موجوداته المتداولة هي الأفضل.

6- يعكس مؤشر كثافة الاستثمار في الموجودات الكلية حجم الأموال التي يتم توظيفها من قبل البنك في الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة والموجودات الأخرى والحسابات التي لها مقابل، وبشكل عام فإن هذا المؤشر يستفاد منه في تحليل قائمة المركز المالي ويوضح حجم الموجودات الكلية لأي بنك، ويتوقف معظم الململين الماليين أن كثافة الموجودات الكلية ومعدل النمو منها إنما يعكس صواب التوجهات المالية من عدمها لأي بنك. وقد احتلت كثافة الاستثمار في الموجودات الكلية للبنك العربي المرتبة الأولى، وكانت تميل إلى النمو (الزيادة) طيلة السنوات قيد التحليل لتبلغ أعلى مستوى لها عام 2002، وهي (14714153) ألف دينار، وهذا النمو إنما يتج عن النمو في كل من الاستثمار في الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية والنقد. وكذلك الحال في بنك الإسكان حيث حقق الاستثمار في الموجودات الكلية نمواً مضطراً ليصل أعلى مستوى لها عام 2002 (1769517) ألف دينار، وبذلك يمثل هذا البنك المرتبة الثانية. أما على صعيد بنك الأردن، فقد احتل المرتبة الثالثة، وكذلك حقق هذا المؤشر فيه نمواً واضحاً طيلة السنوات قيد التحليل ليصل أعلى مستوى له عام 2002 وقيّمته (806548) ألف دينار.

7- يوضح مؤشر كثافة الاستثمار في التسهيلات الائتمانية حجم الأموال التي يتم توظيفها في التسهيلات الائتمانية طيلة السنة المالية، وتُعدُّ الفوائد والعمولات التي يحصل عليها البنك من جراء توظيف أمواله في هذا البنك هي المصدر الرئيس للربحية، وقد احتلَّ البنك العربي المرتبة الأولى، حيث حقَّق نموًّا واضحاً في حجم الأموال التي تمَّ توظيفها في التسهيلات الائتمانية لتبلغ أعلى مستوياتها عام 2001 وهي (5235743) ألف دينار. أمَّا على صعيد بنك الإسكان، فقد كانت كثافة الاستثمار في التسهيلات الائتمانية متذبذبة طيلة السنوات قيد التحليل، حيث بلغ أعلى مستوياتها عام 1998 بمقدار (676980) ألف دينار، وانخفضت إلى (600015) ألف دينار عام 2002، وجاءت قيمة هذا المؤشر المرتبة الثالث لبنك الأردن بالرغم من النمو الواضح في قيمته، حيث إزداد من (250998) ألف دينار عام 1998 إلى (337697) ألف دينار عام 2002.

8- يعكس مؤشر كثافة الاستثمار في الأوراق المالية قدرة إدارة البنك على توظيف مصادر أموالها في الأسهم والسندات وبقية أدوات الاستثمار المالية، وقد احتلَّ البنك العربي المرتبة الأولى، حيث حقَّق هذا المؤشر نموًّا واضحاً طيلة السنوات قيد التحليل ولتزداد قيمته من (1961248) ألف دينار عام 1998 إلى (3054379) ألف دينار عام 2002، في حين جاء بنك الإسكان بالمرتبة الثانية وحقَّق نموًّا واضحاً في هذا المجال لتزداد قيمته من (154800) ألف دينار عام 1998 لتصل إلى (414127) ألف دينار عام 2002، في حين جاء بنك الأردن بالمرتبة الثالثة، وقد كانت قيمته متذبذبة وغير مستقرّة

طيلة السنوات قيد التحليل بالرغم من أنه حقق أعلى مستوى له عام 2002
وبمقدار (87459) ألف دينار.

9- يعكس مؤشّر الحصة السوقية للاستثمارات قصيرة الأجل نصيب كل بنك من
الاستثمارات قصيرة الأجل من محفظة مالية مكوّنة من ثلاثة بنوك وهي عينة
البحث. وقد احتلّ البنك العربي النصيب (الحصة) الأكبر في مجال توظيف
أمواله في الاستثمارات قصيرة الأجل، حيث تراوحت حصته السوقية (90%) عام
1998، وانخفضت إلى (86%) خلال السنتين الأخيرتين، في حين جاءت الحصة
السوقية للاستثمارات في بنك الإسكان بالمرتبة الثانية وحققت نمواً واضحاً
لتزداد من (7%) عام 1998 إلى (12%) عامي 2001 و 2002. في حين كانت
الحصة السوقية للاستثمارات في بنك الأردن منخفضة وتراوحت بين (0.01) عام
2000، و (0.03) عام 1998، في حين استقرّت عند نسبة (2%) في السنوات
1999 و 2001 و 2002،

10- أمّا على صعيد الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية للبنوك عينة البحث،
والذي يعكس نصيب كل بنك من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من محفظة
التسهيلات والقروض المكوّنة من ثلاثة بنوك، وقد احتلّ البنك العربي المرتبة
الأولى ليحظى بحصة سوقية كبيرة تراوحت بين (86%) خلال السنوات 1999،
2001، 2002. في حين جاء بنك الإسكان بالمرتبة الثانية لتتراوح حصته السوقية
بين (11%) عام 1998، و (9%) عامي 2000 و 2001، في حين بلغت (10%) في
عامي 1999 و 2002. أمّا الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية في

بنك الأردن، فقد كانت مستقرة عند (5%) لأربع سنوات، في حين كانت (6%) عام 2001.

11- يعكس مؤشر حجم التسهيلات الائتمانية إلى الودائع قدرة البنك على توظيف الودائع في مجال التسهيلات الائتمانية، حيث غالباً ما يتم توظيف رأس المال المدفوع في البنوك في مجال الموجودات الثابتة و مجال الاحتفاظ برصيد الاحتفاظ برصيد نقدي في الصندوق ولدى البنوك الأخرى لمواجهة الالتزامات اليومية والالتزامات العرضية، وتلجأ البنوك إلى توظيف جزء من رأسمالها في التسهيلات والأوراق المالية في بداية حياة المصرف؛ لأنه لا يتوقع الحصول على الودائع عند بداية تأسيسه، ولكن بعد فترة من الزمن الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني بمجالات استثمارية متعددة، خاصة تلك النسبة منها التي تتصف بالودائع المستقرة والتي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة. ومما يعزز ذلك على صعيد البنوك عينة البحث، أن رأس المال المدفوع في بنك الإسكان هو مئة مليون (100) مليون، وهو أكبر رأس مال على صعيد عينة البحث، يليه رأس مال البنك العربي (88) مليون دينار، يليه رأس مال بنك الأردن ليرتفع من (21) مليون دينار إلى (34.650) مليون دينار. في حين يلاحظ أن حجم النقد هو أكبر من رأس المال في بعض البنوك كالبنك العربي بمبلغ حجم النقد أكثر من خمس مليارات دينار، في حين بلغ ودائعه أكثر من (12) مليار دينار عام 2002، وحجم التسهيلات الائتمانية أكثر من (5) مليار دينار، وكذلك الحال في بنك الأردن، حيث بلغ حجم النقد (319.129)

مليون دينار، في حين بلغ رأس ماله (34.650) مليون دينار، في حين بلغ حجم ودائعه (658.612) مليون دينار.

يستدل من ذلك أن المصدر التمويلي الرئيسي هو الودائع المصرفية وبالتالي فإنه يكون الأساس في التوظيف على مستوى الأوراق المالية والتسهيلات المصرفية، وفي ضوء ذلك فقد تم استخدام هذا المؤشر لبيان مستوى كفاءة التوظيف للأموال ومستوى كفاءة إدارة الودائع والتسهيلات الائتمانية، ويتضح من خلال تحليل قيم هذا المؤشر أن بنك الأردن قد احتل المرتبة الأولى، حيث تراوحت قيمه بين 56% عام 2001، و 5% عام 2002 و 2002، في حين جاء البنك العربي بالمرتبة الثالثة لتتراوح هذه النسبة بين 47% عام 1998، و 40% عام 2001.

جدول رقم (23)

المتوسطات السنوية لمؤشرات المركز الإستراتيجي للبنوك المشمولة في عينة الدراسة

الرقم	المؤشرات المالية	المتوسط السنوي لقيم المؤشرات			المتوسط العام للعينة
		الإسكان	العربي	الأردن	
1	معدل العائد على الاستثمار ROI	0.01	0.009	0.008	0.009
2	معدل العائد على حق الملكية ROE	0.08	0.12	0.10	0.10
3	ربحية السهم الواحد (دينار)	0.210	14.692	0.189	5.031
4	مقسوم الأرباح للسهم الواحد (دينار)	0.134	3.600	0.040	1.258
5	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	1.19	1.1	1.06	1.12
6	كثافة الاستثمار في الموجودات الكلية	1.614	1.359	6.810	5.263
7	كثافة الاستثمار في التسهيلات الائتمانية	6.054	5.105	2.930	2.001

8	كثافة الاستثمار في الأوراق المالية	3.041	2.577	6.505	9.819
9	الحصة السوقية للاستثمار قصيرة الأجل	0.10	0.88	0.02	0.33
10	الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية	0.10	0.85	0.05	0.33
11	حجم التسهيلات الائتمانية / الودائع	0.50	0.43	0.54	0.49

مقياس المركز الاستراتيجي:

يوضح الجدول رقم (23) المؤشرات المالية المستخدمة في قياس وتحليل المركز الإستراتيجي للبنوك عينة البحث، وقد تم استخدام أحد عشر مؤشراً. ولتحديد المركز الإستراتيجي، فقد تم استخدام المتوسطات السنوية للمؤشرات المالية آنفة الذكر، حيث استخراج المتوسط السنوي لكل بنك، ومن ثم استخراج المتوسط العام (متوسط المتوسطات) لمحفظة استثمارية مكونة من البنوك عينة البحث. ولتحديد المركز الإستراتيجي، فقد تم استخراج نقاط القوة والضعف لكل مؤشر من المؤشرات المالية، وبالتالي فإن البنك الذي يحقق عدداً من نقاط القوة أكبر من نقاط الضعف في المؤشرات المالية يعتبر هو الأفضل، وبالتالي فإنه يمثل قدرة تنافسية أفضل على أساس أنه يمكن أن يوظف نقاط قوته في السوق المالي والمصرفي ويحقق مزايا ومكاسب تنافسية أفضل من غيره من البنوك.

جدول رقم (24)

مصفوفة المركز الإستراتيجي (نقاط القوة والضعف) للبنوك المشمولة في عينة الدراسة

الرقم	المشرات المالية	الإسكان العربي الأردني					
		قوة	ضعف	قوة	ضعف	قوة	ضعف
1	معدل العائد على الاستثمار ROI	×		×			×
2	معدل العائد على حق الملكية ROE		×	×	×		×
3	ربحية السهم الواحد (دينار)			×	×		×

	×		×	×		مقسوم الأرباح للسهم الواحد (دينار)	4
×		×			×	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	5
×			×	×		كثافة الاستثمار في الموجودات الكلية	6
×			×	×		كثافة الاستثمار في التسهيلات الإئتمانية	7
×			×	×		كثافة الاستثمار في الأوراق المالية	8
×			×	×		الحصة السوقية للاستثمار قصيرة الأجل	9
×			×	×		الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية	10
	×	×			×	حجم التسهيلات الإئتمانية / الودائع	11
9	2	2	9	8	3	نقاط القوة والضعف	

ويستدل من تحليل الجدول رقم (24) ما يلي:

- 1- بلغ المتوسط السنوي المعدل العائد على الاستثمار في بنك الإسكان (0.01)، وفي البنك العربي (0.009)، وفي بنك الأردن (0.008) وبلغ المتوسط العام (0.009)، وبذلك فقد حقق كل من الإسكان والعربي نقاط قوة، في حين كان ضعيفاً في بنك الأردن،
- 2- بلغ المتوسط السنوي لمعدل العائد على حق الملكية (12%) في العربي، و (10%) في الإسكان، في حين بلغ مؤشر المحفظة (10%)، وبذلك حقق كل من العربي والأردن نقاط قوة، في حين كان ضعيفاً في الإسكان.
- 3- بلغ المتوسط السنوي لربحية السهم الواحد (14.692) ديناراً في العربي، و (0.210) دينار في الإسكان، و (0.189) دينار في الأردن، في حين بلغ مؤشر المحفظة (5.031) دينار، وبذلك فقد حقق العربي نقطة قوة، في حين حقق كل من الإسكان والأردن نقاط ضعف.
- 4- بلغ متوسط مقسوم الأرباح الموزع للسهم الواحد (3.600) دينار في العربي، و (0.134) دينار في الإسكان، و (0.040) دينار في الأردن، في حين بلغ مؤشر المحفظة (1.258) دينار، وبذلك يكون العربي قد حقق نقطة قوة، في حين حقق كل من الإسكان والأردن يكون العربي قد حقق نقطة قوة، في حين حقق كل من الإسكان والأردن نقاط ضعف.
- 5- بلغ المتوسط السنوي لمؤشر الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة في الإسكان (1.19)، وفي العربي (1.1)، وفي الأردن (10.6)، في

حين بلغ مؤشر المحافظة (1.12)، وبذلك حقق الإسكان نقطة قوة، في حين كان ضعيفاً في كل من العربي والأردن.

6- بلغ المتوسط السنوي لمؤشر كثافة الاستثمار في الموجودات الكلية في العربي نحو (13.5) مليار دينار، في الإسكان (1.614) مليار دينار، و (681) مليون دينار في الأردن. في حين بلغ مؤشر المحافظة نحو (5.263) مليار دينار، وبذلك حقق العربي نقطة قوة، في حين حقق كل من الإسكان والأردن قد حققا نقطة ضعف.

7- بلغ المتوسط السنوي لمؤشر كثافة الإستثمار في التسهيلات الإئتمانية بلغ (605.5) مليون دينار في الإسكان، و (293) مليون دينار في الأردن، والعربي (5.1)، وقد بلغ مؤشر المحافظة نحو (2.001) مليار دينار، وبذلك حقق العربي نقطة قوة، في حين حقق كل من الإسكان والأردن نقاط ضعف.

8- بلغ المتوسط السنوي لكثافة الاستثمار في الأوراق المالية في العربي نحو (2.577) مليار دينار، وفي الإسكان نحو (304) مليون دينار، وفي الأردن نحو (65) مليون دينار، في حين بلغ مؤشر المحافظة نحو (982) مليون دينار، وبذلك حقق العربي نقطة قوة، والإسكان والأردن حققا نقاط ضعف.

9- بلغ المتوسط السنوي للحصة السوقية في الاستثمارات قصيرة الأجل (88%) في العربي، و (10%) في الإسكان، و (2%) في الأردن، في حين بلغ مؤشر المحافظة (33%)، بذلك يحقق العربي نقطة قوة، وكلاً من الإسكان والأردن حققا نقاط ضعف.

10- بلغ المتوسط السنوي لمؤشر حجم التسهيلات الائتمانية للودائع في الأردن نحو (54%)، وفي الإسكان (50%)، وفي العربي نحو (43%)، في حين بلغ مؤشر المحفظة (49%)، وبذلك فإن الإسكان والأردن قد حققا نقاط قوة، في حين حقق العربي نقطة ضعف.

ومن أجل الوقوف بدقّة على المركز الاستراتيجي للبنوك عينة البحث، فقد تمّ بناء مصفوفة نقاط القوّة والضعف، ومنها يستدلّ أنّ البنك العربي قد حقّق 9 نقاط قوة، ونقطتي ضعف، وبذلك فإنّه يحتلّ المرتبة الأولى من البنوك المكوّنة للمحفظة، وبذلك فإنّه يتمتّع بمركز استراتيجي متميّز، وهذا يعني تمتّعه بقدرة تنافسيّة متميّزة مقارنة بالبنوك عينة البحث، في حين جاء بنك الإسكان بالمرتبة الثانية، حيث حقّق ثلاث نقاط قوّة وثماني نقاط ضعف، وجاء بنك الاردن بالمرتبة الثالثة، حيث حصل على نقطتي قوة وتوسع نقاط ضعف.

إنّ هذا التحليل للمركز الاستراتيجي إنّما استند على واقع الأرقام والبيانات الماليّة التي تعكسها قوائم المركز المالي (الميزانية العموميّة)، وبالتالي فإنّه يمكن معرفة القدرة التنافسيّة لهذه البنوك من خلال أسلوب الاستبيان والذي يعكس ميول واتجاهات العملاء تجاه هذه البنوك، وإنّ كانت هنالك مؤشرات مالية أوليّة تعكس مدى ميول العملاء لتفضيل البنوك في التعامل وذلك من خلال حجم الودائع وحجم التسهيلات الائتمانية، تعكس مدى فاعليّة كفاءة الموظّفين في العلاقات العامة والإدارة المصرفيّة في بقية أقسام البنك الأخرى.

الفرضيات

الفرضية الرئيسة الأولى:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير دور العلاقات العامة في القدرة التنافسية في البنوك الأردنية من وجهة نظر العملاء والعاملين.

عينة العملاء:

تشير نتائج الانحدار المتعدد لعينة العملاء في الجدول رقم (25) إلى أن قيمة F المحسوبة (6.63) عند مستوى دلالة بلغت ($\infty = 0.000$) وهو أقل من مستوى الدلالة الذي تم استخدامه لاختبار فرضيات الدراسة والذي يساوي (0.05) وهذا يعني أن أبعاد العلاقات العامة مجتمعة من وجهة نظر العملاء لها تأثير في القدرة التنافسية في البنوك الأردنية حيث فسرت هذه الأبعاد ما نسبته (0.139) من التباين في القدرة التنافسية في البنوك وبالتالي نستطيع القول أن النموذج صالح لاستخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بعينة العملاء.

جدول (25)

نتائج تحليل التباين الأحادي للنموذج الإفتراضي (عينة العملاء)

البند	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	المعنوية	R2 معامل التحديد
الإنحدار	7	54.05	7.72	6.63	0.000	0.139
الخطأ	292	341.1	1.164			
المجموع	299	395.17				

عينة العاملين:

تشير نتائج الانحدار المتعدد لعينة العاملين في الجدول رقم (26) إلى أن قيمة F المحسوبة (16.5) عند مستوى دلالة بلغت ($\infty = 0.000$) وهو أقل من مستوى الدلالة الذي تم استخدامه لاختبار فرضيات الدراسة والذي يساوي (0.05) وهذا يعني أن أبعاد العلاقات العامة مجتمعة من وجهة نظر العملاء لها تأثير في القدرة التنافسية في البنوك الأردنية حيث فسرت هذه الأبعاد ما نسبته (0.709) من التباين في القدرة التنافسية في البنوك وبالتالي نستطيع القول أن النموذج صالح لاستخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بعينة العاملين.

جدول (26)

نتائج تحليل التباين الأحادي للنموذج الإفتراضي (عينة العاملين)

البند	درجة المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	F	المعنوية	R2 معامل التحديد
الإنحدار	45.5	6.5	7	16.5	0.000	0.709
الخطأ	189.829	1.316	142			
المجموع	232.329	-	149			

اختبار الفرضيات الفرعية

ولمعرفة تحديد قيمة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع فسوف يتم مناقشة قيمة معامل كل من هذه المتغيرات، حيث أن قيمة المعامل (بيتا) تعني المقدار التي يزيد فيه قيمة المتغير التابع نتيجة زيادة قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

1- عينة العملاء

جدول (27)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (العملاء)

المتغير المستقل	المعامل (بيتا)	الخطأ المعياري	T المحسوبة	المعنوية
مهارات وقدرات الموظفين	0.0457	0.152	0.301	0.76
تكنولوجيا الإتصال	0.5472	0.125	4.392	0.000
تكامل العلاقات	0.1895	0.0899	2.108	0.0358
جودة وسيلة الإتصال	0.1893	0.0986	1.92	0.056
تكلفة وسيلة الإتصال	*(0.3006)	0.1468	(3.26)	0.001
التوقيت	0.3513	0.1406	2.393	0.017
التفاعل	0.2013	0.1406	1.432	0.153

2- عينة العاملين:

جدول (28)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لإختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

(العاملين في البنوك)

المتغير المستقل	المعامل (بيتا)	الخطأ المعياري	T المحسوبة	المعنوية
مهارات وقدرات الموظفين	0.321	0.067	4.802	0.000
تكنولوجيا الإتصال	(0.722)	0.098	(7.354)	0.000
تكامل العلاقات	0.582	0.064	6.92	0.000
جودة وسيلة الإتصال	0.453	0.106	4.271	0.000
تكلفة وسيلة الإتصال	(0.203)	0.124	1.64	0.103
التوقيت	(0.182)	0.134	(1.352)	0.179
التفاعل	0.329	0.1	3.296	1.001

الفرضية الأولى:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهارات وقدرات الموظفين في العلاقات العامة في البنوك الأردنية على القدرة التنافسية (من وجهة نظر العملاء والعاملين).
تشير نتائج التحليل الإحصائي لعينة العملاء في الجدول رقم (26) إلى تغير مهارات وقدرات الموظفين لا يؤثر في القدرة التنافسية للبنوك وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة (0.301) والتي هي أقل من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة أكبر من (0.05) ($\infty = 0.76$). مما يقتضي قبول الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمهارات وقدرات العاملين على القدرة التنافسية وذلك أن وجهة نظر العملاء.

أما نتائج التحليل الإحصائي لعينة العاملين في الجدول رقم (27) فتشير إلى أن متغير قدرات ومهارات الموظفين لها أثر في القدرة التنافسية للبنوك وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة (4.802) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة أقل من (0.05) ($\infty = 0.00$) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لمهارات وقدرات العاملين على القدرة التنافسية للبنوك وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود مثل هذا الأثر وذلك وجهة نظر العاملين.

ويمكن تفصيل هذا التباين في وجهات النظر فيما يتعلق بمهارات وقدرات الموظفين فقد يعود إلى أن العملاء لا يلمسون الأدوار المباشرة للعلاقات العامة في البنوك لعدم وجود وحدات مستقلة لها أما العاملون في البنوك فإن لديهم الوعي والقدرة والمعرفة بأدوارهم.

الفرضية الثانية:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوسائل الاتصال التكنولوجية على القدرة التنافسية في البنوك الأردنية من وجهة نظر (العملاء والعاملين).

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (26-27) إلى أن متغير تكنولوجيا الاتصال يؤثر في المتغير التابع (القدرة التنافسية) وذلك استناداً على قيمة (T) المحسوبة (4.392) لعينة العملاء والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة $\infty = 0.000$. مما يقتضي رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير (القدرة التنافسية للبنك) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص إلى وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير في المتغير التابع (القدرة التنافسية) وهذه النتيجة متوقعة حيث تطور وسائل الاتصال المختلفة والتي تستخدم للاتصال بالعملاء ساعد في سرعة وسهولة الوصول إلى العملاء للتأثير في مواقفهم وكذلك ساعد العملاء أيضاً على سهولة وسرعة الاتصال بالإدارة والمشاركة في نشاطات العلاقات العامة.

الفرضية الثالثة:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكامل إدارة العلاقات العامة مع بقية إدارة البنك في زيادة القدرة التنافسية للبنوك الأردنية (من وجهة نظر العملاء والعاملين).

تشير النتائج الإحصائية لعينتي العملاء والعاملين جدول رقم (26-27) إلى أن متغير تكامل إدارة العلاقات العامة مع بقية الإدارات يؤثر في

المتغير التابع (القدرة التنافسية) من وجهة نظر كل من العملاء والعاملين وذلك استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة لعينة العملاء (2.108) عند مستوى دلالة (∞) = 0.0358 ولعينة العاملين (6.92) وعند مستوى دلالة (0.000) والتي هي أكبر من قيمتها لكلتا العينتين مما يعني رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير في القدرة التنافسية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر هام لهذا المتغير في القدرة التنافسية ويمكن تفسير هذه النتيجة كون أنشطة العلاقات العامة تعتمد بشكل كبير على أنشطة الإدارات الأخرى حيث تمثل العلاقة وحلقة الوصل بين البنك والعملاء الخارجيين الأمر الذي يعزز القدرة التنافسية للبنك من وجهة نظر العملاء والعاملين.

الفرضية الرابعة:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة وسيلة الاتصال المستخدمة في البنوك على القدرة التنافسية من وجهة نظر (العملاء والعاملين).

تشير نتائج التحليل الإحصائي لعينة العملاء في الجدول رقم (26) إلى جودة وسيلة الاتصال لا تؤثر في القدرة التنافسية للبنوك وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة (1.92) والتي هي أقل من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة أكبر من (0.05) $(\infty = 0.056)$. مما يقتضي قبول الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة وسيلة الاتصال على القدرة التنافسية وذلك من وجهة نظر العملاء.

أما نتائج التحليل الإحصائي لعينة العاملين جدول رقم (27) فتشير على أن متغير تكلفة وسيلة الاتصال ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية في

القدرة التنافسية للبنوك وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة (1.64) والتي هي أقل من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة أكبر من (0.05) ($\infty = 0.103$) مما يقتضي قبول الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتكلفة وسيلة الاتصال على القدرة التنافسية للبنوك وذلك من وجهة نظر العاملين ويمكن تفسير هذا التباين في وجهات نظر العملاء والعاملين بأن العملاء لا يعتقدون أن البنوك إذا اتبعت وسائل ذات كلفة عالية فأنها تقلل من القدرة التنافسية.

الفرضية السادسة:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوقيت إيصال الرسالة المستخدمة في البنوك الأردنية على القدرة التنافسية من وجهة نظر (العملاء والعاملين).

تشير نتائج التحليل الإحصائي لعينة العملاء في الجدول رقم (26) إلى متغير توقيت إيصال الرسالة له تأثير بدلالة إحصائية على القدرة التنافسية للبنوك وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة (2.393) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة أكبر من (0.05) ($\infty = 0.017$). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوقيت إيصال الرسالة على القدرة التنافسية وذلك من وجهة نظر العملاء.

أما نتائج التحليل الإحصائي لعينة العاملين في الجدول رقم (27) فتشير إلى أن متغير توقيت إيصال الرسالة لها لا يؤثر في القدرة التنافسية للبنوك وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة (1.352) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة أقل من (0.05) ($\infty = 0.179$) مما يقتضي قبول

الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر لتوقيت إيصال الرسالة على القدرة التنافسية للبنوك وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود مثل هذا الأثر وذلك من وجهة نظر العاملين.

ويمكن تفسير هذا التباين في وجهات النظر فيما يتعلق بتوقيت إيصال الرسالة فقد يعود إلى العملاء يعتقدون أن التوقيت في إيصال الرسالة مهم ويؤثر إيجابياً في زيادة القدرة التنافسية أما العاملون في البنوك لا يعتقدون بوجود أثر للتوقيت في إيصال الرسالة.

الفرضية السابعة:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتفاعل في عملية الاتصال في البنوك الأردنية على القدرة التنافسية من وجهة نظر العاملين والعملاء).

تشير نتائج التحليل الإحصائي لعينة العملاء في الجدول رقم (26) إلى التفاعل في عملية الاتصال لا تؤثر في القدرة التنافسية للبنوك وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة (1.432) والتي هي أقل من قيمتها الجدولة على مستوى دلالة أكبر من (0.05) (∞) = 0.153. مما يقتضي قبول الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة لتفاعل العدمية والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة لتفاعل عملية الاتصال على القدرة التنافسية وذلك من وجهة نظر العملاء.

أما نتائج التحليل الإحصائي لعينة العاملين في الجدول رقم (27) فتشير إلى أن تفاعل عملية الاتصال لها تأثير ذو دلالة إحصائية في القدرة التنافسية للبنوك وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة (3.296) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة أقل من (0.05) (∞) = 0.001 مما

يقتضي رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر تفاعل عملية الإتصال على القدرة التنافسية للبنوك وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود مثل هذا الأثر وذلك من وجهة نظر العاملين، وهذا يدل على أن تقييم العملاء لا يتسم بتفاعله معها.

الفرضية الرئيسية الثانية:

Ho: لا تتأثر آراء وتصورات أفراد العينة من العملاء لمتغيرات الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (العمر، النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، النشاط، القطاع وسنوات ممارسة النشاط وسنوات التعامل مع البنك).

ولإختبار هذه الفرضية وتحليل تأثير المتغيرات الديموغرافية للعملاء حول آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة فقد أستخدم تحليل التباين الأحادي لمعرفة مدى إختلاف آراء وتصورات أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية وهي النوع الاجتماعي والعمر والمستوى التعليمي والقطاع الذي يعمل به العميل والنشاط الذي يعمل به العميل وسنوات ممارسة النشاط وسنوات تعامل العميل مع البنك. وفيما يلي توضيح للاختبارات الإحصائية للفرضيات الفرعية لكل عامل من العوامل الديموغرافية.

أ- النوع الإجتماعي:

جدول (28)

تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة تبعاً لمتغيرات النوع الاجتماعي لعينة العملاء

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
مهارات وقدرات الموظفين	بين المجموعات	39.215	1	39.215	182.886	0.000
	خلال المجموعات	63.898	298	0.214		
تكنولوجيا الإتصال مع العملاء	بين المجموعات	0.103	1	0.103	0.441	0.507
	خلال المجموعات	69.544	298	0.233		
تكامل العلاقات	بين المجموعات	2.563	1	2.563	5.303	0.022
	خلال المجموعات	144.057	298	0.483		
جودة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	11.915	1	11.915	29.213	0.000
	خلال المجموعات	121.542	298	0.408		
تكلفة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	5.312	1	5.312	20.271	0.000
	خلال المجموعات	78.091	298	0.262		

0.000	172.760	42.894	1	42.894	بين المجموعات	التوقيت الزمني في إيصال الرسالة التفاعل
		0.248	298	73.990	خلال المجموعات	
0.002	9.470	1.729	1	1.729	بين المجموعات	
		0.183	2981	54.421	خلال المجموعات	
0.012	6.433	8.350	298	8.350	بين المجموعات	القدرة التنافسية
		1.298		386.816	خلال المجموعات	

يبين جدول (10) تأثير متغير الجنس على متغيرات الدراسة ويشير الجدول على أن قيمة F ذات دلالة إحصائية معنوية عند أقل من 5% لكل المتغيرات ما عدا المتغير الثاني المتعلق بتكنولوجيا وسائل الاتصال. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية البديلة القائلة بأنه هنالك تأثير لمتغير النوع الاجتماعي على تصورات وآراء أفراد العينة من العملاء ولمعظم متغيرات الدراسة.

ب- العمر:

يبين جدول (11) أن قيمة F المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند ألفاً تساوي أو نقل عن (5%) المتغيرات الدراسة الأولى والثاني والرابع والسادس والسابع، أي أن هنالك اختلاف في تصورات وآراء عينة الدراسة حول المتغيرات تختلف تبعاً لعامل العمر بينما نجد أن آراء عينة الدراسة لا تختلف باختلاف العمر لكل من تكامل إدارة العلاقات العامة مع إدارات البنوك الأخرى وتلكفة وسيلة الإتصال والقدرة التنافسية للبنك حيث أنها لا تتأثر بالعمر.

جدول (29)

تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة تبعاً لمتغير العمر لعينة العملاء

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة قيمة F	المعنوية
مهارات وقدرات الموظفين	بين المجموعات	14.016	3	4.672	15.521	0.000
	خلال المجموعات	89.097	296	0.301		
تكنولوجيا الإتصال مع العملاء	بين المجموعات	3.395	3	1.132	5.057	0.002
	خلال المجموعات	66.251	296	0.224		
تكامل العلاقات	بين المجموعات	1.926	3	0.642	1.313	0.270
	خلال المجموعات	144.694	296	0.489		
جودة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	5.850	3	1.950	4.523	0.004

		0.431	296	127.607	خلال المجموعات	
0.375	1.040	0.290	3	0.870	بين المجموعات	تكلفة وسيلة الإتصال
		0.279	296	82.532	خلال المجموعات	
0.000	16.605	5.613	3	16.838	بين المجموعات	التوقيت الزمني في إيصال الرسالة التفاعل
		0.338	296	100.046	خلال المجموعات	
0.000	7.807	1.372	3	4.117	بين المجموعات	
		0.176	296	52.033	خلال المجموعات	
0.384	1.020	1.348	3	4.045	بين المجموعات	القدرة التنافسية
		1.321	296	391.122	خلال المجموعات	

ج- المستوى التعليمي:

جدول (30)

تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة تبعاً لمتغير التحصيل العلمي لعينة العملاء

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المنووية
مهارات وقدرات الموظفين	بين المجموعات	10.405	3	3.468	11.073	0.000
	خلال المجموعات	92.708	296	0.313		
تكنولوجيا الإتصال مع العملاء	بين المجموعات	4.868	3	1.623	7.415	0.000
	خلال المجموعات	64.778	296	0.219		
تكامل العلاقات	بين المجموعات	2.295	3	0.765	1.569	0.197
	خلال المجموعات	144.325	296	0.488		
جودة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	2.717	3	0.906	2.051	0.107
	خلال المجموعات	130.740	296	0.442		
تكلفة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	3.260	3	1.087	4.013	0.008
	خلال المجموعات	80.143	296	0.271		

0.000	10.241	3.664	3	10.991	بين المجموعات	التوقيت الزمني في إيصال الرسالة التفاعل
		0.358	296	105.892	خلال المجموعات	
0.225	1.460	0.273	3	0.819	بين المجموعات	
		0.187	296	55.331	خلال المجموعات	
0.251	1.374	1.809	3	5.426	بين المجموعات	القدرة التنافسية
		1.317	296	389.741	خلال المجموعات	

يشير جدول (30) إلى أن قيم F المحسوبة ذات دلالة إحصائية معنوية لجميع متغيرات الدراسة باستثناء تكامل إدارة العلاقات العامة مع إدارت البنوك وجودة وسيلة الإتصال والتفاعل في العملية الاتصالية والقدرة التنافسية. أي أن تصورات وآراء أفراد عينة الدراسة لا تختلف باختلاف المستوى التعليمي للعملاء لهذه المتغيرات أما فيما يتعلق ببقية المتغيرات فإن

تصورات وآراء أفراد العينة حول كل من المتغيرات المتعلقة بمهارات الموظفين وتكنولوجيا وأساليب الإتصال وتكلفة وسيلة الإتصال وتوقيت الرسالة تختلف باختلاف مستوياتهم التعليمية.

د- القطاع:

يشير الجدول (30) إلى أن كل من تكلفة وسيلة الإتصال والميزة التنافسية لا تختلف باختلاف القطاع الذي يعمل به العميل حيث أن قيمة F لهذه المتغيرات ليست ذات معنوية ودلالة إحصائية عند مستوى (0.05) أو أقل من (0.05) أما بالنسبة لبقية المتغيرات فإن تصورات وآراء أفراد عينة الدراسة من العملاء حولها تختلف باختلاف القطاع الذي ينتمي إليه العميل سواء أكان قطاع خاص أو عام أو تطوعي، حيث أن قيمة F لهذه المتغيرات ذات معنوية ودلالة إحصائية عند مستوى (0.05) أو أقل من (0.05).

جدول (31)

تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة بتعاً لمتغير القطاع لعينة العملاء

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
مهارات وقدرات الموظفين	بين المجموعات	34.273	2	17.137	73.933	0.000
	خلال المجموعات	68.840	297	0.232		
تكنولوجيا الإتصال مع العملاء	بين المجموعات	5.131	2	2.565	11.809	0.000
	خلال المجموعات	64.516	297	0.217		
تكامل العلاقات	بين المجموعات	3.582	2	1.791	3.719	0.025
	خلال المجموعات	143.038	297	0.482		
جودة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	12.864	2	6.432	15.841	0.000
	خلال المجموعات	120.593	297	0.46		
تكلفة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	1.120	2	0.560	2.022	0.134

		0.277	297	82.282	خلال المجموعات	
0.000	63.776	17.558	2	35.116	بين المجموعات	التوقيت الزمني في إيصال الرسالة التفاعل
		0.275	297	81.767	خلال المجموعات	
0.000	13.673	2.367	2	4.734	بين المجموعات	
		0.173	297	51.416	خلال المجموعات	
0.118	2.154	2.825	2	5.651	بين المجموعات	القدرة التنافسية
		1.312	297	389.516	خلال المجموعات	

هـ- النشاط:

جدول (32)

تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة تبعاً لمتغير النشاط لعينة العملاء

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
مهارات وقدرات الموظفين	بين المجموعات	10.265	4	2.566	8.154	0.000
	خلال المجموعات	92.848	295	0.315		
تكنولوجيا الإتصال مع العملاء	بين المجموعات	3.504	4	0.876	3.907	0.004
	خلال المجموعات	66.143	295	0.224		
تكامل العلاقات	بين المجموعات	2.708	4	0.677	1.388	0.238
	خلال المجموعات	143.912	295	0.488		
جودة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	3.012	4	0.753	1.703	0.149
	خلال المجموعات	130.445	295	0.442		
تكلفة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	3.227	4	0.807	2.968	0.020
	خلال المجموعات	80.176	295	0.272		

0.000	5.510	2.032	4	8.126	بين المجموعات	التوقيت الزمني في إيصال الرسالة التفاعل
		0.369	295	108.758	خلال المجموعات	
0.121	1.838	0.341	4	1.366	بين المجموعات	
		0.186	295	54.784	خلال المجموعات	
0.080	2.106	2.743	4	10.971	بين المجموعات	القدرة التنافسية
		1.302	295	384.196	خلال المجموعات	

يبين جدول (32) أن قيمة F ذات دلالة إحصائية معنوية عند ألفا أقل من (5%) لكل من مهارات الموظفين وقدراتهم وتكنولوجيا وأساليب الإتصال وتكلفة وسيلة الإتصال وتوقيت إيصال الرسالة. وها يعني أن هنالك إختلافاً في تصورات وآراء العينة وفقاً للنشاط الذي يعملون به ولهذه المتغيرات، أما بقية المتغيرات وهي التفاعل في العملية الإتصالية والقدرة التنافسية فإن تصورات وآراء العينة لا تختلف حولها باختلاف النشاط الذي ينتمي إليه العميل.

و- ممارسة النشاط:

يبين الجدول رقم (32) أن قيم (F) المحسوبة ذات معنوية ودلالة إحصائية عند ألفاً تساوي (5%) فما دون لجميع المتغيرات ما عدا تكنولوجيا (أساليب) الإتصال حيث أن قيمة F المحسوبة ليس لها دلالة إحصائية لمتغير تكنولوجيا (أساليب) الإتصال، وهذا يعني أن تصورات وآراء عينة الدراسة تختلف باختلاف عدد سنوات ممارسة النشاط الذي يمارسه العميل ولكن هذه التصورات والآراء لا تختلف حول وسيلة الإتصال تبعاً لعدد سنوات ممارسة النشاط الذي يمارسه العميل. حيث أن قيم (F) المحسوبة ذات معنوية ودلالة إحصائية عند ألفاً تساوي (5%) فما دون لجميع هذه المتغيرات.

جدول (33)

تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة تبعاً لمتغير سنوات

ممارسة النشاط لعينة العملاء

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
مهارات وقدرات الموظفين	بين المجموعات	34.681	4	8.670	37.376	0.000
	خلال المجموعات	68.432	295	0.232		
تكنولوجيا الإتصال مع العملاء	بين المجموعات	1.016	4	0.254	1.091	0.361
	خلال المجموعات	68.631	295	0.233		
تكامل العلاقات	بين المجموعات	6.601	4	1.650	3.477	0.009
	خلال المجموعات	140.019	295	0.475		
جودة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	14.958	4	3.739	9.309	0.000
	خلال المجموعات	118.500	295	0.402		
تكلفة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	7.046	4	1.762	6.805	0.000

		0.259	295	76.357	خلال المجموعات	
0.000	25.441	7.495	4	29.979	بين المجموعات	التوقيت الزمني في إيصال الرسالة التفاعل
		0.295	295	86.905	خلال المجموعات	
0.000	6.150	1.081	4	4.322	بين المجموعات	
		0.176	295	51.828	خلال المجموعات	
0.000	5.586	6.956	4	27.825	بين المجموعات	القدرة التنافسية
		1.245	295	367.341	خلال المجموعات	

ز- عدد سنوات التعامل مع البنك:

جدول (34)

تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة تبعاً لمتغير سنوات التعامل مع البنك لعينة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
مهارات وقدرات الموظفين	بين المجموعات	5.980	3	1.993	6.075	0.001
	خلال المجموعات	97.132	296	0.328		
تكنولوجيا الإتصال مع العملاء	بين المجموعات	5.036	3	1.679	7.691	0.000
	خلال المجموعات	64.611	296	0.218		
تكامل العلاقات	بين المجموعات	0.750	3	0.250	0.507	0.678
	خلال المجموعات	145.870	296	0.493		
جودة وسيلة الإتصال	بين المجموعات	1.768	3	0.589	1.325	0.266
	خلال المجموعات	131.680	296	0.445		

0.378	1.034	0.288	3	0.865	بين المجموعات	تكلفة وسيلة الإتصال
		0.279	296	82.538	خلال المجموعات	
0.000	6.500	2.408	3	7.225	بين المجموعات	التوقيت الزمني في إيصال الرسالة التفاعل
		0.370	296	109.659	خلال المجموعات	
0.000	6.773	1.202	3	3.607	بين المجموعات	
		0.178	296	52.543	خلال المجموعات	
0.051	2.625	3.414	3	10.241	بين المجموعات	القدرة التنافسية
		1.300	296	384.926	خلال المجموعات	

نلاحظ من الجدول (35) أن قيمة F المحسوبة لكل من المتغيرات تكامل إدارة العلاقات العامة مع إدارت البنوك الأخرى وجودة وسيلة الإتصال وتكلفتها القدرة التنافسية ذات معنوية أكبر من 5%، أي أنها ليست ذات دلالة

إحصائية، وهذا يعني أن هذه المتغيرات لا تتأثر بسنوات تعامل العميل مع البنك، أما بقية المتغيرات وهي مهارات الموظفين وقدراتهم وتكنولوجيا الإتصال والتوقيت الزمني في إيصال الرسالة والتفاعل في العملية الإتصالية فتتأثر تصورات وآراء العميل حولها باختلاف سنوات تعامله مع البنك، إذ إن قيمة F المحسوبة لهذه المتغيرات تبعاً لمتغير سنوات التعامل مع البنك ذات معنوية عند مستوى (0.05) فما دون.

يتضح مما سبق أن العوامل الديموغرافية تؤثر في تصورات وآراء أفراد العينة من العملاء. وعليه فإن الأمر يتطلب من البنوك الأردنية العمل على أخذ العوامل الديموغرافية من عمر وجنس والقطاع الذي يتبع له العميل، ونشاط العميل وفترة ممارسته لهذا النشاط وسنوات التعامل العميل مع البنك بعين الاعتبار عند تنفيذ خطط وبرامج العلاقات العامة واختيار وسائل الإتصال وجودتها وكلفتها وتوقيتها والتفاعل في العملية الإتصالية واختيار الموظفين المؤهلين والمدربين على القيام بمهام العلاقات العامة في البنوك الأردنية.

الفصل الخامس

الخاتمة والمناقشة والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والمناقشة والتوصيات

1.5 الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات العامة كأحد الوسائل المتاحة أما إدارات البنوك الأردنية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه البنوك، وذلك من خلال التعرف على آراء العملاء والعاملين فيها، وقياس تأثير أداء العلاقات العامة في القدرة التنافسية للبنوك، والتعرف على ماهية الوسائل المتاحة في العلاقات العامة كمهارات الموظفين، ووسائل الاتصال، وجودتها، وكلفتها، وتوقيتها، ومدى التفاعل مع هذه الوسائل في سبيل تحقيق القدرة التنافسية.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمدت الدراسة على أداتين هما: الأولى أسلوب التحليل الإستراتيجي لتحديد المراكز التنافسية الإستراتيجية للبنوك المشمولة في العينة، أما الأداة الثانية فهي الإستبيان، حيث صُممت استبانتين منفصلتين أحدهما العاملين في البنوك الأردنية، والأخرى لعملائها، وتم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وكذلك تحليل الإنحدار المتعدد وتحليل التباين الأحادي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات العلاقات العامة في القدرة التنافسية وأن قيمة التأثير لكل متغير منفرداً يختلف تبعاً للمتغير والعينة. كما أشارت النتائج إلى وجود اختلاف في تصورات وآراء

أفراد العينة من العملاء حول متغيرات العلاقات العامة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية للعملاء.

2.5 المناقشة:

(1) بينت الدراسة أن نسبة العملاء الذكور المتعاملين مع البنوك الأردنية هي (71.3%) وأن العملاء موزعون توزيعاً طبيعياً على كافة الفئات العمرية، كما أن غالبيتهم من حملة الشهادات الجامعية وينتمون إلى القطاع الخاص وعلى التحديد في القطاع التجاري والصناعي، بينهما نجد أن نسبة العملاء من القطاع الزراعي لا تشكل سوى (4%) من مجموعة من أفراد العينة.

(2) بينت الدراسة أن معظم العاملين في البنوك الأردنية هم من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (72%) من أفراد العينة، وهذا يعود إلى عدم إقبال المرأة على العمل في القطاع المصرفي، كما أن غالبيتهم تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين 36-45 سنة كما أن البنوك تعتمد في توظيف موظفين من حملة الشهادات الجامعية الأولى، حيث بلغت نسبة حملة البكالوريوس (73.3%) من أفراد العينة بينما نجد أن الحاصلين على الدراسات العليا تبلغ نسبتهم 5.3% وهذا يعود إلى كون البنوك تحتاج إلى موظفين فنيين متخصصين وليس إلى موظفين يعملون في مجال الأبحاث والدراسات، كما أن نسبة (34.7%) من العاملين في البنوك هم من تخصص المحاسبة كما نجد أن هنالك اتجاهاً تعيين تخصصات فنية غير إدارية مثل الحاسوب والهندسة، إذ بلغت نسبتهم (29.3%) و (2.7%) من أفراد العينة، وهذا يعود إلى استخدام

التقنيات الحديثة في الأعمال المصرفية كالإنترنت والحاسوب، كما نلاحظ أن نسبة العاملين من تخصص الإعلام لا تتعدى 4% من أفراد العينة وقد يعزى ذلك إلى اعتماد البنوك على أسلوب الترويج الإعلامي لخدماتها المصرفية في الأردن، أما من حيث عدد سنوات الخبرة فنجد أن البنوك لديها موظفون من مختلف فئات الخبرة، وهذا يعزى إلى ضمان تجديد المؤهلات والخبرات وضمان تواصلها ونقل الخبرة من جيل إلى آخر فيها وإن كان الاعتماد الأكبر على العاملين ممن تقع سنوات خبرتهم ضمن الفئة (6-15) سنة، كما نلاحظ أن هنالك استقراراً وظيفياً لدى أفراد العينة حيث نجد أن حوالي (57.3%) من أفراد العينة العاملين تتراوح خدمتهم في الوظيفة الحالية ما بين (5-10) سنوات و (14.7%) من أفراد العينة العاملين لا زالوا يخدمون أكثر من (10) سنوات في نفس وظائفهم الحالية، أي أن هنالك حوالي 72% من أفراد العينة يمكن القول عنهم أنهم مستقرون وظيفياً.

(3) بينت الدراسة أن البنوك الأردنية لديها اهتمام حسب آراء العاملين في البنوك باحتياجات العملاء وتوزيع محفظة الخدمات المصرفية وامتلاك البنك لأهداف واضحة، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه المتغيرات (2.92) و (2.64) و (3.17) على التوالي، أما فيما يتعلق بالعلاقات العامة فقد كانت متوسطات آراء أفراد العينة العاملين في البنوك حول المتغيرات المتعلقة بقسم العلاقات العامة في البنوك منخفضة، ويمكن القول إن البنوك لا تمتلك قسماً مخصصاً ومتسقلاً للعلاقات العامة. لذا لا يوجد وضوح في أهداف وغايات العلاقات

العامة فيه، وكذلك دور العلاقات العامة في رسم السياسة العامة للبنك، وقد يعزى هذا إلى كون البنوك ليس لديها الاهتمام الكافي في العلاقات العامة وإنما تركز عملها على أعمال الترويج والتسويق الذي تقوم به دوائر التسويق والمبيعات في تلك البنوك، كما وأكدت عينة العملاء أن البنوك لا تمتلك قسمًا مخصصًا ومستقلًا للعلاقات العامة، يحث تباينت إجاباتهم حول هذا السؤال، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة مثل (رمضان، 1988)، من عدم وجود نمط واضح ومستقل للعلاقات العامة في المصارف الأردنية.

4) تبين من الدراسة أن آراء عينة الدراسة من العملاء تؤكد أن مهارات وقدرات الموظفين وتكنولوجيا الاتصال وتكامل إدارة العلاقات العامة متدنية، حيث أنها حصلت على متوسطات منخفضة قياساً ببقية المتغيرات، وقد كان أدناها لمتغير تكامل إدارة العلاقات العامة مع بقية إدارات البنك، يحث كان الوسط الحسابي له (1.64)، وبينما كان الوسط الحسابي لمهارات وقدرات الموظفين وتكنولوجيا (1.73) و (1.85) على التوالي، أما تكلفة وسائل الاتصال فقد حصلت على أعلى وسط حسابي إذ بلغ (3.38)، وهذا يؤكد أن البنوك الأردنية تعتمد وسائل مرتفعة التكلفة في ترويج منتجاتها، حيث إنها تعلن من خلال التلفزيون وهو مرتفع التكلفة قياساً بتكلفة وسائل لإعلام المختلفة الأخرى، أما توقيت إيصال الرسالة وجودة وسيلة الاتصال فقد كانت المتوسطات الحسابية لهذين المتغيرين (2.06) و (2.13) على الترتيب وهذه المتوسطات متقاربة جداً، أما القدرة التنافسية فقد كان الوسط الحسابي لها (2.03).

(5) أما عينة العاملين في البنوك فقد كانت إجاباتهم تختلف إختلافاص كلياً عن عينة العملاء لبعض المتغيرات ومتشابهة للمتغيرات التي يمكن لمسها والشعور بها لدى العملاء. وقد يكون السبب في ذلك إلى كون هؤلاء العاملين على دراية وعلم أكثر مما يدور داخل البنك اتجاه المتغيرات المذكورة في الدراسة. وتتفق عينة الدراسة من العملاء والعاملين على أن تكلفة وسيلة الاتصال مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لها في عينة العاملين (2.52) وهو أعلى وسط حسابي للمتغيرات مدار البحث في العينة ذاتها، أما مهارات وقدرات الموظفين فقد كان الوسط الحسابي لها أدنى وسط حسابي حيث بلغ (2.03) بينما نجد أن القدرة التنافسية قد كانت مرتفعة لدى أفراد العينة من العاملين في البنوك الأردنية وقد كان توزيع بقية المتغيرات متشابهاً مع عينة العملاء ما عدا متغير تكامل إدارة العلاقات العامة مع بقية إدارات البنك إذا يعتقد العاملون في البنك الأردنية أن هنالك تكاملاً ما بين إدارة العلاقات العامة وبقية إدارات البنك وهذا يعكس أن دور العلاقات العامة في البنوك الأردنية لا ينعكس على الفئات المستهدفة لأنشطة العلاقات العامة (العملاء) الذي يجب توجيه اهتمام أنشطة العلاقات العامة لهم بشكل أكبر، حيث إن هدف البنك هو خدمة عملائه وتلبية غباتهم واحتياجاتهم وتطور هذه الخدمات تبعاً لتلك الإحتياجات والرغبات، وهذا قد يكون أحد المؤشرات الهامة كما سيتضح لاحقاً لقدرة البنك التنافسية واجتذاب عملاء جدد له.

(6) أكدت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة: (مهارات وقدرات الموظفين، تكنولوجيا الاتصال، تكامل العلاقات، جودة

وسيلة الاتصال، وتكلفة وسيلة الاتصال، التوقيت، التفاعل)، والمتغير التابع وهو القدرة التنافسية لكلا العينتين عينة (العملاء والعاملين) أن النموذج الافتراضي للدراسة يمثل الواقع حيث كانت قيمة F لكلا النموذجين معنوية عند مستوى ألفا أقل من (0.05)، وهذا يؤكد أن لمتغيرات العلاقات العامة المستخدمة في هذه الدراسة مجتمعة أثراً في المتغير التابع وهو القدرة التنافسية للبنوك الأردنية، وأن قيمة التأثير لكل متغير منفرد تختلف من متغير إلى آخر ومن عينة لأخرى.

(7) تشير نتائج الدراسة إلى أن كل من تكنولوجيا الاتصال وتكامل إدارة العلاقات العامة ما بقية إدارات البنك وتوقيت إيصال الرسالة وتكلفة وسيلة الاتصال ذات تأثير معنوية عند ألفاً أقل من (0.05) لعينة العملاء، كما يتبين من النتائج ذاتها أن تكنولوجيا الاتصال أكثر أثراً في زيادة القدرة التنافسية، حيث بلغت قيمة بيتا (0.547) وبينما احتل توقيت إيصال الرسالة المرتبة الثانية من حيث قيمة التأثير حيث بلغت (0.35)، أما تكلفة وسيلة الإتصال وكما يرى العملاء فإنها تؤثر سلباً في القدرة التنافسية، حيث بلغت قيمة بيتا لتكلفة وسيلة الإتصال (-0.3) وهذا يؤكد أن وسائل أخرى يمكن أن تتبعها البنوك وتكون ذات تكلفة منخفضة وتزيد قدراتها التنافسية أكثر مما تتبعه الآن.

(8) وتدل نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقل في المتغير التابع وهو القدرة التنافسية من جهة نظر العاملين في البنوك الأردنية أن كلاً من مهارات الموظفين وتكنولوجيا الإتصال وتكامل

إدارة العلاقات العامة مع بقية إدارات البنك وجودة وسيلة الإتصال هي من العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للبنوك الأردنية. وقد اشارت العينة إلى أن أهم عامل من حيث قوة التأثير كان تكامل إدارة العلاقات العامة مع بقية إدارات البنك، حيث بلغت قيمة بيتا لهذا المتغير (0.582) وهو أعلى قيمة في العينتين ولكافة المتغيرات يليه جودة وسيلة الاتصال وبمقدار (0.453) أما مهارات الموظفين فقد بلغت قيمة تأثيرها (0.32)، كما ويلاحظ أن تكنولوجيا الاتصال قد كانت ذا أثر سلبي من وجهة نظر العاملين في البنوك الأردنية على القدرة التنافسية، حيث إنها تؤدي إلى خفض القدرة التنافسية بمقدار (0.72) كما ويلاحظ أن تأثير تكلفة الاتصال ليست ذات معنوية على متغير القدرة التنافسية كما أن التفاعل في العملية الإتصالية يؤثر إيجاباً وبمقدار (0.329) على القدرة التنافسية للبنوك الأردنية.

9) تشير نتائج الدراسة إلى أن العوامل الديموغرافية للعملاء المتمثلة في العمر والجنس والنشاط الاقتصادي والقطاع الإنتاجي الذي ينتمي إليه العميل وسنوات ممارسة ذلك النشاط وسنوات التعامل مع البنك تؤثر في تصورات وآراء أفراد العينة من العملاء حول متغيرات الدراسة، وهذا يعني أن الوسائل التي تتبعها البنوك الأردنية لا تأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات عند صياغة وتنفيذ وسائل الاتصال مع العملاء.

10) تبين نتائج الدراسة إلى أن عدم وجود أقسام مستقلة ومخصصة بالعلاقات العامة في المصارف الأردنية، وأن الأنشطة والمهام التي يجب

أن تقوم بها أقسام العلاقات العامة في البنوك الأردنية موزعة على أقسام وخبرات أخرى. وعليه فإن الدراسة أكدت أن هنالك ضعفاً وعدم وضوح في دور العلاقات العامة وأنشطتها في البنوك الأردنية، وأن العملاء لا يلمسون أنشطة العلاقات العامة بصورة واضحة.

(11) إن البنوك الأردنية لا تتبع المنهج العلمي في العلاقات العامة، حيث إن اهتمام الأقسام الأخرى والتي تنفذ أنشطة العلاقات العامة لا تأخذ بعين الاعتبار إجراء الدراسات والبحوث التي يمكن أن تقوم بها وحدات العلاقات العامة في حالة وجودها لبيان رغبات واحتياجات العملاء وآرائهم في وسائل الاتصال التي تتبعها هية البنوك، وبالتالي التكيف مع هذه الرغبات. وهذا يؤكد أن التبعثر في مهام العلاقات العامة بين الأقسام المختلفة تفقد العلاقات العامة العمل ضم منهجية علمية.

(12) إن البنوك الأردنية بحاجة إلى وجود أقسام خاصة بالعلاقات العامة ورغد هذه الأقسام بالمهارات والقدرات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ أعمالها وفقاً للأسس العلمية المتعارف عليها في العلاقات العامة.

(13) لقد استخدمت الدراسة مؤشرات متعارف عليها في الدراسات العربية والأجنبية السابقة ومؤشرات تم استخدامها لأول مرة في الدراسة العربية لتحديد المركز الإستراتيجي للبنوك الأردنية. بينت نتائج التحليل الإستراتيجي ما يلي:

أ- إن البنك العربي يمتلك (9) نقاط قوة تمثلت في جميع المؤشرات ما عدا مؤشر الموجودات المتداولة إلى المطلوب المتداولة وخدم التسهيلات الائتمانية إلى الودائع التي شكلت نقاط ضعف للبنك.

ب- إن بنك الإسكان قد امتلك (3) نقاط قوة تمثلت في معدل العائد على الاستثمار والموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة وحجم التسهيلات الائتمانية إلى الودائع. فيما كانت بقية المؤشرات نقاط ضعف للبنك. وإن بنك الإسكان يشترك مع البنك العربي في نقطة قوة واحدة هي معدل العائد على الاستثمار ومع بنك الأردن في نقطة قوة واحدة هي حجم التسهيلات الائتمانية إلى الودائع وينفرد في نقطة واحدة هي مؤشر الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة.

ت- إن بنك الأردن يمتلك نقطتي قوة هما مؤشراً معدل العائد على حقوق الملكية والذي يشترك فيها مع البنك العربي وحجم التسهيلات الائتمانية إلى الودائع الذي يشترك فيه مع بنك الإسكان ولا ينفرد بأي نقطة قوة.

14) يتبين من نتائج المسح المكتبي الذي أجراه الباحث أن هنالك ضعفاً في مجال الدراسات التطبيقات العملية الحديثة لإدارة العلاقات العامة في مؤسسات القطاع الخاص بصورة عامة والبنوك بصورة خاصة. وأن هذه الدراسات إن وجدت لا تأخذ البعد التطبيقي للعلاقات العامة في خدمة أهداف البنك أو المؤسسة، إنما تقتصر على دراسة العلاقات العامة بمعزل عن أهداف البنك وسياساته وغيرها من المتغيرات وخصوصاً القدرة التنافسية وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من

الدراسات العلاقات العامة الأردنية أو العربية، كما أن الدراسات التي أجريت على القدرة التنافسية أخذت بعين الاعتبار عوامل ومتغيرات ركزت على المنتج وكيفية إنتاجه بجودة عالية وضمن مواصفات معينة أو تأثير التشريعات وغيرها من العوامل على القدرة التنافسية، ولكن هذه الدراسة ربطت بين مفهوم العلاقات العامة كأحد المصادر المتاحة لدى البنوك لتعزيز قدراتها التنافسية مما يضيف إلى هذه الدراسة ميزة أخرى.

(15) أكدت نتائج التحليل الإستراتيجي للقوائم المالية النتائج التطبيقية الميدانية للدراسة من حيث أهمية العلاقات العامة ودورها الأساسي في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الأردنية.

3.5 التوصيات:

(1) توصي الدراسة بأن تقوم البنوك الأردنية بمراجعة هياكلها التنظيمية، بحيث يتم إدراج العلاقات العامة كوحدات مستقلة مرتبطة بأصحاب القرار والإدارة العليا للبنوك الأردنية بما يكفل قيامها بالأدوار المتعارف عليها في العلوم الإدارية.

(2) كما توصي الدراسة بأن يتم تحديد أهداف وغايات وسياسات وإستراتيجيات وإدارة العلاقات العامة في البنوك الأردنية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والاستفادة من تجارب مؤسسات القطاع الخاص في العالم المتقدم لتطوير قدراتها التنافسية وتوضيح الصورة الذهنية لهذه البنوك لدى عملائها والرأي العام.

(3) توصي الدراسة بأن يتم الأخذ بعين الاعتبار نتائج النموذج الافتراضي والتركيز على المتغيرات التي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وتقليل أثر العوامل التي تؤدي إلى خفض القدرة التنافسية من وجهة نظر العاملين والعملاء على حد سواء.

(4) على الرغم من أن هذه الدراسة تعتبر دراسة استكشافية تطبيقية إلا أن الباحثين مدعوون لإجراء دراسات متعمقة حول دور العلاقات العامة في القدرة التنافسية بما في ذلك إدخال متغيرات أخرى مع العلاقات العامة.

(5) توصي الدراسة برفد أقسام ووحدات العلاقات العامة في البنوك الأردنية بالموظفين المؤهلين وتدريب ورفع كفاءة العاملين بها وفق برامج محددة تأخذ بعين الاعتبار الأساليب العلمية الحديثة في إدارة العلاقات العامة.

(6) توصي الدراسة بأن يتم وضع الخطط والإستراتيجيات اللازمة لتنفيذ أنشطة العلاقات العامة في البنوك الأردنية وفق الأسس العلمية والعملية وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتتلاءم وأنشطة العلاقات العامة مع احتياجات ورغبات العملاء، والاعتماد على نتائج التغذية العكسية في تصميم وتنفيذ أنشطة العلاقات العامة من حيث اختيار وسائل الاتصال وتكاليفها وجودتها وتوقيت إيصالها إلى العملاء، بما يكفل تحقيق الأهداف العامة للبنوك الأردنية وبيان دورها الوطني في خدمة الاقتصاد وتحشع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

(7) توصي الدراسة بأن يتم تعديل الأنشطة التي تمارسها العلاقات العامة بحيث تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للعملاء والفئات المستهدفة عند تصميمها وتنفيذها لهذه الوسائل، بحيث تؤدي هذه الوسائل والأنشطة إلى تحقيق أهداف البنوك، ورفع القدوة التنافسية لها.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

- أبو ادريس، محمد العزازي، (1998) العلاقات العامة المعاصرة وفعالية الإدارة، زقازيق، المكتبة العلمية.
- البكري، فؤاده، (2001)، العلاقات العامة بين التخطيط والإتصال، القاهرة، دار النهضة الشرق.
- الحسيني، فلاح عداي، (2000)، الإدارة الإستراتيجية، مفاهيمها، مداخلها عملياتها المعاصرة، عمان، دار وائل للنشر.
- الخطيب، فهد سليم، والحسني، فلاح حسن، (2002)، "التجارة الإلكترونية وأثرها في المركز الإستراتيجي للشركات، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية الأردنية"، مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية المجلد (29)، عدد (1).
- الدويك، (1999) آثار الاندماج والتشريعات على جودة الخدمات المصرفية والقدرة التنافسية للمصارف التجارية الأردنية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- السلمي، علي، (1984)، الإعلان، القاهرة، مكتبة غريب.
- الطراونه، محمد أحمد، (2001)، الجودة الشاملة والقدرة التنافسية، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الدوائية في الأردن، العلوم الإدارية، مجلد 29، العدد 1.

- العربي، الإسكان، الأردن، التقارير السنوية من 1998-2002م.
- المصري، محمد (1995)، أساسيات العملية الإدارية، مكتبة حلوان، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- النجار، عبد العزيز محمد، (1991)، العلاقات العامة مدخل بيني الزقازيق، بدون نشر.
- حجاب، محمد منير ووهبي، سحر محمد، (2001)، المداخل الأساسية للعلاقات العامة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حسين، محمد علي، (1996)، العلاقات العامة للمؤسسات الصناعية، دار النشر الجامعية.
- رمضان، زياد، (1988)، العلاقات العامة واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصري الأردني كما تراها وتمارسها وإدارات تلك المؤسسات، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 16 العدد 3.
- روسان، محمود، (1999)، أثر الخيار الإستراتيجي في الميزة التنافسية، مجلة اربد للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الثاني.
- عبد الباسط، محمد زهير، (1987)، تقييم نشاط وواقع العلاقات العامة في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، الجامعة الأردنية
- عقل، أميل يؤئيل، (1996)، استخدام أنظمة المعلومات كأداة تنافسية في المصارف الأردنية، دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية.

عليوه، السيد، (2001)، تنمية مهارات العلاقات العامة في ظروف المنافسة، القاهرة،
إيتراك للنشر والتوزيع.

محمود مهدي، (1995)، مدخل في تكنولوجيا الإتصال الإجتماعي، القاهرة، المكتب
الجامعي الحديث.

ب- المراجع الأجنبية:

- Black Sam. (1976). Practical Public Relations, 4th Low-priced, London ELBS and Eitman publishing.
- Clutlip. S.M. and Center AH, (1978). Effective public relation 5th New jersey: prentice-Hall, Inc.
- Hall. Richard. (1993) "A Framework Linking intangible Resource and Capabilities to sustainable Competitive advantages ", strategic Management Journal, vol 14, (pp: 607-618).
- Johnson. Gerry and Scholes, Kevan, (1993), "Exploring Corporate strategy: Text an Cases", N. Y., Prentice-Hall.
- Kitchen, P. (2002) Public Relation and Marketing Relation Marketing Intelligences and planning_ vol 13, No 1.
- Kitchen. P. (2003) Public Relation in the promotional mix: three-phase analysis, Marketing Intelligences and planning_ Vol 14, No 2.
- McMlvily . B. and Zaheer (1999), "Bridging ties; A source of form Heterogeneity in competitive Capabilities" strategic Management Journal, Vol 20: 1133-1156.
- MicNamee. Patrick, (1990), _"Developing strategies for competitive Advantage "Pegramon Press plc, P. 2.3.
- Pex. F. Harlow, (1976), Build Public relations definition, Public Relations Review, winter.

- Porter Award E. and Judith A., (1995), _"Keeping America competitive"- USA> Glen bridge Publishing.
- Porter, Michael. E. (1995), "competitive advantage: greeting and sustaining superior performance" New York: The free press.
- Porter. Michacl. (1996), "what is strategy" Harvard business Review Journal. No. 7. Dec.
- Powell. C. Thomas (1995) "total quality Management as Competitive Journal. Vol (16), (pp: 15-37).
- Rindova, Violina p. and Formbrun charles J., "constrcting competitive advantage: the role of firon-constituion interactions", Strategic Management Journal, State Mami, L. 20: 691-710, 1999.
- Scott. M. Cutlip, Center and Broom, (1985), Effective public Relationship"_ prentice – Hal, Inc.
- Stalk, Evans, P. and shulman, L. E., (1992), "Compelling On capabilities: the new rules of corporate strategy "Harvard business review March April.

A ملحق رقم (أ)

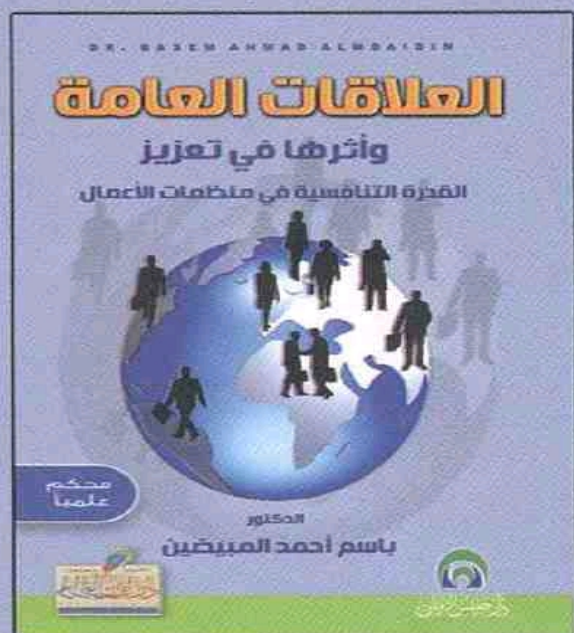
البيانات المالية للبنوك عية البحث للسنوات 1998-2002 المبالغ بالآلف دينار

الرقم	البيانات المالية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل					البنك العربي					بنك الأردن					الملاحظات
		1998	1999	2000	2001	2002	1998	1999	2000	2001	2002	1998	1999	2000	2001	2002	
1	الموجودات المتداولة	1392	1525	1601	1676	1736	1164	1251	1371	1441	1457	556	585	656	715	785	* عدد أسهم البنك العربي 8800000
2	الاستثمارات قصيرة الأجل	1548	2417	2974	4124	4141	1961	2133	2700	3033	3054	660	568	588	559	874	سهم
3	التسهيلات الائتمانية	6769	6099	5566	5847	6000	4935	5056	5110	5233	5189	250	264	289	323	337	
4	الموجودات الثابتة	2521	2349	2234	3193	3284	9378	1048	1261	1301	1404	196	218	212	215	212	القيمة الاسمية للسهم 100 دينار.

	806 548	737 365	678 262	607 407	575 692	1471 4153	1454 8835	1384 5104	1261 4946	1174 3450	1769 517	1708 812	1623 821	1548 908	1418 203	الموجودات الكلية	5
	658 612	579 582	545 816	484 102	465 695	1216 2247	1297 4817	1234 2462	1118 7154	1041 1969	1363 795	1313 225	1266 248	1182 954	1056 176	الودائع	6
	346 50	262 50	210 00	210 00	210 00	8800 0	8800 0	8800 0	8800 0	8800 0	1000 00	1000 00	1000 00	1000 00	1000 00	رأس المال المدفوع	7
* عدد الأسهم لبنك الإسكان مئة مليون سهم قيمة السهم الإسمية دينار واحد.	610 55	556 03	440 36	350 55	347 16	1286 026	1167 932	1060 162	9140 00	8200 00	2651 80	2564 55	2362 87	2395 37	2199 03	حقوق المساهمين	8
	802 6	114 73	520 8	373	403	1302 00	1392 00	1302 00	1204 55	1264 55	2194 6	2194 0	1175 0	1763 4	2523 8	صافي الربح بعد الضريبة	9
	748 66	348 59	324 21	265 40	251 60	3330 14	3387 26	3338 58	3239 82	3397 81	6377 5	6085 6	5554 6	5964 6	5515 4	صافي الفوائد والعمولات	10
	346 5	262 5	-	-	-	3520 0	3520 0	3520 0	2640 0	2640 0	1500 0	1200 0	1000 0	1500 0	1500 0	الأرباح الموزعة	11

عدد * الأسهم لبنك الأردن 21 مليون القيمة الإسمية 1 دينار.	0.23 2	0.43 7	0.24 2	0.01 7	0.01 9	14.79 0	15.82 0	14.79 0	13.69 0	14.37 0	0.21 9	0.21 9	0.11 8	0.17 6	0.31 9	ربحية السهم الواحد (دينار)	12
	319 129	304 128	301 200	246 978	223 928	5600 165	5385 261	5604 880	4988 164	4488 808	6396 76	5881 14	7223 83	6580 15	4936 41	النقد	13
	722 592	662 682	622 881	559 489	530 251	1305 7411	1307 6780	1249 5062	1133 9409	1058 2050	1474 012	1423 198	1356 481	1278 964	1155 981	المطلوبات المتداولة	14

المصدر: التقارير السنوية للبنوك (العربي، الإسكان، الأردن) للسنوات 1998-200



العلاقات العامة

وأثرها في تعزيز القدرة التنافسية في منظمات الأعمال



الأردن - عمان

شارع الملكة رانيا - مقابل كلية الزراعة - عمارة العساف

Tel.: +962 6 5343052 - Fax: +962 6 5356219

E-mail: dar.jaleesalzaman@yahoo.com

dar.jaleesalzaman@hotmail.com



ISBN 9957-81-075-8



9 789957 810757 >